الجامعة الإسلامية في لبنان
كلية العلوم السياسية والإدارية والدبلوماسية

أزمات الحدود العراقية الكويتية

رسالة أعدت لنيل شهادة الماستر في العلاقات الدولية والدبلوماسية

إعداد الطالب
حسين مجيد عبد علي الحسناوي

لجنة المناقشة

الاستاذ الدكتور غسان العزي	رئيساً
الاستاذ الدكتور جورج عرموني	عضواً
الاستاذ الدكتور رامز عمار	عضواً

خلدة

2013

إنَّ كلية العلوم السياسية والادارية والدبلوماسية في الجامعة الاسلاميَّة في لبنان غير مسؤولة عن الآراء الواردة في هذه الرسالة وهي تعبر عن رأي كاتبها فقط.

الإهداء

إلى من أضاءت بنورها وحنانها ليالي سهري ...

والدتي حباً وحناناً

إلى من أعانوني بعطفهم في لحظات تعبي ...

أخواني وفاءً وإخلاصا

إلى المخلصة الغالية التي شجعتني في بحثي هذا ...

زوجتي

إلى من أشرف على عملي هذا ، ورافقني منذ الخطوة الأولى

أستاذي الدكتور غسان ألعزي ، أطال الله بعمره

شكر وثناء

الحمد لله الذي خلق القلم وما يسطرون، وعلم آدم الأسماء كلها، فسجد له الملائكة كلهم أجمعون والصلاة والسلام على مقدام السفراء المقربين وأشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا ونبينا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين .

وبعد...

لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والثناء لكل من أسدى إلي معروفاً وأعانني وسهل علي إنجاز البحث، وفي المقدمة منهم الأستاذ المشرف الدكتور غسان ألعزي الذي كان لتوجيهاته السديدة وملاحظاته القيمة أكبر الأثر في أن تظهر الرسالة بشكلها الحالي ، أطال الله في عمره وجعله ذخراً لطلبة العلم والباحثين .

وأتقدم بالثناء الخالص لأساتذتي في السنة التحضيرية للماجستير الذي تعلمت منهم الشيء الكثير.

وبسرور بالغ أتقدم بالشكر والتقدير لرئيس وأعضاء لجنة المناقشة الذين سيتحملون عناء قراءة هذه الرسالة ومناقشتها وتصحيح أخطائها وهفواتها التي لا تخلو منها أي دراسة علمية .

وفق الله الجميع لما فيه الخير والله من وراء القصد .

الباحث

المقدمة

لكل دولة في العصر الحديث حدود سياسية تسمى بالحدود الدولية(Boundaries International)، وهي تلك الحدود المعترف بها دولياً. ولهذه الحدود حرمة معينة تضمنها المعاهدات والمواثيق الدولية،والدول قديماً لم تعرف الحدود وإنما عرفت بالتخوم" frontier " أو إقليم حدود الإمبراطورية الرومانية كانت تهتم بهذا النوع من التخوم[1].

وأصبحت الحدود ضرورية في العصر الحديث، لأن خط الحدود يحدد المدى الذي تستطيع فيه الدولة أن تمارس سيادتها وسلطانها وحق الإنتفاع بها. وينصرف هذا المفهوم على المجال البري والمائي والجوي ، من أجل تنظيم العلاقات بينهما وبين غيرها من الدول ولتحفظ لسكانها حقوقهم على أراضيهم[2] وخط الحدود ، كما بين المدى الذي تمارس الدولة عليه سيادتها. ومن ذلك تبين أن خط الحدود ليس مجرد خط يرسم الخريطة ليفصل بين دولتين متجاورتين أو أكثر، وإنما له أهميه كبيرة من النواحي السياسية والقانونية والإقتصادية والإجتماعية ، وهكذا نستطيع القول أن الحدود عنصر أساسي من مكونات الدولة[3] . فلا بد لإقليم الدولة أن يكون محدداً بحدود تستطيع الدولة أن تمارس سلطانها واختصاصها على الأشخاص والأشياء ضمن هذا الإقليم ، فالحد عنده تنتهي سيادة دولة وتبدأ سيادة دولة أخرى ، ويمكن تصنيف الحدود على أساس طبيعتها، فهي إما أن تكون حدوداً طبيعية (Boundaries- Natural) أو حدوداً اصطناعية (artificial Boundaries) وأول من أشار إلى هذا التصنيف اللورد كرزون 1907 وبعده فاوست 1918 وثم بوجز 1940.[4] وهناك من عرّف الحدود بأنها حد الإقليم الذي تمارس عليه الدولة حقوق السيادة،[5] وهناك من عرفها بأنها

(1) دولت أحمد صادق و د. محمد السيد غلاب و د. جمال الدين الديناصوري ، الجغرافية السياسية ، ط1، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة 1961 ، ص97 .

(2) د. محمد محمود الديب ، الجغرافية السياسية – أسس وتطبيقات ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1976، ص236 .

(3) د. محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافية والمشكلات الدولية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1971، ص104.

(4) د.محمد سامي عبد المجيد ، أصول القانون الدولي العام ، ج1، الجماعة الدولية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الإسكندرية 1986.

(5) محمد إبراهيم حسن ، الجغرافية السياسية ، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1999، ص56 .

المحددة للإقليم الذي تمارس عليه الدولة سيادتها المانعة[1]. والبعض الآخر عرفها بخطوط ترسم على الخرائط لتبين الأراضي التي تمارس فيها الدولة سيادتها ووظيفة هذه الحدود دفاعية وكانت الدول تسعى إلى تحصين حدودها وتجعلها غير قابلة للإختراق ، مثلما أقيم سور الصين لحماية أراضي الصين من هجمات الجماعات الرعوية ، أصبحت الحدود في الوقت الحاضر تهدف إلى تنظيم الإتصال بين الدول لا عزلها عن بعضها ، فأصبحت مثل هذه التحصينات غير ذي جدوى بعد التقدم في وسائل الاتصال والحرب[2]، وفي بعض الاحيان قد يثور النزاع الحدودي نتيجة تنافس القوى العظمى على منطقة حدودية ما ، كون هذه المنطقة تحقق أغراضها وتكون منطقة نفوذ لها .

وأيضاً العامل الإستراتيجي الذي يؤدي إلى إثارة المشكلة الحدودية ، فقد يكون ظهور الثروات الطبيعية مثل النفط أو الغاز الطبيعي أو غيرها من الثروات المعدنية ، سبباً لإثارة النزاعات حول المنطقة المتاخمة للحدود التي تفصل بين الدول المتجاورة . أو قد يكون العامل الأمني هو المؤثر الإستراتيجي الذي يؤدي إلى النزاع ، إذ ترى إحدى الدول أن المنطقة المتنازع عليها عامل أمني مضاف إذا ما امتدت إليها سيادتها. ومن ضمن هذا العامل تتداخل قضايا التهريب والتسلل عبر الحدود المتنازع عليها ، والعامل الملاحي يعد أحد الأسباب الإستراتيجية المؤدية إلى نزاع حدودي ، وما النزاع السعودي – العماني إلا مثال على ذلك ، لسعي السعودية للحصول على منفذ يطل على بحر العرب ، إلا أن هذا النزاع حصل مع العراق والكويت بدون الاكتراث إلى العراق والحسم كان لصالح الكويت من قبل اللجنة الدولية لترسيم الحدود بين العراق والكويت ، وكانت الطريقة التي اعتمدت في اساس الترسيم والتي اتفق عليها عام 1939 ، بأن الحدود الكويتية تبدأ بعد ميل واحد من آخر نخلة جنوب صفوان – بعد أن أزيل اللوح الخشبي الذي أقامتة السلطات البريطانية ، وأنه ما حصل أن هذه النخلة قد أزيلت لان بقاء النخل في منطقة لا يشكل وضعاً ثابتاً[3]، وقد تم اعتماد دلائل أخرى لتعين بداية خط الحدود بين البلدين، أي كان هناك غموض لعلامات التحديد، إضافة إلى التغير الذي

(1)Boggs, S.W,International Boundaries, New York,1966,p.5

(2) د. محمد عبد الله ألغامدي ، الحدود السياسية كأحد مقومات الدولة ، مجلة الدبلوماسي ، ع(9)، معهد الدراسات الدبلوماسي ، شركة العبيكان للطباعة والنشر ،الرياض ، كانون أول 1987،ص133-143

(3) د. خالد السر جاني ، ترسيم الحدود العراقية – الكويتية بعد أزمة الخليج ، مجلة السياسة الدولية،ع(111)،مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع ، القاهرة 1993،ص235

حصل لها أو قد يحصل رفض الاعتراف بشرعية المعاهدات المنظمة للحدود بين الدولتين بدعوى أن أحد الإطراف لم يكن له الحق في عقد معاهدة الحدود ، وهذا يمثل سبباً من اسباب النزاع ، أو نتيجة الاختلاف في الجانب الملزم من الوثائق المستخدمة في معاهدات الحدود، أو قد يكون النزاع لأغراض عديدة قد تكون إقتصادية أو إستراتيجية أو حتى تاريخية، مما يساعدها على ذلك عدم وجود تعليم حدودي للمنطقة المتنازع عليها . وبعد التطرق إلى أهمية الموضوع و إشكالية ومنهجية البحث ، سنبحث في الباب الأول لهذا الموضوع المؤثرات الخارجية في تطور مشكلة الحدود العراقية الكويتية في الفصل الأول النشأة التاريخية للعراق والكويت وهذا الفصل يتضمن مبحثين إما الفصل الثاني مرحلة الاستقلال ومشكلة ترسيم الحدود بين العراق والكويت في مبحثين أيضاً وفي الباب الثاني التداعيات السياسية والعسكرية لمعضلة الحدود العراقية الكويتية سنبحث في الفصل الأول النزاع الحدودي العراقي الكويتي في مبحثين إما الفصل الثاني وهو دور مجلس الأمن الدولي والمنظمات الإقليمية في تسوية النزاع الحدودي بين العراق والكويت في مبحثين أيضاً.

أهمية الموضوع

تعد الحدود الدولية من أهم موضوعات القانون الدولي فضلا عن أنها تشكل مصدرا لكثير من المنازعات الدولية وتعد سبباً للعديد منها ، وكذلك تعد أكثرها شيوعاً في البحث كما تكون نشأتها خطرا على السلم والأمن الدوليين ، لمساسها بسيادة الدولة مباشرة وتهديدها لكيانها ووجودها، ويزخر الواقع الدولي بالعديد منها إذ يمكن القول أنه لم تسلم دولة على طول تأريخها من نزاع خاص بحدودها. ولعل حرب الخليج الثانية وما تلاها من تداعيات مؤلمة على المنطقة وما شكلته من نزاع حدودي بين العراق والكويت، لخير دليل على ما يمكن أن تؤول اليه أزمات الحدود العراقية الكويتية، وما قد تمثله من تهديد للسلم والأمن الدوليين وخطر عليهما. لذلك نرى ان مشكلة الحدود من الصعب إيجاد الحلول لها لان كثيراً من الدول تتفق في بداية الأمر وسرعان ما تنقض الاتفاق. وحتى القانون الدولي يرى أن موضوع الحدود معضلة من الصعب اللجوء اليها عن طريق الوسائل السلمية، وأحيانا قد تؤدي مشكلة الحدود إلى تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر. لذا نرى أن أزمة الحدود العراقية الكويتية لها أهمية سياسية كبيرة طالما أن الحدود هي التي تحدد سيادة الدولة وكيانها الخاص بها، أو

قد تؤدي هذه الأزمة إلى نشوب حروب وصراعات، وهذه بدورها تؤدي إلى تهديد السلم والأمن الدوليين. فمن الراجح اللجوء إلى البحث عن هذه المعضلة التي لا زالت مستعصية لحد الآن وهي أزمات الحدود العراقية الكويتية.

اشكالية البحث

تبدو معضلة الحدود شائكة ومتشعبة ومستعصية على الحل لأسباب عدة، منها أنها ليست شأناً إقليمياً بحتاً، بل أن العامل الخارجي هو الذي زرع بذور هذه المعضلة ووضع أمامها ما يعوق حلها ويبدو الحل النهائي صعباً جداً،لان القواعد التي تحكم سلوك الدول الخليجية هي مصدر هذه الصعوبة التي تداني الاستحالة أحياناً، إذ حتى التوصل إلى اتفاقية لحل مشكلة حدودية بين بلدين أو أكثر في الخليج ، لا يعني إنهاء المشكلة ، لان أحد الطرفين يمكن أن يلغي الاتفاقية وتعود الأمور إلى مسارها التصعيدي السابق . لماذا إلى هذا اليوم لم تنتهِ مشكلة الحدود بين العراق والكويت، حيث قامت بريطانيا بزرع بذرة الخلاف في اتفاقيات الحدود التي "رعتها" ودفعت الحكومات إلى إبرامها، فهي صاغت الاتفاقيات بشكل تصبح فيه قابلة لتفسيرات شتى، الأمر الذي أبقاها مصدر خلاف مستمر بين العراق والكويت، والنموذج الذي يطرح نفسه هنا هو الخلاف العراقي _ الكويتي الذي انفجر في آب/ أغسطس 1990 . ومازالت هذه الأزمة تتوهج بين حين وآخر، خصوصاً عندما طالب أعضاء البرلمان العراقي عام 2011، بتشكيل لجنة لدراسة الأوضاع في ميناء مبارك الحدودي بين العراق والكويت ، حيث قامت السلطات الكويتية بتطويق الميناء بجدار عازل. لذلك يمكن القول أن أزمات الحدود العراقية الكويتية لها أهمية تاريخية، حيث تم البحث عنها في عدة مصادر، وبناءً على ذلك واجهتنا مصادر كبيرة إضافة إلى اختلاف الآراء في تلك المصادر. والذي يخطر في البال هل هناك حل لهذه الأزمة ام تبقى ناراً تحت الرماد، قد يجري تأجيجها في وقت آخر. كما هو الحال في قضية الجزر الثلاث، وهي طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موس بين الأمارات العربية المتحدة وايران. ولا ننسى القضية الفلسطينية وهيمنة اسرائيل على الأراضي الفلسطينية دون مبرر، لذلك وبمساعدة الدول العظمى إذن مسألة الحدود من الصعوبة الوصول إلى حل لها يرضي الطرفين، وهذا ما حاولت فيه كثير من الدول أن تحل مشكلة الحدود بينها

وبين الدول الأخرى. لهذا الموضوع أهمية كبيرة من جميع الجوانب السياسية والقانونية والإقتصادية، وهذا يدل على تشعب الآراء في دراسة هذا الموضوع .

منهجية البحث

الدولة وتجعلها ذات سيادة كاملة تتمتع باستقلالية بذاتها، إذن مسألة الحدود عندما نريد البحث عنها نلجأ في بداية الأمر إلى الخلفيات التاريخية كي نعرف تاريخ الدولة محط النزاع وجغرافيتها الإقليمية . لذلك نرى أن هذا الموضوع اقرب إلى المنهج التاريخي الذي يعتبر من أهم المناهج التي تستند إلى الوقائع، والأحداث التاريخية التي لها بهذا الموضوع . بما أن مشكلة الحدود الدولية من أهم الموضوعات التي يبحثها القانون الدولي لانها تعتبر كياناً إلى المعايير التاريخية والبحث في الماضي لكشف الدلائل بصورة صحيحة والاعتماد عليها في حل المشاكل الدولية المتعلقة بالحدود، والمنهج التاريخي هو من المناهج التقليدية ويهدف إلى البحث وتقديم الحقائق المتعلقة بتطور المجتمعات في العلاقات الدولية في زمن محدد، والغرض منه هو إعادة بناء الماضي على اساس دراسة الإحداث الوثائقية من اجل تفسير تطور الإحداث في المجتمعات. وينظر المؤرخ إلى الحاضر كنتيجة للماضي وينظر إلى المستقبل من خلال القوانين التاريخية التي تسيطر على كل الظواهر والتغيرات الاجتماعية، وأيضاً اعتمد البحث على المنهج التحليلي القائم الذي يستند في تحليل ما تطلبه أمر الوقوف على القوى الفاعلة والمؤثرة بين البلدين، وقد حاولت خلق نوع من الترابط بين المنهجين على النحو الذي من شأنه أن يقضي إلى تحقيق الأهداف المعنية .

الباب الأول

المؤثرات الخارجية في تطور مشكلة الحدود العراقية الكويتية

تعج منطقة الخليج بالصراعات المتفجرة والكافية بقدر ما هي غنية بالنفط والغاز، وتأتي مشكلة الحدود العراقية الكويتية على رأس عوامل هذه الصراعات ، وخصوصاً في السنوات الأخيرة . كما يعد من النفط أهم عوامل تفعيل هذه المشكلة وتفجيرها بين الحين والآخر على شكل أزمات وحروب .

لقد كانت اعتبارات الأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة، وتنافس القوى الدولية عبر العصور للهيمنة عليها،الأرض التي نمت عليها جذور المشكلة الحدودية المزمنة، التي بدأت أولى مفرداتها إبان الهيمنة البريطانية ومحاولات إبعاد النفوذ العثماني من المنطقة، فكانت معاهدة عام 1913، أول فصل بين مناطق نفوذ الدولة العثمانية ومناطق نفوذ الدولة البريطانية، تلتها إتفاقية العقير لعام 1922، التي رسمت على الأرض أول حدود بين العراق والكويت ونجد. في هذا الباب سنتناول النشأة التاريخية للعراق والكويت في الفصل الأول ومرحلة الاستقلال ومشكلة ترسيم الحدود بين العراق والكويت في الفصل الثاني .

الفصل الأول

النشأة التاريخية للعراق والكويت

من الضرورة يمكن الرجوع إلى النشأة التاريخية لكل من العراق والكويت لمعرفة التاريخ السياسي لكل منهما، فالعراق بلد ذو نشأة تاريخية قديمة وكان هناك دور للعامل الحضاري في نشأة العراق ومكانته في الساحة الدولية[1].

ظهرت الحضارات في أرض العراق وازدهرت على امتداد نهر دجلة والفرات ، وكان لموقعه الجغرافي أثر في إغناء الحضارة الإنسانية ، فالعراق يقع في أقصر طريق يربط البحر المتوسط بالمحيط الهندي، فهو ملتقى طرق القوافل التجارية بين القارات أي ملتقى طرق العالم كله، إذ فيه تمر أهم الطرق التي تربط أوروبا بآسيا.

فقد كان لموقع العراق الاستراتيجي وما يملك من ثروات غنية الأثر الكبير فهو مطمح للغزاة والفاتحين لأنة يعد كنزاً ثميناً للكثير على مر التاريخ[2] .

---

(1) هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة وتعليق(سليم طه التكريتي)،ج1، بغداد،1989، ص 17.

(2) احمد سعيد نوفل ، أرضية الصراع في الخليج العربي ، المستقبل العربي ، ع(150) ، 1991،ص95.

وعند تتبع التاريخ نجد أن السومريين هم أول بناة للحضارة ، وبعدهم جاء الأكديون حيث كانوا جنباً إلى جنب مع السومريين قبل أن يستولوا على دفة الحكم ، فظهرت بابل وآشور ونينوى وكانت مراكز لإمبراطوريات وحضارات على مستوى من التطور[1].

ففي عام 539(ق.م) إحتل الفرس عاصمة الدولة البابلية،إلى أن أصبحت ارض الرافدين تحت الحكم العربي بقيام الدولة العباسية عام 750 م ، وأصبحت بغداد عاصمة الدولة العباسية وقلباً للإمبراطورية الإسلامية طيلة قرون خمسة امتدت من القرن الثامن وحتى القرن الثالث عشر[2].

وظلت مركزاً للحضارات حتى عام 1258 م ، وبعد ذلك دمرت على يد المغول مما جعلها غير مستقرة. وأيضاً تداولت عليها دولُ متعددة إلى أن استقر الحكم فيها إلى الحكم العثماني.

أما تاريخ نشأة الكويت فبالرغم من أنة لم يكن هناك تاريخ ثابت يحدد نشأة الكويت لانعدام المراجع التي تشير إلى ذلك[3]، فقد كانت أغلب المصادر تشير إلى أن بداية نشأة الكويت كانت بنزول العتوب من قبيلة عنيزة إلى الكويت في النصف الأول من القرن الثامن عشر وفي الغالب عام 1716 م ، وكان النفوذ حينذاك لآل الصباح، مما جعلهم يتسلمون مشيخة الكويت وعلى أن يكون حاكمهم الشيخ صباح بن جابر عام 1756م ، وكان يعرف باسم صباح الأول (1700-1762) [4] .

---

(1)هنري فوستر ، مرجع سابق ، ص20 .

(2) احمد سعيد نوفل ، مرجع سابق ، ص 98 .

(3) Hassan AL, Abraheeem, Kuwait And The Gulf (Small State And The International Systems) , Washington , 1984, p.89.

(*) العتوب: هو اسم قبيلة تتكون من ثلاثة فروع رئيسية هي الجلاهمة وآل الخليفة وآل الصباح ، وقيل في أصل القبيلة هم من شمال أواسط شبة الجزيرة العربية و العتوب من عتب أي أكثر الترحال من مكان إلى آخر. د.أحمد مصطفى أبو حاكمة ، محاضرات في تاريخ شرقي الجزيرة العربية في العصور الحديثة، مطبعة النهضة الجديدة ، القاهرة ، 1967 ، ص64 .

(4) قدري قلعجي، النظام السياسي والاقتصادي في دولة الكويت ، دار الكاتب العربي ،القاهرة ، 1975،ص9.

وكما هو ثابت في تاريخ العراق ، فقد كانت ولاية البصرة مقراً للجيش العربي الإسلامي كونها بقعة محاذية للنهر[1] ، وقد تم تقسيمها إلى خمس دوائر قبلية، وذكر ياقوت الحموي ثلاثة من هذه المقرات وهي كاظمة وأواره والمقر، وهذه الأماكن موجودة لحد الآن في الكويت، وهي كانت تحت سلطة حكم دولة المناذرة أي خاضعة للعراق فهي جزء من ولاية البصرة[2] . وكانت كاظمة من مشارف البصرة في العهد الأموي وخاضعة للإدارة الأموية، وكذلك في عهد الخلافة العباسية، إلى أن جاء الغزو التتاري على بغداد، وبعدها جاءت السيطرة العثمانية على المنطقة عام 1534[3]وبقيت الكويت ضمن ولاية البصرة وخاضعة لها إدارياً وخلال قرون عديدة من حكم الدولة العثمانية كانت الحدود مجهولة في تلك المنطقة الصحراوية المترامية[4] .

ولمعرفة وضعية الحدود العراقية الكويتية منذ القدم، لا بدَّ من البحث في تاريخها السياسي في مرحلة السيطرة العثمانية في المبحث الأول، والنفوذ العثماني في المبحث الثاني.

---

(1) رجب بركات ، بلدية البصرة (1889-1981) ، مركز دراسات الخليج العربي، مطبعة جامعة البصرة، البصرة،1984، ص13-20.

(2) ينظر: حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي،ج1،مطابع دار الكتب، بيروت،1962،ص-29 .20

(3) د.صالح العابد، عهد الحكم العثماني الأول،(بحث) في كتاب العراق في التاريخ ،دار الحرية للطباعة، بغداد،1983،ص572-573 .

(4) د. أحمد محمد كمال، انفجار الخليج...العراق المغبون وكلمة للتاريخ، مكتبة مدبولي،القاهرة، 1991 ،ص16.

المبحث الأول

السيطرة العثمانية وأثرها في المنطق

بعد ثلاثة قرون من بقاء العراق ساحة لمختلف الصراعات والأقوام المتناحرة، جاء سليمان القانوني واستولى على العراق عام 1534م، وهكذا خضع العراق للسيطرة العثماني وأصبح جزءاً من الإمبراطورية العثمانية[1]حتى عام 1918.

حيث قام سليمان القانوني بتعيين الحدود للعراق الحديث ولبلاد فارس، وبذلك أصبحت حدود العراق الخارجية هي حدود الدولة العثمانية آنذاك[2] .

خضع العراق للأتراك العثمانيين منذ أواسط القرن السادس عشر، ففي عام 1534 تمكن العثمانيون من طرد المماليك الأتراك واحتلال بغداد .

وفي عام 1779 استطاع المماليك من استعادة سيطرتهم، لكنهم اصطدموا في نهاية القرن الثامن عشر بالوهابيين ، الذين توسعوا إلى خارج الجزيرة العربية . بيد أن حكم المماليك ظل حتى عام 1831 ، عندما انتصر عليهم السلطان العثماني محمود الثاني. إلا أنه قتل سنة 1839 فخلفه السلطان عبد المجيد حتى عام 1861 . وفي نفس العام تولى الحكم السلطان عبد العزيز حتى عام 1876 ، وهي فترة كان مدحت باشا خلالها الوالي العثماني على العراق . والذي عمل على تطبيق قانون الولايات ، والقوانين الإدارية .

كان العراق في عهد الدولة العثمانية يعرف (أيالة بغداد) أي ولاية بغداد، ثم قسم العراق خلال القرن التاسع عشر إلى ثلاث ولايات هي الموصل وبغداد والبصرة.

وكانت الكويت ميناءً صغيراً تقطنه مجموعة قبائل نجدية تعرف بالعتوب ، حيث كان عام 1756 بداية تأسيس نظام الحكم لآل الصباح في الكويت، بعدما نزح إليها الشيخ صباح (الحاكم الثاني في الأسرة) من موقع السابق في (أم قصر) وأتخذها مقراً دائماً لحكومة أسرة آل الصباح الحاكمة حتى يومنا هذا.

---

(1) سالم مشكور، نزاعات الحدود في الخليج...معضلة السيادة والشرعية، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط1، بيروت ، 1993 ، ص20.

(2) زكي صالح، بريطانيا والعراق حتى سنة 1914 ، بغداد، 1968، ص 11 .

المطلب الأول

العراق والكويت في ظل الهيمنة العثمانية

إتسمت فترة الحكم العثماني بالصراع المستمر بين العثمانيين والفرس وشهدت هذه الفترة ثورات العشائر العنيفة ومحاولات الانفصال التي قام بها الولاة المماليك حيث بدأ العثمانيون بالتقسيم الإداري في بغداد ، فكان والي بغداد بمرتبة وزير وامتدت سيطرته لتشمل جزءاً كبيراً من العراق وأصبحت السيطرة تابعة إلى بغداد منذ عام 1670 م أما الموصل وشهرزور فقد كانتا مستقلتين عن بغداد ويكون التعاون والتآزر مع بغداد بأمر من السلطان[1].

وهكذا استمرت فترة الحكم العثماني في قرابة ثلاثة قرون (1534-1831) م ومثلت السيطرة العثمانية في العراق فاتحة العهد الجديد بعد أن عمت الفوضى واضطراب الأوضاع والتدهور الذي حصل في البلاد ، ولم يشهد العراق الجديد استقراراً إلا في ظل فترة قصيرة، أي فترة العهد الجديد الذي اتسم بتوطيد الأمن والاستقرار استناداً إلى القوانين الجديدة التي تم فرضها على البلاد ، ولكن خاب العهد الجديد نتيجة عوامل عديدة منها داخلية وأخرى خارجية، وطوال ثلاثة قرون لم تستطع الدولة العثمانية السيطرة على ولاياتها البعيدة ، بسبب بطء المواصلات مع العاصمة العثمانية ، وبعد حرب القرم أصبحت الدولة العثمانية تتمتع بجيش قوي وخزينة كافية، مما جعلها قادرة على أن تدعم الإصلاحات الداخلية في العراق وخصوصاً في ظل ولاية مدحت باشا حينما كان والياً على العراق (1869-1872)م[2].

ثم جاء عصر التنظيمات الذي بدأ بسقوط الولاة المماليك، وكان آخر والي لهم داود باشا وانتهى بالانقلاب العثماني (1831-1908) م، فبعد انتهاء عصر المماليك بمأساة المرض(الطاعون) إذ سهل للقائد التركي رضا باشا من دخول بغداد بسهولة وأصبح داود

---

(1) فيصل محمد الارحيم ، تطور العراق تحت حكم الاتحاديين، مطابع الجمهور ، الموصل ،1975 ، ص21.

(2) العراق في الوثائق البريطانية (1905-1930)، ترجمة وتحرير (د. فؤاد قزانجي)، ط1، دار المأمون للترجمة والنشر، بغداد ، 1989 ، ص 20 .

باشا أسيرا تحت يد القائد التركي وتم أرسالة إلى الأستانة،حيث بدأت مرحلة جديدة للسيطرة العثمانية .

وكانت سياسة العثمانيين في هذا العصر تتسم بتقييد سلطة الولاة على الولايات المختلفة وجعل الحكم مركزياً ومباشراً، بحيث أصبح كل والٍ كأي موظف في الدولة. وبعد مدة قصيرة جداً أصدرت الحكومة العثمانية قوانينها المتعلقة بالولايات العراقية الثلاث (بغداد والموصل البصرة) حينها كانت الكويت تابعة لولاية البصرة ، وبقيت هذه القوانين سارية المفعول حين تولى مدحت باشا الحكم حيث قام بتنظيم الرسوم الجمركية في العراق[1]، وكان هدف الدولة العثمانية من هذه الإصلاحات والتنظيمات هو دعم الحكم المركزي للإمبراطورية العثمانية ولم يكن هدفها إسعاد الشعب وإنما اضطرت الدولة العثمانية إلى هذه الإجراءات والتنظيمات بسبب الضغط الأوروبي في المنطقة فأصدرت هذه المجموعة من القوانين[2]، وأصبحت ولاية بغداد مركزاً للنفوذ العثماني على ولايات العراق ، أما البصرة أصبحت متصرفية وبعد حين عادت ولاية سنة 1875 م، أما بالنسبة للموصل فقلت أهميتها وبعد حين استعادت مكانتها وأصبحت ولاية قائمة بنفسها[3]. ولموقع العراق الاستراتيجي بدأ اهتمام الدول الغربية بالعراق، وأقيم مسح لنهري دجلة والفرات عام(1834)م وتم تأسيس شركة(لنج) وهي شركة للملاحة النهرية عام[4]1862، وهكذا بدأ الاهتمام بالمنطقة عموماً أي منطقة الخليج العربي[5] منذ تأسيس شركة الهند الشرقية[*] عام (1600) م .

---

(1) د. طارق نافع الحمداني، المدن العراقية كمراكز للنشاط الاقتصادي في العهود المتأخرة (1534-1914) (بحث) في كتابة ملامح سياسية وحضارية في تاريخ العراق الحديث والمعاصر ، ط1، الدار العربية للموسوعات ،بيروت ،1989، ص 142 .

(2) فيصل محمد الارحيم ، مرجع سابق ،ص25-26 .

(3) ستيفن همسلي لونكريك ، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ، ترجمة(جعفر خياط) ، مطبعة التفيض الأهلية، بغداد، 1941، ص 301-302.

(4) فيصل محمد الارحيم ، مرجع سابق ،ص 27 .

(5) ستيفن همسلي لونكريك، مرجع سابق، ص317 .

(*) شركة الهند الشرقية:هي مجموعة من عدة شركات لممارسة التجارة مع الهند والشرق الأقصى وكانت تدعى شركة شرقي الهند الإنكليزية ، وتأسست في القرن السادس عشر لمزاحمة الشركات الهولندية، وساندت الملكة إليزابيث ببراءة مؤرخة في 31 كانون الأول لعام 1600 م. وعن طريق هذه الشركة استطاعت بريطانيا أن تسيطر على الهند وبرما والملايو والخليج العربي كله، ولم تتخلَّ عنها إلا جبراً في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

والاهتمامات التي جاء بها مدحت باشا من إصلاحات وتنظيمات لم تشمل بغداد فحسب وإنما أيضا شملت ولايتي الموصل والبصرة ، وعمل الوالي على إحياء مجلس الولاية وأصبح لمجلس الولايات اختصاصات محددة، أي كل ولاية تقوم باختصاصها وتكون تابعة لولاية بغداد، فأصبح العراق وحتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر يشكل وحدة إدارية عثمانية متكاملة مركزها بغداد، وكانت ولايتا الموصل والبصرة تشكلان جزءا من باشوية بغداد ، وبعد زوال الأخطار الخارجية وهدوء الأوضاع الداخلية أصبحت ولايتا البصرة والموصل مفصولتين إدارياً عن باشوية بغداد ، وأصبح التقسيم الجديد يضم ثلاث ولايات (بغداد والموصل والبصرة) وتتكون هذه الولايات من الاقضية والنواحي والقرى أيضا .

فقد كان الجزء الجنوبي للعراق يضم ولاية البصرة ويحدها من الشمال ولاية بغداد وفي الشرق بلاد الشام ، وتقدر مساحتها (128.80) كم2، وفيها أربعة ألوية من ضمنها مركز الولاية وهي البصرة والمنتفك ونجد والعمارة ولواء البصرة فيه أربعة أقضية (البصرة ،الفاو، القرنة، الكويت) [1]، وللبصرة تأثيرها الواضح في ترتيب الأوضاع السياسية في المنطقة منذ القرن السابع عشر[2] ، وقد شهد العراق في العهد العثماني صلات كبيرة ارتبطت بينه وبين دول الخليج العربي ، خصوصاً عندما أتخذ العثمانيون نقطة انطلاقهم من البصرة .

وانتهت هذه المدة عندما نجح حزب الاتحاد والترقي في 23 تموز عام 1908م بالانقلاب العثماني حيث أطاح بنظام الحكم القديم ، مما يلاحظ أن الإدارة منذ بدء عصر التنظيمات والإصلاحات التي قامت بها وإلى نهاية الحكم العثماني بقيام الحرب العالمية الأولى قد انتهجت سياسة واحدة لا تتغير واتسمت بالمركزية في الحكم ومحاولة صهر العناصر في بوتقة واحدة وفي إطار إسلامي[3] .

هنري فوستر،مرجع سابق،ج1، ص56 ؛السير ارنولدت ويلسون،الخليج العربي، ترجمة(عبد القادر أحمد يوسف)، مؤسسة المرزوق الصحفية، الكويت ، بدون تاريخ،ص233-238.

(1) الكسندر اداموف ، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها ، ترجمة (هاشم صالح التكريتي)، ج 1،ط1، البصرة،1973، ص 114-115 .

(2) حميد أحمد حمدان التميمي ،الصراع العثماني البريطاني في الكويت ،1899-1914، مجلة الخليج العربي، السنة العشرون، ع(2-4) ، مطبعة دار الحكمة ،البصرة، 1992، ص64 .

(3) ستيفن همسلي لونكريك ، مرجع سابق، ص348-352.

أما التشكيلات الإدارية التي اتخذت في العراق في عهد مدحت باشا فقد قسمت العراق إلى ثلاث ولايات هي: (بغداد والموصل و البصرة) بقيت على هذا النظام الذي أقامه مدحت باشا وسارية المفعول حتى نهاية العهد العثماني، وأدخل عليه بعض التعديلات الطفيفة من خلال القوانين التي صدرت من الحكومة العثمانية سنة 1912 و1913 م.

والأسس العامة للتقسيم الإداري التي طبقها العثمانيون في العراق مازالت سارية المفعول فيه،ماعدا إلغاء نظام الولايات والاحتفاظ بالألوية التي زادت على عشرة ألوية وإلى أربعة عشر لواء ، وبقي اللواء ينقسم إلى أقضية ونواحٍ وقرى[1] ، إلى أن قامت ثورة تموز عام 1968م، وبعد نجاح الثورة تغيرت تسمية الألوية إلى محافظات .

وعندما اتخذ العثمانيون من البصرة قاعدة للانطلاق شهد العراق صلات كثيرة ارتبطت بين العراق وبين أقطار الخليج العربي الأخرى، عموماً إن أمراء الخليج كانوا يدينون بالولاء للدولة العثمانية نتيجة لاستقرارهم في مدينة الكويت التي هي جزء من ولاية البصرة[2] .

وأيضاً نتيجة للمصالح الاقتصادية والسياسية التي ربطتهم بالعراق ،والاستفادة من قوة العثمانيين النامية في الخليج العربي . كان أول من طلب الولاء من الوالي العثماني في البصرة سنة 1718 م ،هو صباح الأول أول شيوخ الكويت، وعندما تولى الإمارة ذهب إلى والي بغداد يقدم له الولاء والطاعة للدولة العثمانية، وبعد أن أجرى والي بغداد مشاوراته مع الباب العالي وافق على الولاء الذي قدمه الشيخ صباح الأول بشرط خضوع الكويت إلى الإمبراطورية العثمانية[3] .

---

(1)الكسندر اداموف، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ترجمة (هاشم صالح التكريتي)،ج1 ، ط1، البصرة، 1973 ، ص38 .

(2) د. مصطفى عبد القادر النجار ونزار عبد اللطيف الحديثي ، سقوط التجزئة ، دار الحرية للطباعة ، بغداد،1991 ، ص18 .

(3) د. ميمونة الخليفة الصباح ، نشأة الكويت وتطورها في القرن الثامن عشر ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، السنة الثانية عشر ،ع(46) ، نيسان 1986، ص23-24 .

ففي بداية الأمر الدولة العثمانية لم تهتم بالكويت نتيجة لوجود ميناء البصرة المزدهر وفقر المنطقة المحيطة بها[1] ، فقلة أهمية منطقة الكويت يسوغ إلى عدم اهتمام الدول الكبرى بها وقتذاك ، إلا أن ازداد الاهتمام بها نتيجة التحولات السياسية والاقتصادية في المنطقة.

وعندما بدأ الاهتمام بالكويت تحولت تجارة الهند إليها من البصرة وازداد الاهتمام فيها ما بين (1775-1779) م[2] ، وكان تسلم البريد الانكليزي القادم من حلب إلى الخليج عن طريق الكويت،وتحولت الوكالة البريطانية إليها ما بين (1793-1795) م[3]، بسبب النزاع بين الشركة والسلطان العثماني مما ساهم في لفت الأنظار إلى هذه المنطقة[4]، وانتقلت الوكالة البريطانية مرة أخرى من البصرة إلى الكويت ما بين عام (1821-1822) ،كل هذه الأسباب أدت إلى زيادة الاهتمام في منطقة الكويت[5] .

وفي حقيقة الأمر لم تذكر الكويت في سجلات شركة الهند الشرقية إلا نادراً خلال الأربعين عام التي أعقبت مغادرة الإنكليز عام 1795 م، أي حين عادت الوكالة التجارية البريطانية إلى البصرة إذ لم تكن الكويت على قدر كبير من الأهمية. وبدأت العلاقة تنمو شيئاً فشيئاً بين الكويت والدولة العثمانية،حيث قامت الكويت بتقديم المساعدات إلى الدولة العثمانية، وخير ما قدمه الشيخ جابر الأول الحاكم الثالث (1814-1859) م إلى متسلم البصرة عزيز آغا مما ساعده بالانتصار في حربه[6].

وبعد أن أحس آل الصباح بالضغوط الممارسة عليهم من قبل بريطانيا ، من أجل التحكم بشؤون إمارتهم ، وبعد أن طلبت بريطانيا من الكويت أن ترفع العلم الانكليزي وتقطع

---

(1) د. أحمد مصطفى أبو حاكمة ، تاريخ الكويت ،ج2، مطبعة حكومة الكويت ،الكويت ،1973،ص 105 .

(2)Amin Abdul Amir , British Interest In The Persian Gulf , Leiden : E. JBrill, 1967 , P. 89.

(3) للمزيد من التفاصيل ينظر: د. أحمد مصطفى أبو حاكمة ، تاريخ الكويت ،ج1 ،القسم الأول، مطبعة حكومة الكويت ، 1970 ، ص237-247 .

(4) تجربة الآباء تنير مسيرة الأجيال في بناء كويت المستقبل .

التوجيه العام للاجتماعيات. www. file://c:/ bassam/ htm, p.l, 27/11/2001

(5) د. أحمد مصطفى أبو حاكمة ، مرجع سابق، ج2 ، ص99 .

(6) د. حسين خلف الشيخ خزعل، مرجع سابق ،ج1 ،ص76-81

صلاتها مع العثمانيين ، لجأ شيخ الكويت جابر الصباح عام 1829 م إلى الاعتراف بالسيادة العثمانية على الكويت، ورفع العلم العثماني على قصره .

وحتى بعد انحسار حكم المماليك عن العراق استمرت العلاقة بين الشيخ جابر الصباح والولاة العثمانيين، حينها ساهم في القضاء على خروج أهل الزبير عن سياسة العثمانيين عام 1836 م وأيضاً اشترك مع رضا باشا في احتلاله للمحمرة عام 1837م واستجابة لطلب الدولة العثمانية في حماية ميناء البصرة عام 1845 م ، لذلك كافأته الحكومة العثمانية بفرمان وعلم أخضر ومائة كارة من التمر سنوياً[1].

وبلغت درجة الثقة بين الشيخ جابر الصباح والدولة العثمانية إلى حد مما جعله يعلن سنة 1847 م أن يضع نفسه تحت حماية الباب العالي[2] ، ولكن الحدث المهم الذي جعل علاقته وثيقة مع الدولة العثمانية هو مشاركته في الحملة التي أرسلها العثمانيون إلى الإحساء، وعليه ارتكزت الدولة العثمانية في ما بعد في تأكيد سيادتها على الكويت.

وذلك بعد أن تم تعيين مدحت باشا عام 1869 م والياً على العراق قرر أن يضع حداً للتغلغل البريطاني في الخليج العربي ويوطد السيادة العثمانية على الممتلكات العثمانية ، فأرسل حملة إلى الإحساء ، على الرغم من الضغط الذي كانت تعانيه الدولة العثمانية بعد الحرب التي خسرتها في الغرب ، لذلك حاول مدحت باشا توسيع السيطرة العثمانية على البلاد التي كانت تابعة لها أسمياً[3]، وأيضا وقف أمام التوسع البريطاني .

وقام الوالي العثماني بإصدار تنظيماته الإدارية في نيسان 1870م تقديراً للمساعدة التي قدمها الشيخ جابر الصباح إذ أصبحت الكويت قضاء تابعاً لولاية البصرة[4]، فاعترف شيخ الكويت بسلطة الأتراك على الكويت وقام بدفع الضرائب ، وقبل بلقب قائمقام ورفع العلم العثماني وبقي تابعاً للوالي التركي في البصرة[5].

---

(1) سيف مرزوق الشملان، من تاريخ الكويت، ط1، مطبعة نهضة مصر،القاهرة ، 1959،ص128-129.
(2) د. مصطفى عبد القادر النجار ود. نزار عبد اللطيف الحديثي ، مرجع سابق، ص19 .
(3) قدري قلعجي، الخليج بحر الأساطير، ط2،شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت،1992،ص467.
(4) حسين خلف الشيخ خزعل ، مرجع سابق ، ج1، ص138 .
(5) العراق والكويت ، مجلة الوطن العربي ، السنة الأولى ، مطبعة الأديب ، بغداد ،1964 ،ص8 .

والمخاوف التي أبدتها بريطانيا من السيطرة العثمانية وامتداد سيطرتها علـــى الـــساحل الغربي للخليج العربي والخطط التي قام بها مدحت باشا لبسط السيطرة العثمانية بذلك تكون قد أحكمت الأخيرة السيطرة على منطقة سواحل الجزيرة ، إلا أنه لم يؤثر في موقفها الذي كان ايجابياً من الوجود العثماني واعترفت بالسيادة العثمانية على منطقة الكويت. وقد ذكر الـــسفير البريطاني في الأستانة ، السير فورد في رسالة رسمية كتبها ســـنة1893 م إلـــى الخارجيـــة العثمانية يبلغها فيها أن حكومة صاحبة الجلالة تعترف بحقوق الدولة العثمانية في الـــسيادة على طول الساحل من البصرة إلى القطيف .

المطلب الثاني

التنافس العثماني البريطاني في المنطقة

لم تفكر الدولة العثمانية بشكل أكثر جدية في بسط نفوذها شرق الجزيرة العربية قبـــل عام 1869 [1]،حينها كان ولاة بغداد العثمانيون لم يتجاوزوا ميناء الكويت المطل على الخليج العربي ولم تكن له أهمية تذكر.

وكذلك كانت السفن العثمانية لا ترفع العلم العثماني سوى السفن الصغيرة لها. وعندما اقترحت الأستانة إرسال سفينتين حربيتين لمشاركة القوات البريطانية فـــي مراقبـــة تجـــارة الرقيق، واجهت الدولة العثمانية رفضاً من قبل بريطانيا على الرغم مـــن الاتفاقيـــة الموقعـــة بينهما.

لكن الوضع تغير عندما تم تعيين مدحت باشا عام 1869 م والياً على العراق وهو من دعاة الإصلاح ، وقام مدحت باشا بوضع حد للتغلغل البريطاني في الخليج وبـــسط الـــسيطرة العثمانية على ممتلكاتها ، وعلى المناطق التابعة للدولة العثمانية[2]، لذلك قام مدحت باشا ببسط نفوذ الأستانة على المناطق التابعة لها إسمياً، تعويضاً لها من الخسائر الإقليمية التي توالـــت

(1) سالم مشكور ، نزاعات الحدود في الخليج العربي ...معضلة السيادة والـــشرعية ، مركـــز الدراســـات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ، ط1 ، بيروت ،1993،ص29 .

(2) قدري قلعجي ،الخليج بحر الأساطير، ط2 ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت،1992،ص467.

عليها في أوروبا . وأيضاً جعل الكويت تابعة لولاية البصرة[1]، ولم يواجه الوالي العثماني صعوبة عند الاستيلاء على الكويت وبعض المناطق الأخرى بسبب ميل عائلة آل الصباح إلى الاعتراف بالسيادة العثمانية على الكويت وتعهدت الكويت برفع العلم العثماني . في الوقت نفسه بدأ القلق البريطاني الذي دفع السلطات البريطانية إلى الوقوف بوجه التمدد العثماني . وخلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر، وقعت أحداث دولية جعلت بريطانيا توسع معارضتها للنفوذ العثماني في المنطقة، ومن تلك الإحداث محاولة ألمانيا عام 1896 مد سكة حديد بغداد التي تصل خط السكك الحديدية في البلقان للأناضول بالكويت .

لذلك قامت بريطانيا بتبديل سياستها في المنطقة، فبعدما كانت تهمل ميناء الكويت وتفضل ميناء البصرة الذي يبعد 140كم وأيضاً كانت ترفض طلب أمير الكويت مبارك الصباح بوضع منطقة الكويت تحت الحماية البريطانية (1896-1898) وفي عام 1898 بدأت التفاوض مع أمير الكويت لوضع إمارته تحت الحماية البريطانية، وفي كانون الثاني عام 1899 وقع الطرفان اتفاقية لربط الكويت ببريطانيا .

وعلى أثرها اعترف العثمانيون بالإجراءات البريطانية للحفاظ على امن الملاحة في الخليج، وأيضاً سحبت الإدارة العثمانية موظفيها من إمارة الكويت وبذلك أبعدت بريطانيا النفوذ العثماني من المنطقة واتجهت بعد ذلك إلى بسط نفوذها في المنطقة .

تصاعدت أهمية المنطقة، بالنسبة إلى بريطانيا التي جندت كل إمكاناتها لحماية مصالحها فيها ، فقامت بإرسال حملاتها العسكرية إلى جنوب العراق لتوفير الحماية في المنطقة وهذا أعطى للكويت أهمية إستراتيجية كمركز مهم لتمويل الحملة وتعزيزها، فاحتلت بريطانيا لاحقاً العراق انطلاقا من البصرة على الخليج عام 1917 ثم احتلت بلداناً أخرى من تركة الدولة العثمانية[2] .

واستطاعت بريطانيا أن توسع نشاطها التجاري للحفاظ على النفوذ البريطاني في منطقة الخليج العربي . وكانت بريطانيا من أكثر الدول الاستعمارية اهتماما بالعراق ، سعياً لإيجاد

---

(1) حسين خلف الشيخ خزعل ، تاريخ الكويت السياسي ،ج1، مطابع دار الكتب ، بيروت ،1962،ص138.

(2) فؤاد العابد ، سياسة بريطانيا في الخليج العربي ،ج2 ، الكويت : دار ذات السلاسل ،1984 ،ص205 .

مصالح ونفوذ لها ، مذ كان العراق تحت السيطرة العثمانية . وقد تحقق لها الجزء الأكبر من النفوذ الذي سعت إليه في المنطقة[1] .

فبعد إعلان الحرب العالمية الأولى بيومين ، بدأت مرحلة السيطرة البريطانية الفعلية على العراق، حينها كانت الحكومة العثمانية تضعف شيئاً فشيئاً ، إذ نزلت القوات البريطانية بقيادة الجنرال ديلامين في البصرة في السابع من تشرين الثاني / نوفمبر 1914 [2] ، واستولت بريطانيا على البصرة والمناطق المحيطة بها وخصوصاً الكويت، وأخذت القوات البريطانية الزحف شمالاً لاحتلال العراق كله وفقاً لخطة وضعتها بريطانيا أواخر القرن التاسع عشر (لسلخ العراق عن الإمبراطورية العثمانية وضم العراق إلى مستعمراتها)[3] والعمل على تقسيم العراق وخاصة القسم الجنوبي منه[4] .

ويمكن القول أنه لم يكن هناك استقرار في الجزيرة العربية إلا في بعض المدن المتناثرة فيها، وكانت الهجرة تتجه دائماً نحو السواحل أو باتجاه ما بين النهرين دون أن يكون للحدود معنى أو عائق أمام الهجرة. فقد سكنت شواطئ الخليج العربي آل خليفة في البحرين وآل نهيان في أبو ظبي وآل مكتوم في دبي وآل الصباح في الكويت. وهذا يعني أن الحدود لا تكون عائقاً عند الهجرة إذْ انتقل آل الصباح من أم قصر إلى الكويت وكلا المنطقتين يتبعان أدارياً لولاية البصرة تحت السلطة العثمانية ، وفي عام 1781 استندت إدارة الكويت إلى الشيخ عبد الله الصباح الذي سعى للاستقلال عن الأستانة .

بيد أن الأخيرة أرسلت عام 1898 أسطولاً عسكرياً لإخراج الشيخ مبارك الصباح بالقوة بعد قتل أخيه وتسلم الأمارة مكانه[5]، وهكذا فقد استعان الأمير مبارك بالحكومة البريطانية لمواجهة الحملة العثمانية وأجبرتها القوات البريطانية بالانسحاب من الكويت . على اثر ذلك

(1) حليم أحمد ، موجز تاريخ العراق الحديث ، بيروت ، دار أبن خلدون ، د.ت ،ص20 .

(2) حليم أحمد ، موجز تاريخ العراق الحديث، بيروت، دار أبن خلدون، د.ت، ص53

(3) كونولوف ، ثورة العشرين الوطنية التحريرية في العراق ، بيروت ، دار الفارابي ، 1974 ،ص63 .

(4) عبد الرحمن البزاز، محاضرات عن العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ،القاهرة جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالمية ،1954 ، ص81 .

(5) خالد العربي ، الخليج العربي ... ماضية وحاضرة ، بغداد، 1972، ص13. انظر أيضاً أحمد أبو حاكمة : تاريخ شرق الجزيرة العربية (الكويت ،البحرين) ، ترجمة محمد أمين عبد الله .

دخلت الكويت تحت الحماية البريطانية وتم ذلك من خلال الاتفاقيــة الموقعــة عــام 1899 ، وبعدما ساعد الأمير مبارك الصباح البريطانيين بالسيطرة على البصرة اعترفــت الحكومــة البريطانية بالكويت مشيخة مستقلة [1] .

حيث قامت الحكومة البريطانية بإنشاء عدة مشاريع خصوصاً عندما حصلت ألمانيا على امتياز سكة حديد بغداد وتحسنت العلاقات التركية الالمانية، وهذا أدى إلى إثارة قلق بريطانيا مما جعلها تهدف إلى إنشاء مشروع ربط البحر المتوسط بخليج البصرة ، حيث توجهت الأنظار إلى الكويت وبدأ الاهتمام بها من قبل الحكومة البريطانية كما ذكرنا سالفاً .

كانت معاهدة الحماية قد جعلت من بريطانيا الدولة الوحيدة التي تتمتع بامتيازات في الكويت .

وكان الدافع الحقيقي لبريطانيا من تلك الاتفاقية خوفها من زحف النفوذ الروسي– الألماني إلى منطقة الخليج[2]، على شكل مشروعات السكك الحديد . وكان للشيخ مبارك مبرراته لعقد الاتفاقية وهي تتلخص في مخاوفه من جيرانه وخصوصاً من العثمانيين ، بعدما أغضبهم مقتل قائمقام الكويت الشيخ محمد الصباح الموالي للعثمانيين . كما كان الشيخ مبارك غير مطمئنٍّ إلى النيات العثمانية حياله ، على الرغم من أن العثمانيين هم الذين عينوه مكان أخيه .

ولهذا استجاب للاتفاقية ، ووقعها مع الانكليز، واتفق الجانبان على إبقائها سرية ، لكون مبارك الصباح مازال قائمقاماً تابعاً لمتصرفية الإحساء التابعة لولاية البصرة العثمانية آنذاك .

فبعدما احتلت القوات البريطانية العراق لم تلاق أي مواجه من قبل الدولة العثمانية، أي أنها اتفقت مع الكويت وقامت الأخيرة بتقديم المساعدات للانكليز[3] ، ولم يتم الكشف عن الاتفاقية التي عقدتها بريطانيا مع الكويت سراً إلا في عام 1900، حينما توجهت بعثه ألمانية إلى الكويت وإنشاء سكة حديد . عندئذ أعلنت بريطانيا عن اتفاقيتها مع الشيخ مبارك وحذرت الدولة العثمانية من السماح للألمان بمواصلة أعمالهم ، لهذا اضطرت اسطنبول إلى توقيع معاهدة مع بريطانيا عام 1901 حول الكويت تعترف بريطانيا بالسيادة الاسمية للعثمانيين على الكويت ، كما اعترفت الدولة العثمانية بالسيادة البريطانية على الكويت .

---

(1) فايز علي مطر ، جامعة الدول العربية وتسوية النزاع الحدودي الكويتي _ العراقي ، رسالة ماجــستير، كلية العلوم السياسية والإدارية والدبلوماسية ،ص21 .

(2) سالم مشكور، نزاعات الحدود في الخليج...معضلة السيادة والشرعية ، مركز الدراســات الإســتراتيجية والبحوث والتوثيق، ط1 ، بيروت ،1993 ، ص64 .

(3) زكي صالح ، مجمل تاريخ العراق في العهد العثماني ، مرجع سابق ،1966، ص12-13 .

المبحث الثاني

النفوذ البريطاني ودورة في المنطقة

يعد القرن السابع عشر بداية للنفوذ العثماني في منطقة الخليج العربي، بعد أن كان قبلهم البرتغاليون ما يقارب قرناً كاملاً بنفوذهم البحري على منطقة الخليج [1]، ومن بعدهم جاء الهولنديون ، وأخيراً تمكن البريطانيون من إحكام سيطرتهم على منطقة الخليج .

وبداية اهتمام البريطانيين بالمنطقة بدأ بمحاولاتهم في النصف الثاني من القرن السادس عشر في الحصول على امتيازات الحق بالتجارة في الدولة العثمانية ، حيث كانت البعثة البريطانية للقسطنطينية عام 1575 م ، هي التي وضعت حجر الأساس للتجارة البريطانية في جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية [2] .

تاريخ النفوذ البريطاني في العراق يعود إلى العقد الأول من القرن السابع عشر، حيث كانت شركة الهند الشرقية هي الأداة لنشر السياسة الاستعمارية البريطانية في المنطقة خصوصاً عندما وجهت الشركة سفينة (جيمس) للبحث عن أسواق لتصريف منتجاتها في المنطقة العربية[3] .

لقد اهتمت بريطانيا بالعراق بسبب أهميته الإستراتيجية والاقتصادية المتمثلة بثرواته،إضافة إلى مرور أهم الطرق به ، فقد فكرت الحكومة البريطانية بإنشاء مشروع يهدف إلى ربط البحر المتوسط بخليج البصرة[4] ،فسعت بريطانيا لإقامة سيطرة عسكرية في الخليج العربي وتمهد للتغلغل الاقتصادي والسياسي في بلاد ما بين النهرين[5] .

---

(1) إبراهيم . ن ، الحر، الكويت ماضيها وحاضرها ، مطبعة الأديب ، بغداد،1966،ص23-24 .

(2) زكي صالح ، مجمل تاريخ العراق في العهد العثماني، مرجع سابق، ص12-13 .

(3) ألبرت منتشافيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة (هاشم صالح التكريتي)، بغداد، 1978، ص133-134.

(4) أحمد رفيق البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا(1922-1932) ، دار النشر، بغداد، 1980 ، ص13.

(5) ألبرت منتشافيلي ، مرجع سابق ، ص94 .

وبعدها استعد الانكليز لغزو العراق ولم تقم الدولة العثمانية بأي استعداد لصد الهجوم، وهذا يبين أن بريطانيا خططت لغزو العراق حتى قبل أن تقوم الحرب بين بريطانيا والعثمانيين وبدأت الحملة البريطانية لاحتلال العراق، بعد أن أعلنت بريطانيا بأنها جاءت لتحريره من السيطرة العثمانية وأعلنت الحرب على الدولة العثمانية لانضمامها إلى جانب ألمانيا في الحرب العالمية الأولى ، لذلك استولت على الفاو وساعدها على ذلك ضعف الحماية العثمانية .

وفي الثاني والعشرين من تشرين الثاني احتلت بريطانيا البصرة وهيمنت على الجزء الجنوبي من العراق، وبعدها تم الاستيلاء على بغداد سنة 1917 ثم على الموصل سنة 1918.

فعندما دخلت القوات البريطانية العراق وبدون أن يكون هناك صد لهذا الهجوم من قبل الدولة العثمانية[1] ، تمكنت القوات البريطانية من الهيمنة على البلاد، وبذلك فإن الحرب العالمية الأولى مثلت بداية لمرحلة جديدة من تاريخ العراق اتسمت بالنضال والتمرد على السيطرة الأجنبية.

فبعد أن ظل العراقيون تحت التسلط العثماني أربعة قرون وقعوا أيضاً تحت التسلط البريطاني ووعوده الكاذبة، وادعت بريطانيا أن دخولها للعراق ليس لمحاربة الشعب العراقي وإنما لقتال سادته العثمانيين [2] .

وبذلك أصبح العراق راضخاً للحكم البريطاني العسكري المباشر ، وفي هذه السنوات كان الضابط السياسي البريطاني بيرسي كوكس، وهذا كان تابعاً لأركان القائد العام لقوات الحملة البريطانية على العراق ، يمارس سلطة الرقابة العليا على الإدارة المدنية، إلى أن أصبحت، السيطرة البريطانية على عدة مناطق في العراق سنة 1918 .

ولتركيز نفوذهم في مناطق العراق ، بدأ البريطانيون يتقربون من العشائر عن طريق منحهم الأراضي الشاسعة على سبيل الهبة، مقابل الوقوف معهم ومساعدتهم في كافة الأحوال.

---

(1) زكي صالح ، مجمل تاريخ العراق في العهد العثماني، القاهرة ، 1966، ص94 .

(2) العراق في الوثائق البريطانية (1905-1930) ، مرجع سابق ، ص24 .

إلا أن ذلك لم يمنع الشعب العراقي الذي أحس بظلم المحتل وقسوته من المطالبة بالاستقلال والثورة على المحتل[1] .

وقد أصدرت الحكومة البريطانية العديد من القوانين الجديدة التي تتلاءم مع سيادتها ، وتم إلغاء القوانين العثمانية التي كانت سارية المفعول آنذاك ، وجعلوا من البصرة التي كانت هدفهم الأول مركزاً للانطلاق إلى المناطق الأخرى في العراق لأنها اقرب نقطة إلى الخليج العربي وقريبة من مراكز النفط في عربستان ، إلا أن الدولة العثمانية بقيت متمسكة بالكويت، وبالرغم من أن السلطة البريطانية تقر لنفسها الامتيازات البريطانية في الكويت ، وفي الوقت نفسه تعترف بالسيادة العثمانية على الكويت ، بشرط ألا تتعرض الدولة العثمانية لشؤون الكويت الداخلية .

وقد حددت السلطة البريطانية المحتلة في سنة 1918 ، حدود ولاية البصرة وسمحت بانتقال المواد داخل هذه الحدود وبدون رخصة ، وقد تمت الإشارة إلى حدود ولاية البصرة في العديد من المصادر أنها الحدود بين تركيا وإيران من الفاو إلى بدرة ثم الكوت فالناصرية فالخميسة فالكويت ... فلا حاجة إلى رخصة لنقل الأموال ضمن حدودها[2] .

وكان هدف بريطانيا وخططها نحو العراق قبل فرض نظام الانتداب ، هو تحويل العراق إلى مستعمرة خاضعة لحكومة الهند التي تخضع لوزارة المستعمرات البريطانية ، وقبل ذلك جرى بوزارة المستعمرات اجتماع ضم كلاً من بلفور وهرتزل لمناقشة كيفية إدارة العراق، والحكم فيه ومدى ارتباطه مع الهند أو عدمه[3] . وبعد دراسة الموضوع من قبل الإدارة البريطانية ، قررت أن يخضع العراق إلى الانتداب البريطاني، وتم إعلان هذا النظام على العراق في 25 نيسان لعام 1920 في مؤتمر سان ريمو[4]، أما بداية الاهتمام البريطاني بالكويت فكان خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر ، ببداية التنافس

---

(1)أحمد رفيق البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا(1922-1932) ، دار النشر، بغداد، 1980 ، ص38.

(2) جريدة الأوقاف المصرية ، ع(85) ، بتاريخ 1918/10/15 ، المجلد 12 ، نقلاً عن : رجب بركات ، ص187-188 .

(3) للمزيد من التفاصيل حول الموضوع ينظر: فاروق صالح العمر ، مرجع سابق ،ص43-70 .

(4) هنري فوستر ، مرجع سابق، ج1، ص171 .

الاستعماري على الكويت من روسيا وألمانيا حيث اشتد التنافس على تلك البقعة [1]، ومن اجل ضمان طريق المواصلات بين لندن والهند ، جعل بريطانيا تنطلق لوضع الكويت ضمن دائرة النفوذ البريطاني قبل أن تفوتها الفرصة .

ولتنفيذ ما خططت له الإدارة البريطانية،عرض على قائمقام الكويت سنة 1895 الـــشيخ محمد بن عبد الله الصباح إقامة علاقات تحالف معه، إلا أنه رفض ذلك كونه هـــو جراحـــاً ومستشارهما يوسف بن عبد الله كانوا يؤكدون تبعية الكويت لولاية البصرة[2] .

ففكرت بريطانيا بإيجاد حل، فعملت على إغراء الشيخ مبارك لقتل أخيه مقابـــل تـــولي الحكم على الكويت ومساعدة بريطانيا في نفوذها على المنطقة، وهذا تم فـــي أيـــار ســـنة 1896م ويشير بعض الباحثين إلى أن بريطانيا اتبعت الخطة نفسها بمجيء الشيخ خزعل أمير المحمرة الذي أغرته بريطانيا أيضاً بقتل أخيه مزعـــل المعـــارض للحكومـــة البريطانيـــة ومشاريعها في عربستان، وبعد أن تولى الشيخ مبارك عـــام(1896-1915) م، الـــذي يعـــد المؤسس الحقيقي لإمارة الكويت واستقر وضعه في الأمـــارة ، بـــدأ يطلـــب مـــن الحكومـــة البريطانية بتنفيذ خططها وطلب الحماية البريطانية على الكويت، ويقول أن الحماية البريطانية في الكويت تعني تركيز مصالحنا السياسية في مياه الخليج وعلى سواحله[3] .

والذي شجع بريطانيا على الموافقة على طلب الكويت هو ظهور أهميـــة الكويـــت ، والسياسة البريطانية الرامية إلى السيطرة على منطقة الخليج العربي[4]. إضـــافة إلـــى ذلـــك محاولة بريطانيا فرض سيطرتها على الكويت وتوقيع اتفاقية عام 1899 م .

---

(1) ينظر: د. ميمونة الخليفة الصباح ، علاقات الكويت الخارجية خلال القرن الثامن عشر، مجلة المـــؤرخ العربي .

(2) الآن قريش، الخليج مفاتيح لفهم حرب معلنة ، ترجمة (إبراهيم العريس) ، دار قرطبة للنشر والأبحاث ، طرابلس ، 1990 ، ص46-47 .

(3) د. محمود علي الداود ، الخليج العربي والعلاقات الدولية (1890-1914)، مطبعة الرســـالة، القـــاهرة، 1961، ص117 .

(4) د. صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي ، مكتبة الانجلـــو المـــصرية ، القـــاهرة، 1974 ص181.

وبالفعل تم إبرام الاتفاقية السرية بين بريطانيا والشيخ مبارك الصباح في 23 كانون الثاني عام 1899 ، وجاء في نص الاتفاقية ما يلي :

جناب الشيخ مبارك بن الصباح برضائه واختياره يعطي العهد ويقيد نفسه وورثته وإخلافه إلى الأبد بأن لا يقبل وكيلاً أو قائمقاماً من جانب دولة أو حكومة في الكويت أو في قطعة أخرى من حدوده بغير رخصة الدولة البهية القيصرية الإنكليز ، ولا يفوض ولا يبيع ولا يؤجر ولا يرهن ولا ينقل بنوع بآخر ولا يعطي للسكون قطعة من أراضيه إلى دولة رعية أحد من الدول الأخرى، بغير أن تحصل الإجازة من جلالة الملكة البريطانية العظمى[1].

وبعد أن وقع مبارك الصباح الاتفاقية بثمانية أشهر، يذكر أن الشيخ حاول أن يثير اهتمام بريطانيا ، فطلب من بلاد فارس الحماية الفارسية ، ولكن فارس عجزت عن أن تلبي طلبه وكان عرضه الحصول على أكثر مما حصل عليه بريطانيا، وهذا يوضح أن الاتفاقية المذكورة وما تلاها من اتفاقيات لم تكن نتيجة لضغوط بريطانية وحدها، وإنما جاءت لرغبة الشيخ مبارك في تثبيت حكمه ، وكما ذكرنا سابقاً لتولي الحكم ضمن مخطط انكليزي كل هذا دفعه إلى قبول عقدها ، وهكذا تمكنت بريطانيا من مد نفوذها وإحكام السيطرة على هذه المنطقة ، وهي واحدة من الاتفاقيات التي عقدتها مع شيوخ منطقة الخليج العربي التي سميت بالاتفاقيات (المانعة والأبدية) [*] .

لقد سعت بريطانيا لتحقيق سياستها الاستعمارية في المنطقة بأساليب متعددة، منها التجارية بإنشاء علاقات تجارية مع دول الخليج ، ومنها أساليب عسكرية بإرسالها بوارجها الحربية لحماية مستعمراتها هناك واحتلالها أجزاء متعددة من الخليج ، أو قد يكون أسلوباً سياسياً بتدخلها سياسياً في عزل أو تنصيب أمير لإحدى المناطق وفقاً لرغباتها الاستعمارية ،

---

(1)ج.ج الوريمر ، دليل الخليج ، القسم التاريخي ،ج3 ،مطابع علي بن علي ، الدوحة ،1968 ،ص1505 .

(*)– فهي مانعه كونها تتضمن مادة تمنع الشيخ الموقع عليها من التخلي أو البيع أو الإيجار أو الرهن لأي جزء من أراضية دون موافقة بريطانيا صاحبة المعاهدة، وأما كونها أبدية فأنها تسري على الشيخ وورثته من بعده، فهي غير مقيدة بوقت معين .

جان جاك بيربي ، الخليج العربي ، ترجمة (نجدة هاجر وسعيد الغز)، ط1 ، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت ، 1959 ، ص50 .

أو أسلوباً قانونياً وفقاً لمفهومها وتفسيرها للقانون الدولي بوصفه الأداة الشرعية لخلق إطار قانوني يلزم دول الخليج بالخضوع لها ، واستثماره بما يلائم مصالحها الاستعمارية[1] .

لقد منع الشيخ مبارك من التصرف بأي جزء من أراضية بدون موافقة بريطانيا، استناداً إلى الاتفاقية وتتعهد له بريطانيا بتوفير الحماية له ، وتم كتابة هذه الوثيقة بطريقة تلزم الشيخ مبارك الصباح وورثته وخلفاءه من بعده بما جاء فيها[2]، وبموجب هذه الوثيقة يبقى الشيخ مبارك مسيطراً على سير الأمور الداخلية لمشيخته ، إلا أن بريطانيا مسؤولة عن حماية الكويت وإدارة شؤونها الخارجية. وعند العودة إلى هذه الاتفاقية نجد أنها مخالفة للأعراف الدولية ، لأنها عقدت مع موظف إداري (قائمقام) لدى الحكومة العثمانية ، وتم العقد بدون علم صاحبة الشأن الحكومة العثمانية .

وفي الحقيقة أن الاتفاقية لم تمنح الكويت الحماية بمفهومها القانوني ، لأن الحماية هي علاقة بين دولتين تنشأ وفقاً لمعاهدة بينهما ، أما أن تضع الدولة نفسها بموجبها تحت هذه الحماية أو تفرض عليها.

ولأن الكويت جزء من الإمبراطورية العثمانية وليس لها حدود معلومة وشعبها جزء من شعب الإمبراطورية ، إذن فليس لها مقومات الدولة لعقد مثل هذه المعاهدة ولا تمتلك الشخصية المعنوية لعقدها ، ولهذا لا يمكن لهذه المعاهدة أن تمنح الحماية للكويت وفقاً للقانون[3].

ولأن الكويت كانت تابعة لولاية البصرة وتعتبر جزءًا من المناطق العراقية التابعة للإمبراطورية العثمانية ، لذلك فإن الدولة العثمانية احتجت على توقيع شيخ الكويت هذه الاتفاقية لأن ذلك تجاوزاً لصلاحياته بتوقيعه سراً لهذه المعاهدة [4]، علماً أنها من الناحية السياسية منعت الشيخ مبارك من التصرف بأي شيء دون موافقة بريطانيا[5]، بذلك فإن هذه

---

(1) د. غانم محمد صالح ود. خليل فضيل الكبيسي ، الخليج العربي ، 1984 ، ص115-116 .

(2)G.Berger, Kuwait And The Rim Of Arabia, United States Of America,1978, p.23

(3) وزارة الخارجية ، حقيقة الكويت ، ج1 ، بغداد ،1961 ، ص 16 .

(4) لوتسكي ، تاريخ الأقطار العربية الحديث ، ترجمة (عفيفة البستاني) ، موسكو، 1971 ، ص 421 .

(5) د. طارق نافع الحمداني ،المخططات الاستعمارية البريطانية في الكويت، مجلة آفاق عربية، السنة الخامسة عشر ، ع(9) ، بغداد ،أيلول ،1990 ، ص 58 .

الاتفاقية لم تعط للكويت استقلالاً عن الإمبراطورية العثمانية. حيث بقيت وحتى الحرب العالمية الأولى جزءاً من الدولة العثمانية وتخضع إدارياً لولاية البصرة [1]، ومن خلالها حاولت الكويت أن تجر البساط من تحت أقدام الإمبراطورية العثمانية في سيادتها على الكويت خطوة أولى لفصل الكويت عن العراق وتكوين دولة مستقلة بذاتها.

المطلب الأول

الدور البريطاني في فصل حدود الكويت عن العراق

لم تشهد منطقة الجزيرة العربية حدوداً تفصل بين الجماعات والقبائل المختلفة،فكانوا ينتقلون وراء ما يجدونه من مصادر طبيعية لغرض تأمين حاجاتهم من مرعى أو موارد للمياه[2].

وبمجيء الاستعمار وعلى اثر تقسيم الإمبراطورية العثمانية بعد انهيارها عقب الحرب العالمية الأولى عمل على تقسيم المشرق العربي ، بين كل من بريطانيا وفرنسا، ومن هذا التقسيم تم خلق كيانات جديدة تمهيداً لجعلها دولاً مستقبلية، وهو ما يعرف بحصيلة سايكس- بيكو وهذه الدول هي العراق وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين[3].

والعراق والكويت من تلك الوحدات التي نشأت على أنقاض الإمبراطورية العثمانية،وقد تقلصت في الحين حدود البصرة إلى الحد الذي تجاوز فيه الكويت، فسعت

---

(1) آيبي جمال الدين، أزمة الخليج جذورها التاريخية ووقائعها الحالية، دار الهدى للطباعة والنشر، عين بليلة، الجزائر ، 1990 ، ص 39 .

(2) د. محمد رشيد الفيل ،الجغرافية التاريخية للكويت ، ط 2 ، ذات السلاسل ، الكويت ،1985، ص33-34 .

(3) خالد نويهض، تكوين الحدود العربية: لماذا وأين، مجلة المستقبل العربي،ع(187)، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،1994 ، ص32 .

بريطانيا لتثبيت الحدود بينهما درءاً لما يحدث من مشاكل مستقبلاً[1]، تهدف بذلك إلى تنفيذ مخططها الاستراتيجي في المنطقة . فأول إشارة إلى مسألة الحدود بين كل من العراق والكويت، كانت بعد أن علمت الدولة العثمانية بالاتفاقية السرية التي عقدتها بريطانيا مع الشيخ مبارك عام 1899، فاحتجت على ذلك الدولة العثمانية، فقررت الإطاحة بحكم مبارك بإرسالها الباخرة العثمانية (Zuhaf)لإنذار مبارك بوجوب بقاء حامية عثمانية في القضاء الشمالي[2] ، وهكذا فقد قررت السلطات العثمانية في البصرة إقامة مراكز عسكرية في جزيرة بوبيان وأم قصر وصفوان في الشمال ، على أنها مناطق لا تدخل في مجال ممارسة مبارك لسلطاته .

فكانت هذه أولى المحاولات لتحديد مناطق الحدود، وتتعين الإشارة إلى أن المحولات الأولى قد بدأت قبل ذلك حين خططت بريطانيا ونسقت مع الشيخ مبارك وتوليه السلطة، حينذاك حرضت الدولة العثمانية ابن رشيد من أجل الاستيلاء على الكويت ، وحدثت المعركة في عام 1901 بين ابن رشيد والشيخ مبارك الصباح وهزم فيها الشيخ مبارك ، ومرة أخرى أرسلت الدولة العثمانية باخرة (Zuhaf) في كانون الأول لعام 1901، فقام السيد رجب النقيب – نقيب الأشراف في البصرة بزيارة إلى الكويت وعرض على مبارك قبول الحامية العثمانية المنوه بها أو تركه للحكم ، على اثر ذلك اتصل الشيخ مبارك بالمقيم السياسي واخبره بضرورة إعلان الحماية الدائمة من اجل التخلص من الضغط من جانب الدولة العثمانية .

وبالرغم من الضغوط التي مارسها المقيم السياسي لمضايقة الوفد العراقي والتهديد البريطاني للدولة العثمانية بعد أن حاولت الثانية التدخل عسكرياً، أرسلت بريطانيا بواخرها الحربية في المياه الكويتية لمواجهة ذلك، إلاّ أن الدولة العثمانية رفضت ذلك الإنذار ولم تعترف بالمعاهدة وأكدت تبعية الكويت للبصرة وكونها جزءاً منها .

ولم تتمكن الدولة العثمانية من الاقتصاص من الشيخ مبارك فأمرت الجنود المقيمين في الفاو بتحطيم سدود المياه في إقطاعيات مبارك الصباح وحاول يوسف الإبراهيم في عام

(1) مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي، مرجع سابق،ص34.

(2) لوريمر ، مرجع سابق ،ج3 ، القسم التاريخي ، ص1532-1536

1902 غزو الكويت بحراً للقضاء على حكمه ،إلا أن المحاولات العثمانية لم تنجح من إسقاط مبارك الصباح مما دفعها إلى توقيع اتفاق مع بريطانيا عام 1901 يقضي ببقاء الوضع الراهن في الكويت[1] ، وكان السبب وراء تحرك بريطانيا نحو الكويت وإغراء الشيخ مبـــارك هـــو موقع الكويت الاستراتيجي وقربها من الدولة العثمانية ، فهي اقرب المشيخات إلـــى الدولـــة العثمانية ، فكانت مصلحة بريطانيا أن تسيطر عليها ، لضمان ممر الهند الذي يمر بالكويـــت وبالتالي السيطرة على التجارة ، ورغبة بريطانيا في أن تسد الطريق أمام التحالف العثماني- الألماني الذي بدأ يقوى من ناحية الدولة العثمانية وبذلك يقوى نفوذ التحالف وهذا فـــي غيـــر صالح بريطانيا لذلك سعت بريطانيا في السيطرة على هذه المنطقة ذات المركز الحيوي لكـــي تُبقي زمام الأمور بيدها[2].

عندما بدأت المانيا بتوطيد ارتباطها بالدولة العثمانية وأرادت تعزيز ذلك عن طريـــق إنشاء سكة حديد برلين- بغداد ، وفي مساعدة العثمانيين على بقاء الشيخ مبارك تابعـــاً لهـــم وعدم ارتباطه ببريطانيا، وأيضاً سعت المانيا إلى تقليص نفوذ مبارك الصباح وحاولت إبعاده قدر الإمكان عن المناطق التي تمر بها سكة حديد برلين- بغداد ، وفكرت المانيا بأن تكـــون نهاية الخط عند خور عبد الله ، فأرسلت حامياتها إلى جزيرة بوبيـــان وأم قـــصر وصـــفوان واحتلت مناطق مجاورة لخور الصبية عام 1902 . إلا أن هذا التصرف أدى إلى إدعاء الشيخ مبارك بأن هذه الأماكن هي من ضمن حدود الكويت[3]، وأن نهاية خور الصبية هو أم قصر، وهذا الاسم يطلق على مجمع سكني بسيط بناه احد رجال الكويت، أما جزيرة بوبيان فقد كانت مقراً لصيد السمك الذي نصبه الكويتيون.

وهذه المحاولات التي قامت بها بريطانيا تعد إشارات مبدئيـــة للحـــدود الفاصـــلة بـــين قائمقامية الكويت وولاية البصرة ، وهذا دليل على نجاح سياسة بريطانيا في فصل الكويـــت

---

(1) عبد العزيز الرشيد ، تاريخ الكويت ، مطابع دار مكتبة الحياة ، بيروت، د.ت، ص156-157 .

(2) أمين سعيد ، الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة، دار الكاتب العربي ، بيروت ، ص41 ؛ د.مصطفى عبد القادر النجار، ود. حسن القهواتي و(آخرون)، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ط1 ، مطبعة جامعة البصرة ، البصرة ، 1984 ، ص 131-141 .

(3) ،ج.ج الوريمر ، دليل الخليج ، القسم التاريخي ،ج3 ،مطابع علي بن علي، الدوحـــة ،1968 ص-1547 . 1546

عن البصرة وتحويل مشيخة الكويت إلى كيان له حدود معلومة ، فتحول الصراع العثماني – الكويتي من صراع على الحاكم إلى تحديد الوضع الدولي لهذا الكيان المصطنع وتعيينه بحدود معلومة[1] .

وبعد زيارة كيرزن نائب الملك والحاكم العام في الهند،إلى الكويت وتقليده للشيخ وسام نجمة الهند، طلب منه الشيخ مبارك أن يعلن حمايته على الكويت لأنه متضايق من ارتباطه بالدولة العثمانية[2]، واستجابت بريطانيا لطلبه هذه المرة، وأعلن اللورد سندسون(Sandsune) وزير خارجية بريطانيا سنة 1903 في مجلس العموم البريطاني الحماية البريطانية لحاكم الكويت وهو أول إعلان رسمي يصدر عن بريطانيا .

وأصبحت الكويت خاضعة خضوعاً تاماً لبريطانيا ، وسعت بريطانيا لتحديد حدود الكويت، فأرسلت مجموعة من الضباط البريطانيين من أجل إجراء عملية مسح للكويت وكانت البعثة مؤلفة من (Cabriel)و(Caskin) وبرئاسة الوكيل السياسي البريطاني نوكس ، والمهمة التي تقوم بها هذه البعثة هي استطلاع منطقة الحدود والامتداد الجغرافي لصلاحيات الشيخ مبارك، حيث جابوا المنطقة الحدودية بين البصرة والكويت وكان ذلك في عام 1904[3].

واستمرت هذه العملية منذ عام 1904 وحتى عام 1908، إضافة إلى المسح الذي قامت به البعثة في الأعوام 1904وعام 1907 بواسطة السفينة (انفستيجتيور) لساحل الكويت ، وقدموا تقريراً عن الموقع أشاروا فيه إلى أن حدود الكويت غير محددة في معظم أجزائها ،وهذا القول ينصرف على الحدود الجنوبية والغربية ، أما الحدود الشمالية فلكون بريطانيا احتلت في ما بعد العراق فإنها لم تحصل أي تحرشات بشأنها[4].

---

(1) مصطفى عبد القادر النجار و د. نزار الحديثي ، مرجع سابق ، ص29 .

(2) حسين خلف الشيخ خزعل ، مرجع سابق ، ج 2 ، ص 59-61 .

(3) حميد أحمد حمدان التميمي ، الصراع العثماني البريطاني في الكويت،(1899_1914)، مجلة الخليج العربي، السنة العشرون،ع(2_4)، مطبعة دار الحكمة، البصرة، 1992، ص 60 .

(4) د. محمد رشيد الفيل ، مرجع سابق ، ص 37 .

وبهذا تم تحديد المنطقة الحدودية بين الدولة العثمانية والكويت ، فرأت بريطانيا أن من واجبها المحافظة على كيان الكويت بحدود معلومة عند ظهور أي بوادر للنزاع في المنطقة[1].

وعندما طلب الشيخ مبارك الصباح من الإدارة البريطانية بتحديد مشيخته وفصلها عن الدولة العثمانية ، لهذا تشكلت لجنة فنية عام 1907 للنظر في ترسيم الحدود إلا أنها لم تستطع التوصل إلى نتيجة .

أي أن المدة منذ عام 1908 وحتى عام 1910 تعد المحاولة الأولى لوضع الحدود الإقليمية للكويت، أي أن بداية إنشاء الكويت المحددة إقليمياً بدأ منذ عام 1902 وحتى عام 1911[2]، إذ كانت سنة 1911 بداية المفاوضات بشأن التسوية للمعاهدة البريطانية – العثمانية التي تعد الحجر الأساس في المباحثات التالية للحدود بين العراق والكويت .

ومنذ عام 1911 ولغاية عام 1913 بدأت سلسلة من المباحثات بين بريطانيا والدولة العثمانية [3]، يعد اتفاق 1913، أول اتفاق علني تم بموجبه تحديد الحدود بين الكويت وممتلكات الدولة العثمانية في العراق، إلا أن نص الاتفاق تضمن بأن يمارس الشيخ مبارك حكماً ذاتياً وبقاء إقليم الكويت تابعاً للدولة العثمانية، وهذا لا يمنح الكويت استقلالاً عن الدولة العثمانية ولا تستطيع أن تنفصل عن العراق طبقاً للمادة الأولى من نص الاتفاقية .

---

(1) مصطفى عبد القادر النجار ، التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي، مرجع سابق ، ص87-88 .

(2)Rishard Schofield , Kuwait And Iraq: Historical Claims and Territorial Disputes, First published, Royal institute of International Affairs, London , 1991, p.35.

(3) د. مصطفى عبد القادر النجار ، ود. نزار عبد اللطيف الحديثي، مرجع سابق ، ص 45 .

(*) عقد المؤتمر في الثامن والعشرين من تشرين الثاني لعام 1922 في ميناء العقير ، واستمر خمسة أيام لتسوية مشاكل الحدود بين كل من نجد والعراق والكويت ، وحظر المؤتمر ممثلاً عن نجد ابن سعود ومساعدوه وبرسي كوكس (Sir Percy Cox) المندوب السامي البريطاني في العراق ،وصبيح بك وزير الأشغال والموصلات في العراق عن الجانب العراقي ، والميجور مور المقيم السياسي البريطاني في الكويت ممثلاً عن الشيخ أحمد الجابر . للمزيد من التفاصيل ينظر: د. صادق حسن السوداني ، العلاقات العراقية – السعودية 1920-1931 بغداد،1975 ص 111-125 ؛ Richard Scofield, op. Cit, P. 57-60 .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى واندحار الدولة العثمانية وإمساك بريطانيا بزمام الأمور حاولت بريطانيا أن تكمل مخططها تجاه منطقة الخليج ، بعقدها الاتفاقيات والمؤتمرات التي تعمل على تجزئة المنطقة وتحديدها بحدود معلومة ، فعقدت مؤتمر العقير(*)، الذي يعد من أهم المؤتمرات والذي اختص بمشاكل الحدود في هذه المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى، وهذه المشاكل متعلقة بحدود العراق والكويت ونجد وتبرز أهمية المؤتمر أنه وضع أسس الحدود بين هذه الأقطار.

وقبل عقد الاتفاقية الناجمة عن هذا المؤتمر ، لم يكن مفهوم السيادة الإقليمية الذي يعرفه الغرب معروفاً عند مجتمعات الخليج والجزيرة العربية ، حيث ارتبط الولاء في تلك المجتمعات بالحاكم والقبيلة وليس ولاء للأرض ، وجاءت هذه الاتفاقية التي عدت عهداً جديداً لمفهوم السيادة وبموجبها حددت الحدود وربطتها بمفهوم السيادة الوطنية . فهي رسمت الحدود بين أمارات لم تكن سوى أقاليم أو مدن صغيرة في دولة الخلافة العثمانية ، ولا تفصلها عن بعضها أية اعتبارات جغرافية أو أثنية .

وكانت الغاية من ذلك هي حل المشاكل الناجمة عن الحدود وما ينتج عنها من غارات قامت بها جماعة الآخران على الكويت والعراق ، إضافة إلى ذلك لقد رفض الشيخ سعود توقيع اتفاقية المحمرة في الخامس من حزيران عام 1922، وبموجبه تم تعيين الحدود العراقية – الكويتية من جهة ، والحدود بين الكويت وإمارة نجد من جهة أخرى .

وفي اليوم السادس من عقد المؤتمر ومن دون توصل الإطراف إلى نتيجة ، رسم برسي كوكس على خارطة للجزيرة العربية كانت إمامه ، خطاً أحمر يمتد من الخليج العربي وحتى حدود شرق الأردن ، تعكس حدود نجد ، ووفقاً لهذا الخط الاعتباطي أعطيت مساحات واسعة من الأراضي إلى ابن سعود لاسترضائه ، كما أعطت بريطانيا ما يعادل الثلثين من مساحة الكويت[1].

(1) د. جمال زكريا قاسم، الخليج العربي– دراسة لتاريخ الإمارات العربية (1914-1945)،ط1، القاهرة، 1973، ص 84 .

بالرغم من عدم الرضى بالنسبة لجميع الإطراف ، وخصوصاً شيخ الكويت أحمد الجابر (1921-1950) وشعوره بأن هذه الاتفاقية عملت على انتقاص حقوقه وأن بريطانيا قد خذلت الشيخ، إلا أنه لم يستطع أن يعمل شيئاً من جراء ذلك لأنه كان يعلم بأن الكويت لا زالت تمثل جزءاً من ولاية البصرة وخوفاً من بريطانيا على إعادة إلحاقها بالعراق[1]، إلا أن بريطانيا قامت بتعيين حدود العراق مع الكويت التي تبدأ عند تقاطع وادي العوجة مع وادي الباطن شمالاً حتى نقطة تقع جنوب خط عرض صفوان، ومن هناك يتجه شرقاً ماراً بجنوب آبار صفوان وجبل سنام وأم قصر، وهكذا حتى ملتقى مصبي خور الزبير وخور عبد الله ، وتعود الجزر مسكان وفيلكا وعوهة وكبر وقارو وأم المرادم بالإضافة إلى عدد من الجزر الصغيرة للكويت[2] .

وبهذه الصيغة فإن الحدود من جهة الشمال جرى التصديق على الخط الأخضر على أنه الحد العراقي– الكويتي ، أي أن هذا التقسيم كان أساسه الاتفاقية البريطانية – العثمانية لعام 1913 في تحديد الحدود الشمالية للكويت، وبذلك لم يترك للعراق منفذ بحري على الخليج العربي[3] إلا منفذ بسيط جداً وقد جاء هذا على حساب العراق البلد الأم .

وتعمدت بريطانيا عدم إعطاء العراق منفذاً بحرياً على الخليج العربي، خوفاً من أن يصبح قوة بحرية في المنطقة.

ونستخلص مما تقدم أن المحاولة البريطانية لفصل الكويت شيئاً فشيئاً عن العراق تبدأ منذ عقد اتفاقية العقير للحدود لعام 1922، وإنما هذه المعاهدة عدت أول تسوية رسمية بين الدول التي تم تحديد حدودها .

ومحاولة الفصل بدأت على مراحل ، حيث البدايات الأولى كانت بإيجاد العلاقة بين شيخ الكويت وبريطانيا ومحاولة التشبث بشتى الوسائل كالرشوة والتهديد لحمله على الخروج من السيادة العثمانية وانتهت بعقد اتفاقية عام 1899 السرية .

---

(1) وزارة الخارجية ، حقيقة الكويت ، مرجع سابق ، ج1 ، ص 13 .

(2) سيد نوفل ، مرجع السابق ، ص 267 .

(3) الكتاب الأبيض: الأردن وأزمة الخليج آب 1990 – آذار 1991، المملكة الأردنية الهاشمية، 1991، ص3.

ومن ثم مرحلة الضغط على الدولة العثمانية الاعتراف لها بشيء من النفوذ في الكويت تحت ستار منح شيخ الكويت لقب قائمقام وتمتعه بنوع من الحكم الذاتي، وكادت تنتهي بمشروع اتفاقية 1913 إلا أن قيام الحرب العالمية الأولى حال دون تصديقها .

وبعدها جاءت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى التي أصبحت بريطانيا تتمتع بنفوذ تام باحتلالها لكل من العراق والكويت، وبدأت التصرف بهما بما يتلاءم مع مصالحها الاستعمارية في المنطقة. لذلك وجدت من الضروري تثبيت الحدود للمشيخة وخلق كيان له حدود معلومة[1] .

المطلب الثاني

الدور البريطاني في ترسيم الحدود بين العراق والكويت

من اجل أن تثبت بريطانيا نفوذها في المنطقة كانت تقوم بدور حاسم بواسطة ممثلها السير برسي كوكس (Sir percy cox) الممثل السياسي البريطاني في بغداد ، في ترسيم الحدود على الخارطة، وكان ذلك واضحاً في مؤتمر العقير حيث تم تحديد الحدود بين كل من العراق والكويت ونجد ، وقامت بريطانيا وفقاً لمصالحها في تحديد خط الحدود بين هذه الكيانات الثلاثة.

وتم ذلك من خلال ما قامت به في المؤتمرات العديدة لتخطيط الحدود بينهم وجميعها كانت خاضعة لبريطانيا، منها مؤتمر المحمرة في حزيران عام 1922 ومؤتمر العقير في تشرين الثاني عام 1922[2]، والحدود العراقية – الكويتية لم تناقش في مؤتمر العقير كونه كان مكرساً لحل الخلافات بين نجد والكويت[3] . إلا أنه تم التعرض إلى تلك الحدود ومن ثم تحديد الحدود في المؤتمر بالاستناد إلى الحدود التي وضعت بموجب الاتفاقية البريطانية –

(1) ينظر : وزارة الخارجية ، حقيقة الكويت ، مرجع سابق ،ج 1 ،ص 14-15 .

(2) د. ميمونة الخليفة الصباح ، الكويت في ظل الحماية البريطانية ، الكويت ،1988 ، ص 41 .

(3) د. أحمد حسن جودة ، مرجع سابق ، ص 114 .

العثمانية لعام 1913، وهذا التحديد لم يستند إلى أيــة اعتبــارات تاريخيــة أو جغرافيــة أو قانونية[1].

ومن خلال هذا التحديد نجحت بريطانيا في إيجاد مشكلة دائمة تستطيع فــي أي وقــت إثارتها في تلك المنطقة الحيوية ليمكنها ذلك من السيطرة على ما فيها من ثروات تــستخدمها لمصلحتها بعد أن تم تحديد حدود الكويت الجنوبية وإقرارها بموجب مؤتمر العقير ، وجــدت بريطانيا أنه لا بدَّ من إقرار حدود الكويت الشمالية، أي حدودها مع العــراق، وكانــت تلــك الحدود وفقاً للخط الأخضر الذي أشير إليه في خريطة الاتفاقيــة ، لعــام 1913 ، محاولــة بريطانيا من ذلك هو أرضاء شيخ الكويت بعد أن تم اقتطاع ثلثين من أراضيه لأبن سعود[2]، تنظر خريطة رقم (1) .

(1) جورج لونزوسكي ، البترول والدولة في الشرق الأوسط ، ط1 ، المكتب التجاري للطباعــة والنــشر ، بيروت ، 1961 ، ص 165-166 .

(2) د. ميمونة الخليفة الصباح ، الكويت في ظل الحماية البريطانية ، مرجع سابق، ص 75 .



خارطة رقم (1)

التي وضعتها بريطانيا بموجب الاتفاقية البريطانية – العثمانية عام 1913.

فبعد أن قرر السير برسي كوكس أنه حان الوقت لتعيين الحدود العراقية الكويتية، طلب الميجور مور– الوكيل السياسي البريطاني في الكويت – من الشيخ جابر أن يعين الخط الحدودي الذي يراه مناسباً للكويت . فأجابه الشيخ جابر برسالة بعثها في 4 نيسان عام 1923، بأن الحدود التي يراها مناسبة بين العراق والكويت هي نفس الحدود التي طلبها الشيخ في رسالته المؤرخة في 17 أيلول 1920 والتي تبدأ من تقاطع العوجة بالباطن إلى جهة الشرق جنوبي آبار صفوان جبل سنام وأم قصر ، إلى ساحل بوبيان ووربه حتى ساحل البحر شمال الحدود النجدية الكويتية الحالية وتدخل الجزر البحرية مسجان وفيلكة وعوهة وكبر وقارو وأم المرادم، في تلك الحدود[1].

وجاء الرد على ذلك من السير برسي كوكس بأن الحكومة البريطانية توافق على وصف الحدود العراقية الكويتية كما ذكرها الشيخ في رسالته، وبين له كوكس أن هذه الحدود،هي مطابقة للحدود المبينة في الخط الأخضر للاتفاقية البريطانية –العثمانية في29 تموز عام1913[2] إلا أنه أشار إلى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت بأنه ليس من الضروري الإشارة إلى تلك الاتفاقية في الكتاب الذي سيبعثه إلى الشيخ، حتى يظهر للشيخ أن الحكومة البريطانية تعترف له بما يراه هو من حدود مع العراق لتعوضه عما فقده من أراض لصالح نجد[3] . وأن تلك الرسالة تم الاعتراف بموجبها بأن الكويت قضاء عثماني تابع للبصرة ولكن لم يجر التصديق عليها[4] .

وبذلك تم تحديد الحدود بين العراق والكويت برأي منفرد دون الرجوع إلى رأي العراق الذي تخصه هذه المسألة ، وقد تم الاعتماد على ما جاء في اتفاقية عام 1913 ، التي تحددت فيها سيادة الدولة العثمانية على أراضيها، وكان الرأي الأول والأخير للدولة البريطانية ويعد القرار الذي أقره برسي كوكس هو أول قرار رسمي لتوضيح الحدود بين العراق والكويت بعد

---

(1)F.o. 371/8952 From Shaikh of Kuwait to political Agent, 4th April 1923.

(2)F.o. 371/8952 Memorandum from His Excellency The High commissioner for Iraq to political Agent Kuwait, No. 5405 , 19th April 1923

(3) د. ميمونة الخليفة الصباح ، الكويت في ظل الحماية البريطانية ، مرجع سابق ، ص77 .

(4) وزارة الخارجية ، حقيقة الكويت ، مرجع سابق ، ج1، ص 14 .

تشكيل الدولة العراقية الحديثة. علماً أن المندوب السامي البريطاني قام بإرسال رسالة وبدون علم السلطات العراقية، وهذا يكون مخالفاً لأحكام المادة الرابعة من لائحة الانتداب البريطاني التي ألزمت الدولة المنتدبة أن تحافظ على الدولة الواقعة تحت الانتداب ، وعدم التصرف بأي جزء من أراضيها أي عدم التصرف بولايات العراق الثلاث وبأي شكل كان[1] .

وتبرز أهمية مراسلات عام 1923، كونها أصبحت وثيقة مهمـة مـن الوثـائق التـي اعتمدتها لجنة ترسيم الحدود الدولية بين كل من العراق والكويت عام 1913 ، وعنـدما أراد العراق أن يدخل عصبة الأمم ، وجدت بريطانيا أن الوقت أصبح مناسباً لكي يتم تحديد حدود العراق كاملة ومساومته لإقرار الحدود التي تم تحديدها في اتفاق عام 1913 ومراسلات عام 1923 ، وتأكيد ملكية الجزر وربه و بوبيان بأنها للكويت ، وذلك مقابل دخول العـراق فـي عصبة الأمم .

استلم وكيل رئيس الوزراء العراقي جعفر العسكري في 17تمـوز عـام 1932 مـن الوكيل البريطاني في بغداد السير فرنسيس همفريز كتاباً يعبر فيه عن ضرورة تثبيت الحدود بين العراق والكويت[2] وفقاً للخط الذي ذكره كوكس في رسالة عام 1923 المـذكورة فـي الاتفاقية البريطانية العثمانية لعام 1913 [3].

ويتبين من الرسالة التي بعثها المندوب السامي البريطاني أن بريطانيا هي التي كانت تدير شؤون السياسة الخارجية لدول المنطقة الواقعة تحت نفوذها، فهي تفرض علـى رئـيس الوزراء العراقي الخطوات التي يتبعها لإعادة تثبيت الحدود بين العراق والكويت، وهذا يوضح الدور الذي اضطلعت به بريطانيا لتحديد الحدود بين العراق والكويت .

قام رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد بإرسال كتابٍ إلى السير فرنسيس همفريـز في 21 تموز عام 1932 يقترح فيه الحدود بين العراق والكويت بالاستناد إلى مـا ورد فـي

---

(1) علي صدام صحن ، النزاع العراقي – البريطاني حول منطقة الكويت (1921-1958) ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية– قسم التاريخ الحديث ، الجامعة المستنصرية، 1994 ،بغداد ، ص34 .

(2)Confidential, No.P.O.100, The Residency of Baghdad, 16th July, 1932.

(3) وزارة الثقافة والإعلام ، الكويت ... وعلاقاتها التاريخية والقانونية مع العراق ، دار الحرية للطباعـة ، بغداد ، 1990 ، ص11 .

رسالة كوكس المقترحة للحدود مع شيخ الكويت في 19نيسان 1923، يبين فيها ما وافقته على طلب المندوب السامي البريطاني في رسالته التي بعثها له . وهي تحديد حدود مطابقة للحدود المبينة بالخط الأخضر في الاتفاقية البريطانية – العثمانية لعام 1913 .

حيث وصف رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد الحدود العراقية – الكويتية في كتابه على النحو التالي : من تقاطع وادي العوجة بالباطن ومن هناك نحو الشمال على طول الباطن إلى نقطة في جنوب خط العرض لصفوان ، ومن هناك نحو الشرق مارة بجنوب آبار صفوان وجبل سنام وأم قصر تاركة هذه المناطق كلها إلى العراق ، وهكذا إلى ملتقى خور الزبير بخور عبد الله ، وجزيرة وربه و بوبيان ومشجان وفيلكة وعوهة وكبر وقارو وأم المرادم فإنها تعود إلى الكويت(1).

ولكن هذه الوثيقة لم تكتسب الصفة القانونية الملزمة ولم يتم استكمال الإجراءات الدستورية لأنها لم يتم تصديقها من قبل السلطة التشريعية والمعروفة دولياً ، أن الدساتير عامة تنص على أن معاهدات الحدود بحاجة إلى مصادقة السلطة التشريعية المختصة ، ودستور عام 1925 النافذ حينها وهو القانون الأساسي الصادر في 29 تموز عام 1925 كان ينص في فقرته الرابعة من المادة 26 أن للملك أن يعقد المعاهدات بشرط ألا يصدقها إلا بعد موافقة مجلس الأمة عليها.

لهذا لا تصلح حجة قانونية لعدم استكمالها للإجراءات الدستورية والصفة القانونية اللازمة للتصديق على معاهدات الحدود. وأن عدم نشر الوثيقة الأصلية الموجود عليها توقيع نوري السعيد لا في أرشيف وزارة الخارجية العراقية ولا في أرشيف وزارة الخارجية البريطانية، يشكك في شرعية هذه الرسالة(2)، وفوق كل هذا هو عدم التفصيل والغموض في تعريف الحدود وعدم وجود الخرائط التي توضح خط الحدود. إضافة إلى ذلك أرسلت وزارة

(1) وزارة الخارجية ، التقرير السري عن الحدود العراقية – الكويتية ، مرجع سابق ، ص8 .

(2) فيصل عبد الجبار عبد علي ، السياسة العراقية المعاصرة تجاه الكويت (1958-1968) ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ،كلية التربية – قسم التاريخ الحديث ، الجامعة المستنصرية ، 1994، ص27 .

الدفاع العراقية كتاباً إلى سكرتارية مجلس الوزراء تبين فيه أن جزيرة وربه وبوبيان متداخلة مع الأراضي العراقية[1]، ومسيطرة على خور الزبير.

وحقيقة الأمر أن جزيرتي وربه وبوبيان من الناحية الجيولوجية والجغرافية هما عراقيتان أكثر من كونهما كويتيتين، خصوصاً أن هذه الجزر لم تخضع لشيوخ الكويت في الحكم العثماني وهذا اعتراض آخر على الرسائل التي تبادلت في عام 1932 .

ولا يوجد دليل على أن العراق اعترف بوصف الحدود في تلك الرسائل، وهكذا استمر العراق يطالب في ضم جزيرتي وربه وبوبيان ودفع خط الحدود البري إلى داخل الكويت قليلاً لأنه أراد أن يكون له منفذ على الخليج العربي إلا أن بريطانيا تعمدت بأن تحرم العراق من هذا المنفذ منذ تعيين خط الحدود أول مرة عام 1913 .

وقامت وزارة الخارجية العراقية بتوجيه مذكرة إلى السفارة البريطانية [*]، تؤكد فيها على عدم اعتراف العراق بتلك الحدود ، خصوصاً عندما قامت قوات كويتية مسلحة باجتياز الحدود العراقية ووضع ركيزة لتكون حداً فاصلاً بين العراق والكويت وأن هذا يعد خرقاً لحرمة الحدود. فأجابتها السفارة البريطانية ما يؤكد تصرف القوات الكويتية [**] .

هذا يعني أن السياسة البريطانية في موضوع تحديد الحدود مختلفة تجاه بلدان منطقة الخليج العربي، وهذا يتبين من خلال التحديد الذي أوجدته في مؤتمر العقير، فكانت حدود الكويت الشمالية أي حدودها مع العراق قد تحددت بالمؤتمر بالاستناد إلى الاتفاقية البريطانية – العثمانية لعام 1913 ، أما حدودها الجنوبية مع نجد، فقد اختلفت اختلافاً كبيراً عما جاء في الاتفاقية البريطانية – العثمانية لعام 1913 .

وكل ما تقدم يوضح الدور الرئيس الذي اضطلعت به بريطانيا في تحديد حدود الكويت الجنوبية ، أما بالنسبة لحدودها الشمالية فإن بريطانيا انفردت بواسطة ممثلها السياسي،

---

(1) كتاب وزارة الدفاع إلى سكرتارية مجلس الوزراء في بغداد ، رقم 432 ، 30 تموز عام 1932.

(*) مذكرة من وزارة الخارجية العراقية إلى السفارة البريطانية ، رقم ش / 2635/ 2635 / 12364، 25 حزيران .

(**) مذكرة من السفارة البريطانية إلى وزارة الخارجية العراقية ، 355 ،آب 1940

وتبادلت الرسائل مع شيخ الكويت وحددت حدود الكويت مع العراق دون الاكتراث بالجانب العراقي .

وهكذا تم إقرار وصف هذه الحدود سنة 1923، وحسب رغبة بريطانيا، فجاءت بأوصاف عامة للحدود، وهذا فيه من الغموض الذي لا يمكن التوصل إلى معرفته بسهولة مما يزيد الأمور تعقيداً ، فقد جعل وادي الباطن الذي يتراوح عرضه (2-8) أميال حداً بين البلدين من دون أن يفصل وصفه إن كان خط الحدود يسير على جانبه الأيمن أم الأيسر من المنتصف، ويجعل أيضاً الخط يسير جنوب أم قصر وصفوان وجبل سنام ويترك هذه الأماكن وما فيها من آبار إلى البصرة ، وهذا يجعل الوصف أكثر غموضاً فلم يعط وصفاً تفصيلياً لاتجاه سير الخط ، ولم يعط تحديداً لخط سير الحدود من جهة البحر، وأن كان هناك بعض التفصيلات في الحدود البرية، فقد تم السكوت عن ذكر أية تفصيلات عن الحدود البحرية(1) ، وهذا الوصف يعمل على سد المنفذ البحري المناسب للعراق على الخليج العربي.

أما دورها في مراسلات عام 1932 السرية ، فإنها اتخذت قراراً سرياً في لندن في 18 نيسان عام 1932، بأن تكون هذه التسوية على شكل تبادل مذكرات سرية لتجنب المراسلات المباشرة بين الحكومة العراقية وشيخ الكويت الذي كان لا يستطيع أن يتصرف بأي شكل مستقل دون الرجوع إلى الحكومة البريطانية والأخذ برأيها(2).

وكل ما تقدم يتبين أن الدور الذي مارسته بريطانيا في تحديد الحدود العراقية الكويتية ووفقاً لمصالحها وأهدافها ، من خلال ما مارسته من نفوذ ، بدءاً من عقدها للمعاهدة السرية مع شيخ الكويت مبارك الصباح عام 1899، وسعياً لجعله كياناً له حدود معلومة ومنفصلاً عن العراق ليكون لها موضع قدم في المنطقة بعد خروجها من العراق ، إلى أن تم وضع الخط الأخضر الذي أصبح في ما بعد الخط الأساس في ترسيم الحدود العراقية الكويتية ، الذي لم يكن للعراق والكويت أي مشاركة في مناقشته أو إقراره ، إذ كان الرأي الأول والأخير لبريطانيا .

---

(1) د. مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي ، مطبعة جامعة البصرة، البصرة، ص 144 .

(2) جورج لونزوسكي ، مرجع سابق ، ص 166 .

الفصل الثاني

مرحلة الاستقلال ومشكلة ترسيم الحدود بين العراق والكويت

ترجع جذور مشكلة تحديد الحدود العراقية الكويتية إلى محاولات بريطانيا بعد عقد اتفاقية الحماية على الكويت عام 1899، من اجل ضمان حدود مستقرة للكويت خدمة لمصلحة الانكليز. وعقدت من اجل تحقيق ذلك العديد من المؤتمرات وأرسلت العديد من الرسائل إلى حكام الأقاليم في تلك المرحلة ، كان من ابرز نتائجها في مرحلة لاحقة أنها أصبحت أساسا للحدود الدولية بين كافة الدول التي ظهرت تباعاً في المنطقة ، ومنها الحدود العراقية الكويتية.

وكانت هناك مفاوضات تجري بشأن تثبيت الحدود بين العراق والكويت، إلا أن إعلان استقلال الكويت ودخولها عضواً في الجامعة العربية والأمم المتحدة ، أثار مشكلة جديدة سدت الطريق أمام إتمام المفاوضات بشأن الحدود ،وبعدها جرت بعض الحوادث في المنطقة الحدودية مما أدى إلى تأزم العلاقات بين الطرفين وانعكست بدورها على محاولات ترسيم الحدود .

من خلال هذا الفصل نحاول أن نبحث هذه الحقبة المليئة بالعقبات أمام إجراءات وضع الحدود بين العراق والكويت في مبحثين ، نتناول في المبحث الأول مرحلة الاستقلال لكل من العراق والكويت ، أما المبحث الثاني فيتناول الموقف العراقي من ترسيم الحدود قبل وبعد استقلال الكويت .

المبحث الأول

مرحلة الاستقلال لكل من العراق والكويت

عندما جاءت بريطانيا إلى العراق حققت سياستها ومصالحها الخاصة وقامت بإغراء الشعب العراقي بوعودها المعسولة وأرضت عصبة الأمم بالقيود التي تفرضها على العراق، ومع أنها منحت العراق بعض الحقوق ، إلا أنها في جوهرها وثيقة انتدابية لا تختلف عن سابقاتها .

لذلك لم تنل رضى الشعب العراقي ولا وزارة جعفر العسكري التي عقدت في زمنه، ولا وزارة عبد المحسن السعدون التي جاءت بعدها ، مما أدى إلى عدم الاعتراف بها وإلغائها ودخل العراق في مفاوضات جديدة ، تهدف إلى عقد معاهدة جديدة يدخل بموجبها العراق إلى عصبة الأمم سنة 1932. وعلى أن تعترف بريطانيا باستقلاله وتكون العلاقات مبنية على أساس التحالف وليس الانتداب [1].

وباندلاع الحرب العالمية الأولى في أوائل آب عام 1914، سارعت الحكومة البريطانية إلى الإعلان أن الكويت حكومة مستقلة وواقعة تحت الحماية البريطانية وذلك في 3 تشرين الثاني عام 1914 .

إلا أن هذه الحماية التي فرضتها بريطانيا على الكويت ليست حماية بالمعنى القانوني كون هذا المفهوم قانوناً يتطلب أن تكون هناك معاهدة بين دولتين تمتلكان الشخصية المعنوية ، ولأن الكويت لا تمتلك مقومات الدولة القانونية فهذا الوضع يمثل احتلالاً وليس حماية ، واستمر الوضع كما هو حتى بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، وتأسيس عصبة الأمم ووضع العراق تحت الانتداب البريطاني [2].

---

(1) أحمد رفيق البرقاوي ،العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا(1922-1932)،دار الرشيد للنشر، بغداد ، ص 145-146.

(2) وزارة الخارجية ، حقيقة الكويت ، مرجع سابق ، ج1 ، ص 17.

المطلب الأول

استقلال العراق

عزم العراقيون أن يجاهدوا ويناضلوا بكل بسالة وشجاعة من اجل أن ينالوا استقلالهم المشروع ضد الانكليز المحتل، وقد ناضل العراق ضد هذا الاستعمار وحتى قيام ثورة العشرين. وبعدها قامت بريطانيا بتقييد العراق بالمعاهدات وإلحاقه ببريطانيا عن طريق فرض نظام الانتداب وقد استمر ذلك منذ عام 1920وحتى عام 1932 إلى أن استطاع أن ينال استقلاله. إلا أنه كان مقيداً بمعاهدة (بريطانية – عراقية) لم يستطع التخلص منها إلا بقيام ثورة 14 تموز 1958 . فبعد أن تم احتلال العراق من قبل بريطانيا ، واستكمال ذلك في تشرين الثاني من عام 1918 [(1)]، جاءت بريطانيا بنظام ظاهره يحمل مصلحة للشعوب المستعمرة وباطنه هو تكريس للهيمنة والاستقلال واستمرار لسياسة الإلحاق .

وتم إقرار نظام الانتداب من المجلس الأعلى للحلفاء في 7 أيار 1919[(2)] ، ومن خلال هذا النظام يفرض على دولة الانتداب الرقابة من جانب عصبة الأمم مع مراعاة مبادئ الإدارة الدولية، وسوغت الدول الاستعمارية هذا النظام بأن الشعوب التي لا تستطيع أن تقرر مصيرها بنفسها فإن هذه الدول تساعدها على ذلك [(3)].

---

(1) د. محمد مظفر الادهمي، المجلس التأسيسي العراقي ،ج1 دار الشؤون الثقافية، بغداد،1989، ص41.

(2) البرت منتشافيلي ، مرجع سابق ، ص 159.

(3) م/22 من ميثاق عصبة الأمم ،وهذه المادة قد قسمت المناطق التي فرض عليها الانتداب إلى ثلاث وهي أ ب ج حيث أن المنطقة أ تشمل الأقاليم العربية التي كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية والمنطقة ب تشمل المستعمرات الألمانية السابقة التي كانت في إفريقيا الوسطى، أما منطقة ج فتضم منطقة جنوب غرب إفريقيا وجزراً للمحيط الهادي، ومما ينبغي ذكره أن بريطانيا أصرت أن يكون العراق ضمن حصتها لأهميته وموقعه الاستراتيجي المتميز. وأكدت فقرتها الأولى ،أن الأراضي التي لم تعد بعد الحرب تابعه لسيادة الحكومات التي كانت خاضعة لها سابقاً، تعد وديعة من ودائع المدنية ،أما فقرتها الثانية فقد نصت أنه لتحقيق هذه المبادئ، يجب أن تسلم وصايا هذه الشعوب إلى الأمم الراقية كما، أطلقت عليها المادة أما، مادتها الرابعة فقد أكدت أن بعض البلاد التي كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية وبلغت درجة من الرقي يمكن الاعتراف بها مبدئياً أمماً مستقلة على أن تبقى تحت الإرشاد والمساعدة من قبل دول أخرى.وبذلك تم وضع العراق بولاياته الثلاث بغداد والموصل والبصرة تحت الانتداب د.عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية،ج1،دار الشؤون الثقافية،بغداد،1988،ص299-304.

وبذلك فرض نظام الانتداب على العراق[1] في مؤتمر سان ريمو [*] في عـــام 1920، والذي ساعد بريطانيا على إعلان الانتداب وحفزها على ذلك ، هو مطالبة العراقيين بتنصيب الأمير عبد الله الابن الأكبر للشريف حسين ملكاً على العراق ، بعد أن تم تنصيب أخيه فيصل ملكاً على سوريا في آذار 1920، وهذا يدل على تأثر الأحداث بالعراق بما كان يجري فـــي سوريا .وبالرغم من محاولة بريطانيا تغطية نظامها الجديد بأن فيه مـــصلحة للـــشعب إلا أن الشعب لم يسكت على الظلم ، فهب بجميع فئاته احتجاجاً على هذا النظـــام وبـــدأت الثـــورة بالإطلاقة الأولى التي ثارت في حادثة الرميثه ، فكانت اساساً لانتفاضة شاملة عمـــت ســـائر البلاد . إلا أن بريطانيا استطاعت أن تخمد الثورة التي استمرت من حزيـــران إلـــى شـــهر تشرين الأول .

إذ وصل السير برسي كوكس – المندوب السامي البريطاني إلى العراق فـــي تـــشرين الأول عام 1920، وقررت بريطانيا أن تنشئ على أساس الانتداب دولة قائمة بـــذاتها ولهـــا حكومتها الخاصة بها .

وفي الحقيقة أن ثورة العشرين قد أجبرت بريطانيا على تغيير سياستها تجـــاه العـــراق، وذلك بتحويل الانتداب إلى معاهدة ثنائية تعقد بين العراق والانكليز[2] .

ومن اجل تنفيذ ذلك تم تشكيل أول حكومة مؤقتة في بغداد لكي تستطيع أن تعقـــد وتنفـــذ معاهدة، وتم ذلك في تشرين الأول عام 1920 وبرئاسة عبد الرحمن النقيب نقيب بغداد .

---

(1) د. محمد مظفر الادهمي، المجلس التأسيسي العراقي،ج1، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1989 ، ص 58.

(*) مؤتمر سان : وهو المؤتمر لاقتسام أملاك الإمبراطورية العثمانية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولـــى ، حيث تم اجتماع المجلس الأعلى للحلفاء في 25 نيسان 1920، وقرروا وضع المربع العربي الممتد من البحر المتوسط حتى حدود فارس تحت الانتداب وتقسيم سوريا إلى ثلاثة أقسام هي سوريا وفلسطين ولبنان ، وبعدم تجزئة العراق، ثم وضع هذه الأماكن تحت الانتداب وبحسب رغبة كل واحدة من الدول ومطامعها في هـــذه البلاد، وقد نص المؤتمر على أن يتم وضع العراق تحت الانتداب البريطاني أما سوريا ولبنان فيوضعان تحت الانتداب الفرنسي ، ووضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني مع الالتزام بوعد بلفور .

هنري فوستر ، مرجع سابق ، ج1 ، هامش 174 .

(2) البرت منتشافيلي ، مرجع سابق ، ص 170 .

وفي مؤتمر القاهرة المنعقد في آذار من عام 1920 تقرر أن يعلن أن العراق المحتـــل أصبح مملكة عربية ، وتم تنصيب فيصل الهاشمي ابن الشريف حسين (شريف مكـــة) علـــى رأسها وشرط أن يساند بريطانيا في سياستها ، وأن يقيم نظاماً برلمانياً دستورياً[1] .

وكان برسي كوكس من أكثر المؤيدين لأن يتولى فيصل المملكة فـــي العـــراق حيـــث وصل الملك فيصل إلى البصرة في 23 حزيران لعام1921، وبعد أن توج الملك فيصل على العراق من بريطانيا ، تم عقد معاهدة مع بريطانيا تحل محل صك الانتـــداب ، وبـــذلك قيـــد العراق بالمعاهدة العراقية – البريطانية الأولى في 10 تشرين الأول عام 1922 [2]، وكانـــت الحكومة التي ترأسها فيصل بريطانية في حقيقتها عربية في ظاهرها ولم يخفف تعيينها شـــيئاً ضد الانتداب[3]، وكان هدف بريطانيا أن يقيموا علاقة تعاهدية مع العراق ولـــيس الغـــرض جلاء بريطانيا من العراق. فكانت هذه المعاهدة صورة محورة لصك الانتداب للتقليل مـــن الرفض الشعبي وكراهيته للانتداب وبما في هذا النظام من مصلحة لبريطانيا وهي تخفـــيض نفقات الاحتلال.

وهكذا بقيت السيادة الوطنية التي اعترف بها للعراق ، ولكن بـــالقيود التـــي فرضـــها الانتداب، والتمثيل الخارجي يكون بموافقة ملك بريطانيا ، وأن يتم وضع قانون أساسي يـــتم عرضه على المجلس التأسيسي. وغير ذلك من الأمور الداخلية والخارجية للعراق كانت تدار من قبل بريطانيا، وأصدر الملك فيصل في 3 تشرين الثاني عام 1922 بياناً إلى الشعب يشير فيه إلى أنه تم عقد معاهدة وفيها مصلحة للشعب العراقي .

---

(1) مصطفى عبد القادر النجار،التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي ، مطبعة البـــصرة، البصرة،1975، ص67 .

(2) جورج انطونيوس، يقظة العرب،ترجمة(د.ناصر الاسد ود.إحسان عبـــاس)، ط5 ،فـــرانكلين للطباعـــة والنشر، بيروت ، 1978، ص 431-433.

(3)The Middle East 1959, Seven Edition , Europa publication Limited , 1966, London, p. 122.

والمعاهدة لا يتم تنفيذها إلا بعد مرور سنتين من تاريخ توقيعها، وبعد أن يتم قبولها من المجلس التأسيسي ، تبقى نافذة المفعول لمدة 20 سنة إذا لم تكن م/6 التي اشترطت قبول العراق في عصبة الأمم قد نفذت قبل ذلك التاريخ [1] .

وفي عام 1924 وضع المجلس التأسيسي أساسا للدولة العراقية الحديثة وهو (الدستور)، وقانون الانتخاب للمجلس النيابي العراقي وصدق المعاهدة العراقية البريطانية[2]، فتم إعلان الدستور للبلاد من الملك فيصل بعد أن سمح له المندوب السامي بيرسي كوكس بذلك ، وأعلن الملك فيصل أن العراق ملكية برلمانية حرة ذات سيادة واستقلال. إلا أن هذه السيادة مقيدة بالمعاهدة العراقية – البريطانية الأولى المنعقدة في عام 1922، التي تنص على عدم جواز أن ينص الدستور العراقي على شيء يخالف هذه المعاهدة، والهدف من ذلك هو إضفاء الصفة الشرعية لنظام الانتداب الذي فرض على العراق[3].

وفي 30 نيسان من عام 1923 تم التوقيع على ملحق للمعاهدة بأن تخفض معاهدة عام 1922 من عشرين سنة إلى أربع سنوات ، من تاريخ التصديق على مؤتمر لوزان – مؤتمر الصلح مع تركيا أي من شهر آب عام 1924.

وكان العراق يطمح من هذه المعاهدة أن تحل محل الانتداب، وأن يقيم علاقاته مع بريطانيا على أساس حلف بين دولتين متكافئتين يدخلان في ما بينهما في علاقات لتنمية مصالحهما المتبادلة .

إلا أن بريطانيا قامت بتمديد معاهدة 1922 إلى خمس وعشرين سنة أخرى ، والذريعة التي اتخذتها لذلك هي قضية الموصل لعقد معاهدة جديدة مع العراق سنة 1926 أي تعديل للمعاهدة المنعقدة عام 1924 .

---

(1) ينظر نص المعاهدة العراقية – البريطانية لعام 1922: فؤاد الراوي ، معجم المعاهدات، مرجع سابق،ج1، ص 77-82 .

(2) للمزيد من التفاصيل ينظر: د. محمد الادهمي،المجلس التأسيسي العراقي،ج2 ، دار الشؤون الثقافية، بغداد،1989 ، ص294-296 .

(3) البرت منتشافيلي ، مرجع سابق ، ص179 .

وبعد صدور قرار عصبة الأمم في 16 من كانون الأول عام 1926 بشأن قضية الموصل، بين بريطانيا وتركيا الذي تقرر فيه أن تكون الموصل جميعها ضمن المملكة العراقية جاء من ضمن شروطها على أن يبقى العراق خاضعاً للانتداب البريطاني لمدة خمسة وعشرين عام[1].

إلا أن الشعب العراقي والحكومة على سواء يبذلون المساعي والجهود في سبيل أن يتحرروا من ظلم المستعمر .

لذلك فإن الحكومة العراقية برئاسة جعفر العسكري وبتشجيع من الملك فيصل عملت على إجراء مفاوضات مع بريطانيا من أجل تعديل معاهدة عام 1926، للحصول على الاستقلال التام، وعلى الرغم من أن العراق شكل أول حكومة وطنية عام 1921 وأكمل تنظيماته الدستورية عام 1924، إلا أنه بموجب القانون الدولي يعد دولة غير مستقلة ،إذ أن تحرره من صك الانتداب غير كافٍ للاعتراف به دولة مستقلة ، ومن دون أن يكون عضواً في عصبة الأمم .

وكانت معاهدة 1930 أهم المعاهدات التي عقدها مع بريطانيا ، لأنها مكنته من الدخول إلى عصبة الأمم. وبموجب هذه المعاهدة أكدت بريطانيا ترشيح العراق للدخول في عصبة الأمم عام 1932، وإنهاء الالتزامات التي كانت لبريطانيا بحكم الانتداب على العراق[2].

وبعد أن تم بحث الشروط من الحكومة العراقية في 6 آب عام 1931، كي تمكنه من الدخول إلى عصبة الأمم حيث أعطت الحكومة العراقية الضمانات والتعهدات التي قطعتها على نفسها لبعض الدول الأوربية في ما يخص جماعة الأقليات في بلادها ، تم صياغتها على شكل تصريح تقدم به مندوب العراق الذي كان وقتها نوري السعيد إلى عصبة الأمم وقد صيغت مواد في القانون الأساسي العراقي ضمن هذه الحقوق .

---

(1) هنري فوستر ، مرجع سابق ، ج2 ، ص 328 .

(2) هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة وتعليق (سليم طه التكريتي)،ج2، ط1، بغداد،1989، ص 482-486 .

وبعد أن تأكدت لجنة الانتدابات الدائمة من مدى ما تحقق من شروط وانطباقها على العراق أصبح قادراً لأن يكون دولة مستقلة تماماً، وباستطاعته أن يدير أمور دولته وسد حاجاتها بصورة منظمة ومستقرة ويكون من المحافظة على الأمن في القطر كله. أجمعت اللجنة على التوصية لقبول العراق عضواً في عصبة الأمم في 3 تشرين الأول عام 1932 .

وبدخوله إلى العصبة منح العراق حق التمتع باستقلاله، ومن وجهة نظر القانون الدولي منح حق المساواة مع بقية الدول التي تتمتع بالاستقلال وبسيادة كاملة، وبعدها قامت الخارجية البريطانية بإرسال كتاب إلى الخارجية العراقية تبلغها فيه بأن قرار عصبة الأمم بدخول العراق عضواً فيها يتضمن العمل في المعاهدة العراقية – البريطانية لعام 1930، وبذلك تم إبلاغ العراق بإرسال بريطانيا سفيرها من أجل تمثيلها في المملكة العراقية ، وتحول دار الاعتماد في بغداد إلى سفارة دبلوماسية[1] .

وبهذا حصل العراق على استقلاله بعد نضال طويل استمر من عام 1921 وحتى عام 1932، إلا أن قبول العراق في العصبة كان مقابل اعترافه بحدوده مع الكويت وفقاً للمراسلات التي جرت عام 1932 .

---

(1) أحمد رفيق البرقاوي ،العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا(1922-1932) ، دار الرشيد للنشر، بغداد،1980 ، ص 196-197.

المطلب الثاني

استقلال الكويت

عندما عقدت بريطانيا المعاهدة السرية مع الشيخ مبارك الصباح عام 1899م، بدأت بريطانيا بطلب الامتيازات التي حصلت عليها في الكويت بمختلف الطرق، ومن حين إلى آخر نجد أن الإدارة البريطانية تحصل على مكسب جديد فأصدر الشيخ مبارك الصباح بموجب قرار يحظر استيراد الأسلحة للكويت أو تصديرها منها وذلك في عام 1900 ، وأيضا سمح الشيخ لبريطانيا بإنشاء مكتب لاحتكار البريد في الكويت عام 1904، ووافق الشيخ مبارك على عدم منح أي امتياز للتنقيب عن البترول الإ بموافقة بريطانيا[1].

فقامت بريطانيا عام 1904 بتعيين أول وكيل سياسي لها وهو (نوكس)، وكان هدفها من ذلك هو خلق علاقات ودية مع الكويت وتأمين التجارة عبر الطريق الممتد إلى الجزيرة العربية، ويقوم هذا الوكيل بمراقبة التحركات التركية على حدود الكويت ونواياها، وبقية الدول الأجنبية التي تحاول أن تغير الوضع الراهن في الكويت وما يجاورها.

وأيضاً منح الشيخ مبارك امتيازاً آخر وذلك بتعهده للكابتن شكسبير الوكيل السياسي البريطاني في الكويت بعدم السماح للأجانب بالبحث عن الإسفنج واللؤلؤ في المياه الإقليمية للكويت من دون موافقة بريطانيا سلفاً[2]، وكان ذلك في عام 1911 .

وأجرت بريطانيا مفاوضات جديدة بخصوص خط حديد بغداد الذي كان الحافز الكبير لإسراع بريطانيا في الاتفاق مع الكويت. واستطاعت بريطانيا خلال هذه المفاوضات من استخدام الكويت ذريعة للمطالبة بالسيطرة على الجزء الجنوبي من الخط ، وحلت هذه المسألة في التاسع والعشرين من تموز في اتفاقية عام1913 [3] وهي أول اتفاقية من بريطانيا في

---

(1) عبد العزيز محمد الحسيني ، حضارة الكويت ودول الخليج العربي، مطابع القبس للصحافة والنشر،الكويت،1975 ، ص 196-197.

(2) سيد نوفل ،الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة ،ج2 ، الكتاب الأول ، ط3 ، مطبعة النهضة الجديدة ، القاهرة ،1966-1967 ، ص 176 .

(3) حسن علي الإبراهيم ،الكويت دراسة سياسية ، دار النهار للنشر، بيروت، 1972 ،ص 63.

محاولة تحديد حدود الكويت[1]، وبالرغم من كونها غير مصدقة بسبب نشوب الحرب العالمية الأولى[2].

وبقي وضع الكويت القانوني حتى بداية الحرب العالمية الأولى تابعاً إلى لواء البصرة ، وجزاءً من الدولة العثمانية و السيادة العثمانية عليها وباعتراف من بريطانيا بذلك.

وقبل ذلك الوقت الكويت لم تتمتع باستقلالها – كما يقول البعض[3]– عن الدولة العثمانية، وبصرف النظر عن أن حكمها كان بيد آل الصباح فقد كان حكام تلك المناطق يخضعون إسماً وفعلاً للإمبراطورية العثمانية ، ولم يكن للكويت القوة والنفوذ بحيث تستطيع الاستقلال عن الإمبراطورية العثمانية.

وباندلاع الحرب العالمية الأولى في أوائل آب عام 1914 سارعت بريطانيا إلى الإعلان أن الكويت حكومة مستقلة وواقعة تحت الحماية البريطانية وذلك في 3 تشرين الثاني عام 1914. وهذه الحماية التي فرضتها بريطانيا على الكويت ليست حماية بالمعنى القانوني كون هذا المفهوم قانوناً يتطلب أن تكون هناك معاهدة بين دولتين تمتلكان الشخصية المعنوية، ولأن الكويت لا تمتلك مقومات الدولة القانونية . فهذا الوضع يمثلاً احتلالاً وليس حماية ، واستمر الوضع كما هو حتى بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، وتأسيس عصبة الأمم ووضع العراق تحت الانتداب البريطاني[4] .

وكما ذكرنا سابقاً، أن بريطانيا باندلاع الحرب، قامت باحتلال العراق بولاياته الثلاث بغداد والموصل والبصرة ، ومن ضمن ولاية البصرة كانت قائمقامية الكويت تابعة لولاية البصرة واحتلتها بريطانيا أيضا وأصبحت بالنسبة لبريطانيا من القواعد المهمة في الخليج

---

(1) صلاح العقاد ، نزاع الحدود بين العراق والكويت ، مجلة السياسة الدولية ،ع(33) ، مؤسسة الأهرام للنشر، القاهرة، تموز، 1973 ، ص 113.

(2) جريدة النداء ،ع(2) ، بتاريخ 1990/8/12،ص6 .

(3) قدري قلعجي ، أضواء على تاريخ الكويت ، دار الكاتب العربي ، بيروت ، 1962، ص17 ؛ محمد عبد الله خالد العبد القادر ، مرجع سابق ، 31 .

(4) وزارة الخارجية ، حقيقة الكويت ، مرجع سابق ، ج1، ص 17.

العربي[1]، وفي نهاية الحرب أصبحت مركزاً للإدارة البريطانية لفض المنازعات ومكان الإمارة ، وامتداداً طبيعياً للجزر البريطانية أو هي محمية خليجية كبرى[2] .

وفي اليوم الذي أعلنت فيه بريطانيا حمايتها على الكويت[3]، بعث الوكيل السياسي البريطاني يكلف الشيخ بأن يهاجم مناطق الحدود الإدارية في صفوان وأم قصر وبوبيان، وتهديد ولاية البصرة ، بالتعاون مع الشيخ خزعل ، شيخ المحمرة وابن سعود أمير نجد وساعد الشيخ مبارك الانكليز بكل ما يملك من قوة وإمكانيات [4] .

ومن الجدير بالذكر أن الشيخ مبارك الصباح ساعد البريطانيين أثناء حملتهم لاحتلال العراق ، ففي سنة 1914 تشكلت جمعية خيرية في الهند سميت جمعية القديس(جان الخيرية) الهدف منها جمع الإعانات لمساعدة جرحى الجيش البريطاني المشتركة في احتلال العراق، وساهم الشيخ مبارك بمبلغ قدره (50الف) روبية للقوات البريطانية، وعند احتلال الفاو والبصرة بعث الوكيل السياسي (نوكس) رسالة في 3 كانون الأول عام 1914، يبلغه فيها سروره لهذا الخبر، وعندما زحفت القوات البريطانية إلى بغداد عام 1917، بعث ببرقية يبين للحاكم السياسي برسي كوكس في العراق مدى سعادته لذلك [5] .

كل ذلك إن دل على شيء فيدل على ولاء الشيخ للمستعمر البريطاني من أجل أن ينال دعم بريطانيا له ، وتمكنه من خلق كيان دولي واضح المعالم . وبانتهاء الحرب العالمية الأولى وضع العراق طبقاً لمقررات مؤتمر سان ريمو لعام 1920 تحت الانتداب البريطاني[6]، حيث تم تقسيم تركة الإمبراطورية العثمانية بين فرنسا وبريطانيا بعد نصرهما على المانيا وتركيا، فكان نصيب بريطانيا العراق بولاياته الثلاث، وكانت الكويت جزءاً من ولاية البصرة .

---

(1) ينظر: د. صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، مكتبة الانجلو المصرية،القاهرة ، 1974،ص221-224 .

(2) آيبي جمال الدين ، مرجع سابق ، ص 39 .

(3) سيف مرزوق الشملان، مرجع سابق ، 327-328 .

(4) أحمد حسن جودة ، المصالح البريطانية في الكويت حتى عام1939 ، ترجمة (حسن علي النجار) منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة (29) مطبعة الارشاد ، بغداد ، 1979، ص 66 .

(5) حسين خلف الشيخ خزعل ، مرجع سابق ،ج2 ،ص 159-161.

(6) د. محمد مظفر الادهمي، المجلس التأسيسي العراقي،ج1، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1989 ،ص 508 .

ووفقاً لما جاء في لائحة الانتداب فالإجراءات الإدارية التي اتخذتها إدارة الاحتلال البريطاني خلال فترة الحرب من عام (1914-1918) في الولايات العراقية الثلاث كان من المفترض أن تشمل الكويت أيضاً[1]. أنظر خارطة رقم (2).

ذلك أن المادة /4 من شروط الانتداب تشير بأن على المنتدب تبعة الاحتفاظ بالأراضي العراقية، فلا يتنازل عنها ولا يؤجر ولا توضع تحت سلطة أو دولة أجنبية ، وهذا يدل من ناحية الشرعية الدولية أن قائمقامية الكويت ، وهي تابعة لولاية البصرة ، يجب أن تصبح تحت سلطة الانتداب البريطاني على العراق .

إن ما يؤكد على ذلك هو أن عند إمعان النظر في الخارطة التي قسمت مناطق النفوذ بين كل من بريطانيا وفرنسا للعراق وبلاد الشام نجد في تلك الخارطة ، أن الكويت بقيت جزءاً من العراق الذي سيخضع للسيطرة البريطانية وليست منفصلة عنه [2]، وازدادت بعد ذلك امتيازات بريطانيا في الكويت وخصوصاً بعد اكتشاف آبار النفط فيها، وامتيازات البترول التي استطاعت الحصول عليها ، من خلال نفوذها في تلك المنطقة[3].

(1) ينظر:عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية،ج1، دار الشؤون الثقافية، بغداد ،1988،ص-304 .301

(2) ينظر: الخارطة التي تقسم مناطق النفوذ حسب اتفاقية(سايكس بيكو) عام 1916 في : جورج أنطونيوس، مرجع سابق ،ص 352-353 .

(3) ينظر: رضا هلال،الصراع على الكويت ... مسألة الأمن والثروة،ط1، سينا للنشر، القاهرة، 1991، ص126.



خارطة رقم (2) الخريطة التي وضعتها بريطانيا عند تقسيم مناطق النفوذ بين كل من بريطانيا وفرنسا والعراق ونجد في هذه الخارطة أن الكويت بقيت جزءاً من العراق .

وبإعلان الأمم المتحدة إلغاءها للاستعمار ، وهذا كان مواكباً لسلسلة من حركات التحرر في البلاد العربية التي نشطت في تلك الحقبة ، لم تجد بريطانيا من بد الإ بتبديل اتفاقية الحماية لعام 1899 ، التي لم تعد مواكبة للتغيرات باتفاقية الاستقلال لعام 1961، التي عقدت مع الشيخ، وكل ذلك كان سعياً وراء مصالحها في المنطقة [1] .

وأعلن عن استقلال الكويت في 19حزيران من عام 1961، وبذلك تستطيع الكويت ممارسة سيادتها بعد أن تم إلغاء اتفاقية عام1899 ، كون بريطانيا هي التي كانت تنوب عن الكويت في ممارسة شؤونها الخارجية .

وتم هذا الإعلان بموجب تبادل رسائل بين الشيخ عبد الله والمندوب السامي البريطاني في الخليج العربي (السير وليامس لوس) .

ومن خلال نصوص الاتفاقية نجد أنه تم إلغائها، وإبقاء روح التعاون والصداقة بين بريطانيا والكويت، وتشير الفقرة الأخيرة من اتفاقية الاستقلال إلى استعداد بريطانيا أن تساعد الكويت إذا طلبت هذه المساعدة[2]، لتتمكن بريطانيا من إيجاد قاعدة عسكرية للضغط على الوطن العربي[3] .

وبذلك نالت الكويت استقلالاً بموجب هذه الاتفاقية، إلا أن بريطانيا بقيت تتحكم بها بصورة غير مباشرة وأصدرت دستورها الأول في 11 من تشرين الثاني عام 1962[4]، وأعلنت أنها دولة تقوم على نظام برلماني ، ملكي ، والحكم فيها وراثي دستوري .

---

(1) ينظر: نص الاتفاقية : مرجع نفسه ، ص23 ؛ د. حسن علي الإبراهيم ، مرجع سابق ،ص136-139.

(2) رضا هلال ، الصراع على الكويت...مسألة الأمن والثروة، ط1، سينا للنشر، القاهرة،1991، ص 126 .

(3) وزارة الخارجية ، حقيقة الكويت ، مرجع سابق ، ج1 ، ص 20 .

(4) ينظر دستور الكويت الصادر في 11 من تشرين الثاني عام 1962 : الإدارة العامة للتشريع والفتوى ، الموسوعة العربية للدساتير العالمية ، الجمهورية العربية المتحدة ، 1966 .

المبحث الثاني

الموقف العراقي من ترسيم الحدود

عندما دخل العراق إلى عصبة الأمم في 3 تشرين الثاني لعام 1932،وبعد أن جـــرى تبادل المذكرات بخصوص تحديد الحدود العراقية – الكويتية ، أصبح من الضروري إجراء ترسيم لهذه الحدود على بقعة الأرض وعمل خرائط خاصة بها .

عقدت بريطانيا اجتماعات عديدة في لندن بشأن ذلك في عام 1935، للنظر في وضع الأسس التي يتم بموجبها رسم الحدود ، وعدت خارطة البصرة ذات القياس 500,000/1 التي تم وضعها بعد استقلال العراق ، الأساس الذي يمكن أن يعول عليه في مثل هذه الأحوال، إلا أنه كان هناك فرق واضح في خط سير الباطن بين الخارطة الملحقة بالاتفـــاق البريطـــاني – العثماني عام 1913 والتي تجعله مستقيماً تقريباً ،وخارطة البصرة الجديـــدة التـــي تجعلـــه متعرجاً، لذا عد تعريف سنة 1913 الوارد في الاتفاق البريطاني– العثماني يسير في اتجـــاه مختلف لتعريف الحدود لسنتي 1923-1932، لذلك من الصعب تطبيقه على الأرض ، ولـــو اخذ بتعريف عام 1932 [1] الذي يقترح فيه دكسون أن يسير في وسط الباطن لما أمكن البت في موقع حليبة [2]،الذي جرى الاستفسار عنه من نوري السعيد، حيث طمأنه المنـــدوب السامي البريطاني بأنها من ضمن الأراضي العراقية. وقال له أنه لم يجرِ تعـــديل للحـــدود بتبادل هذه الرسائل وإنما تأكيد للحالة القائمة، ولا توجد نية لتعديل الحدود التي استندت على أساس خريطة الحدود لسنة 1932. ومنطقة حليبة هي النهاية الشمالية من الباطن التي مـــن الممكن رؤيتها من الجو والمتكونة من ثلاث رقعات بلون داكـــن[3] ، وبـــالرغم مـــن عـــدم أهميتها لكلا الحكومتين، فإن العراق كان قد وضع فيها مركزاً للشرطة ، وفي هذه الحالة من

---

(1)Confidential, No.P.O..100, The Residency of Baghdad, 16th July , 1932.

(2) د. مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي ، مرجع ســـابق، ص 153 .

(3)F.O. 371/18910 From Clark kerr to Samuel Hour, No. 578, 30th Oct,1932

الضروري أن يسير خط الحدود إلى الأسفل من وسط الباطن وينحرف بقدر كافٍ من اجل أن تكون حليبة داخل العراق[1] .

ولأن خط الحدود الذي رسمه الميجور بابورث (Major Papworth)، بين حليبة وجنوب صفوان في خارطة حدود 1913 وسنة 1932 غامض وغير دقيق ، تقرر أن يسير خط الحدود على طول وادي الباطن حتى موقع حليبة التي عدت نهايته ثم يتجه نحو الشرق إلى جنوب صفوان والخليج ، فلم يلاحظ عليه شيء من الاختلاف بين خرائط الأعوام 1913 أو 1923 و1932وخريطة البصرة الحديثة، وأخيراً تم الاقتراح على أن ترسل الحكومة البريطانية مشروع الحدود المقترح إلى بغداد بوصفه أفضل حل يأتي في ضوء الحقائق التاريخية والجغرافية وطلب السير كلارك كير(Clark Kerr) السفير البريطاني في بغداد، أن يفاتح الحكومة العراقية رسمياً من اجل المشاركة في تثبيت الحدود على مقياس 500,000/1 [2].

المطلب الأول

موقف العراق من ترسيم الحدود قبل استقلال الكويت

عندما قامت بريطانيا بمحاولة ترسيم الحدود وفقاً لما تم من اتفاقيات للأعوام 1913 و1923 و1932 ، إلا أنها ظلت جميعها على الورق ولم ترسم على الأرض .

كان العراق في هذا الوقت يريد بناء ميناء في الكويت ، فأشارت عليه بريطانيا أن هذا الموقع غير ملائم له لإنشاء الميناء واقترحت عليه على أن يتم إنشاؤه في خور عبد الله، وإذا أراد ملكيته فعليه أن يتنازل عن جزء من أراضيه مقابلاً لهذا[3].

(1) مصطفى عبد القادر النجار،التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي، مرجع سابق ص،154.

(2) F.O. 371/18910, E6631/127/91, Memorandum, Kuwait- Iraq Frontier , 30th Oct 1935

(3)F.O. 371/1/21859, E5841, Record of conversation with the Iraqi Minister for foreign Affairs held at the F.O. at 6P. m,on Oct. 4.1938.

وليس الهدف من هذه المساومة مصلحة العراق وإنما السبب وراء ذلك وجود النفط بكميات غزيرة في هذه المناطق ، فوجدت بريطانيا أن مصلحتها تقتضي أن تبقى الكويت بعيدة عن أي ارتباط مع العراق، وبتحويلها أنظار العراق إلى خور عبد الله يكمن في عدم رغبتها في أن يصبح للعراق منفذ إلى البحر وهذه مشكلة جديدة أصبحت تواجه العراق[1].

وبعد أن دخل العراق إلى عصبة الأمم في 2 تشرين الأول لعام 1932 وأصبح تحت الانتداب البريطاني ازداد الكويتيون ارتباطاً بالعراق ، وأصبحوا يمتلكون العقارات وبساتين النخيل وأسسوا مشاريع تجارية [2]، وهذا أدى إلى إثارة المشاكل بين العراق والكويت نتيجة تهريب الأسلحة من الكويت إلى العشائر في العراق، وتم طرح مسألة الحدود فطالبت الحكومة العراقية بتثبيت الحدود للحد من مشكلة التهريب ، التي تأثر بها الاقتصاد العراقي تأثيراً كبيراً بسبب التهريب وما نجم عنه من آثار[3]، إلا أن ذلك لم يحصل حيث جرى أول اتصال رسمي في نيسان عام 1938 بين الحكومة العراقية ممثلة بتوفيق السويدي رئيس الوزراء مع الحكومة البريطانية والذي طالب بضم الكويت إلى العراق .

وجاء في مذكرة توفيق السويدي أن الكويت تسبب مشكلتين للعراق ، الأولى أنها أصبحت مخزناً لتجارة الأسلحة والتهريب... والثانية أنها تسد الطريق أمام العراق إلى البحر المفتوح ... فإذا وافقت حكومة جلالة الملك على إدماج الكويت بالعراق فإن المشكلتين ستحلان تلقائياً. وكانت هذه المطالبة من الملك غازي بضم الكويت علاجاً للموقف الذي كان يعاني منه العراق في مسألة التهريب[4] ، وبهذه المطالبة توقفت المباحثات بشأن الحدود وتثبيتها.

وبدعوة الملك غازي نجد أن الموقف العراقي قد تبنى رسمياً مسألة ضم الكويت إلى العراق، ونشأ هناك ما يعرف بالمسألة الكويتية ، وقد وجدت هذه الدعوة مؤيدين لها في كلّ

---

(1) د. مصطفى عبد القادر النجار ومحمد عبد المطلب البكاء، الكويت عراقية ، ط1 ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ، 1990 ، ص 55-56 .

(2) عبد الرزاق الحسني ، مرجع سابق ، ج5 ،ص 60 .

(3) جمال زكريا قاسم،الخليج العربي- دراسة لتاريخ الإمارات العربية(1914-1945)، مرجع سابق،ص158.

(4) د. مصطفى عبد القادر النجار ومحمد عبد المطلب البكاء ، مرجع سابق ، ص 56

من العراق والكويت[1]، وأصبحت هناك إذاعة في قصر الزهور تسمى "إذاعة قصر الزهور" تذيع ما يشجع على ضم الكويت إلى العراق[2] .

وهكذا نجحت الإذاعة في استقطاب الشباب وتأجيج المشاعر الوطنية والقومية لديهم ، وفي الوقت نفسه في عام1938ظهرت الحركة الإصلاحية التي تطالب بإجراء سلسلة من الإصلاحات الداخلية وتطرح فكرة الوحدة مع العراق[3] .

وفي أوائل عام 1939 تطور هذا التأييد إلى حد حدوث مظاهرات تدعم دعوة الملك غازي، وتطورت إلى أن أعلنت الانتفاضة على شيخ الكويت أحمد الجابر في10 آذار 1939 وكان الهدف منها لإعلان الوحدة مع العراق وإنهاء الحماية البريطانية ، واستخدم الشيخ ضد المتظاهرين القوة والإرهاب واعتقل أعضاء المجلس التشريعي[4] .

إن محاولة الملك غازي هذه لم تنفذ حيث قتل في حادث غامض ليلة الخامس من نيسان عام 1939، وهو ما يدفع إلى القول بأن بريطانيا كانت وراء مقتله لأن الملك غازي تحمس لعودة الكويت إلى العراق ، وهو أمر ليس من مصلحة بريطانيا بعودة الارتباط بينهما فقررت تصفيته[5] .

فعندما طالب الملك غازي بضم الكويت تأخرت عملية تثبيت الحدود التي كان مقرراً لها ذلك، ولم يجرِ التباحث بشأنها إلا بعد وفاته عام 1939، من قبل السيد جودت الأيوبي وزير الخارجية العراقي بمذكرة رفعها إلى السفارة البريطانية في بغداد يطلب فيها اتخاذ الإجراءات الضرورية لتثبيت الحدود [6].

---

(1) د. جمال زكريا قاسم ،الخليج العربي- دراسة تاريخ الأمارات العربية (1914-1945)،القاهرة،1973 ، ص 182-185 .

(2) د. عبد الرزاق الحسني ، مرجع سابق ،ج 5 ، ص 60 .

(3) أحمد سعيد نوفل ، مرجع سابق ،ص 86 .

(4) د. مصطفى عبد القادر النجار ومحمد عبد المطلب البكاء، مرجع سابق ،ص 109 .

(5) وزارة الثقافة والأعلام ، مسألة الكويت : رسالة وزير الخارجية العراقي الموجهة إلى وزراء خارجية دول العالم المتعلقة بتاريخ الكويت وصلتها التاريخية بالعراق ،بغداد،4 أيلول 1990 ، ص10 .

(6) د. مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي ، مرجع سابق، ص 159.

ومن المعروف أن التحديد الذي تم عام 1939 لم يأتِ بإضافة جديدة عمّا تم سابقاً وفقاً لمراسلات عام 1932، إلا بعض التعديل في الحدود الواقعة جنوب صفوان الذي استقر الرأي بشأنها بأن تكون على مسافة ميل واحد إلى الجنوب ، وأن كعكا من ضمن الحدود العراقية طبقاً لخريطة وزارة الحرب البريطانية الصادرة في عام 1920 [1] ، ووضع مراكز للمراقبة بين البلدين وتوقيع معاهدة حسن الجوار بينهما[2].

وفي 7 تشرين الأول لعام 1940 أرسلت السفارة البريطانية في بغداد مذكرة إلى نوري السعيد وزير الخارجية العراقي[3]، ترى فيها أنه أصبح من الضروري تحديد الحدود ووضع الدعامات بين العراق والكويت على الأساس التي تم ذكرها في الرسائل المتبادلة في عام 1932، وأن السفير البريطاني قد تلقى تعليمات من الحكومة بأن يقترح على الحكومة العراقية اتخاذ الترتيبات الضرورية لهذه الغاية في وقت مبكر، وأنها ستسعى عبر المراجع المختصة للحصول على موافقة حاكم الكويت على المذكرة[4].

وأجابت الخارجية العراقية في 21 من تشرين الثاني لعام 1940، السفارة البريطانية، بأنها تعد الاقتراح الوارد في مذكرة السفارة البريطانية مستوحى من بحث مسألة الحدود العراقية-السعودية ولكون هذه المسألة قد تأجلت في ذلك الوقت، فالوزارة العراقية ترى أنه من المناسب تأجيل بحث هذا الاقتراح أيضاً[5].

وفي 17 شباط 1941 بعد خروج نوري السعيد من الوزارة وتسلم طه الهاشمي رئاسة الوزارة ، أثار السفير البريطاني الموضوع ، نفسه وكان موقف الخارجية العراقية في جوابها بمذكراتها التي بعثتها في آذار من نفس العام أن البحث في موضوع الحدود يجب أن يسبقه

---

(1)British Embassy Baghdad to political Resident in Persian Gulf, 24th Nov. 1938.
نقلاً عن : د. ميمونة الخليفة الصباح ، الكويت في ظل الحماية البريطانية ، مرجع سابق ، ص 90 .

(2) د. جمال زكريا قاسم، الخليج العربي- دراسة لتاريخ الإمارات العربية (1914-1945)، مرجع سابق، ص162 .

(3)British Embassy Baghdad to Iraqi Minister for foreign Affairs,NO.487, 7th oct 1940

(4) وزارة الخارجية ، التقرير السري عن الحدود العراقية الكويتية ، مرجع سابق ، ص 11.

(5) مذكرة من وزارة الخارجية بغداد إلى سفارة صاحب الجلالة البريطانية بغداد، رقم 19648/7/2635في21 تشرين الثاني 1940 .

تسوية لمسائل أخرى متعلقة بالكويت[1]، وللمرة الثانية لم تعترف الحكومة العراقية بتوصيف الحدود الذي نسبته بريطانيا لرسالة نوري السعيد عام 1932 لا بل أنها لم تشر إطلاقاً إلى تلك الرسالة. وبعد ذلك انشغل العراق عن مشكلة الحدود بثورة مارس 1941، التي قادت إلى الهجوم البريطاني المسلح على العراق وإجهاض الثورة واحتلاله عسكرياً في مارس من نفس السنة[2]، وبعد هذا الوقت توقفت المباحثات والاتصالات بين العراق وبريطانيا بشأن تثبيت الحدود على الأرض كون بريطانيا اشتركت بالحرب العالمية الثانية ، وأعلن العراق الحرب على المانيا .

وفي هذا الوقت لم تنقطع محاولة العراق في ضم جزيرتي وربه وبوبيان إلية ودفع خط الحدود البري قليلاً داخل الكويت . للحصول على منفذ بحري مناسب على الخليج ، فقد وجهت وزارة المواصلات والأشغال كتاباً إلى سكرتارية مجلس الوزراء وبينت فيه بالنظر إلى ضرورة إنشاء الميناء في أم قصر ... وبناء على مرور خط الحدود بين العراق والكويت على جانبي الممر إلى خليج أم قصر فإن الوزارة ترى من الضروري أن يصبح ساحل الممر من جانبيه عراقياً ، وهذا الأمر يتطلب إلحاق جزيرة وربه التابعة إلى الكويت وجعل خط الحدود ماراً بين جزيرتي وربه وبوبيان عوضاً عن مروره من شمال جزيرة وربه[3].

فأجابتها وزارة الخارجية العراقية بأنه تمت مناقشة هذا الموضوع مع وزارة الخارجية البريطانية في لندن في أواخر صيف 1938، وتوصل إلى الحصول على موافقة المراجع البريطانية المختصة على تصحيح الحدود العراقية الكويتية حسبما تقتضيه حاجة العراق ، وذلك باتخاذ مرفأ في خور عبد الله وإعطاء جزيرة وربه إلى العراق على أساس تعويض أمير الكويت بشيء مناسب من النقود أو أي تعويض آخر، وأن وزير الخارجية البريطانية اللورد هاليفاكس قد وعد رئيس الوزراء العراقي توفيق السويدي بأن ترسل الحكومة

---

(1) مذكرة وزارة الخارجية بغداد إلى سفارة صاحب الجلالة البريطانية بغداد ، رقم ش /2908/7/904 وفي 19 آذار 1941 .

(2) د. محمد مظفر الادهمي ، من موهافي إلى الكويت... الطريق إلى حرب الخليج ،ط 1، الأهلية للنشر،الأردن، 1997 ، ص210 .

(3) وزارة الخارجية، التقرير السري عن الحدود العراقية الكويتية ، مرجع سابق ، ص13-14 .

البريطانية مذكرة في هذا الموضوع إلى الحكومة العراقية ، إلا أن الوزارة لم تتلق أية مذكرة بهذا الشأن[1].

وهكذا استمرت الحكومة البريطانية في المماطلة والتسويف في حل قضية المنفذ البحري الذي استمر العراق بالمطالبة به . وقد أرسلت السفارة البريطانية مذكرة في 28 كانون الأول عام 1951، تبين فيها وجوب تثبيت الحدود بين العراق والكويت ومستندة على مراسلات عام 1932[2]، وأجابتها الخارجية العراقية في 26 أيار عام 1952 بأن المذكرة هذه لم تذكر ما تم الاتفاق عليه في عام 1938 حول جزيرتي وربه وبوبيان، وأن الحكومة العراقية تنتظر الرد من السفارة البريطانية حول ذلك[3]، ووجوب تسوية هذه المسألة قبل الشروع في أي تخطيط للحدود، لرغبة العراق بإنشاء ميناء في أم قصر[4].

ومن الجدير بالذكر أن السفارة البريطانية في28 كانون الأول عام 1951 تفسر المراسلات التي تمت في عام 1932 بأنها النقطة الواقعة جنوب صفوان هي 1000م عن مركز الكمارك القديم[5]. وعندما أراد العراق في عام 1954 تزويد الكويت بالمياه من شط العرب وجدت الخارجية العراقية أنه أصبح من الضروري التفكير في إيجاد ميناء بحري آخر، علاوة على ميناء البصرة الحالي ذي الإمكانيات المحدودة. وتقدمت الحكومة العراقية بأحد الطلبين المذكورين لاحقاً إلى الحكومة الكويتية لقاء الموافقة على مشروع جر المياه إليها والطلبين هما:

---

(1) مذكرة وزارة الخارجية بغداد إلى وزارة الموصلات والإشغال بغداد، رقم ش /7/2267/2267 في 20 كانون الثاني 1949 .

(2)British Embassy Baghdad to Iraqi Minister For Foreign Affairs, N. 626,28th December 1951

(3) مذكرة وزارة الخارجية بغداد إلى السفارة البريطانية في بغداد،رقم ع/8840/7/247/247 ، في 26أيار 1952.

(4) خالد السرجاني، ترسيم الحدود العراقية– الكويتية بعد أزمة الخليج الثانية ، مرجع سابق،ص232 .

(5) ينظر نص المذكرة :

British Embassy Baghdad to Iraqi Minister for Foreign Affairs, N. 626, 28th of December 1951

1- على الحكومة الكويتية إلحاق جزيرة وربه أو قطعة صغيرة من الأرض على طول شاطئ الكويت الرئيس في مدخل خور عبد الله المواجه للساحل العراقي مع احتفاظ الكويت بحق الاستثمار للنفط في حالة وجوده في المنطقتين المذكورتين .

2- أن يجعل حدود العراق الإقليمية تمتد إلى ساحل جزيرة وربه والمقابل للساحل العراقي[1] ، إلا أن هذا الطلب لقي معارضة شديدة في الوقت الذي كان العراق فيه مستعداً لتزويد الكويت بمياه الشرب، إلا أنه غير مستعد بأن يتنازل عن إي جزء من أراضيه ولم يرغب في الدخول في مباحثات بشأن وضع حدود معينة بينه وبين الكويت ، فطلب العراق بتأجير بعض المراسي في ميناء أم قصر مع ضم بعض الأراضي الصغيرة إليه لتسهيل المرور إلى الميناء، والمقابل هو تزويد الكويت بمياه الشرب [2]. كان هناك اتجاه بعد إنشاء الاتحاد العربي الهاشمي بين العراق والأردن في 14 شباط عام 1958، إذ طالب نوري السعيد بإنهاء الحماية على الكويت وإعلانها دولة مستقلة وأن تنضم بعد ذلك إلى الاتحاد أو أن ترتبط به بمعاهده[3]،إلا أن حدوث ثورة 14 تموز قضى على فكرة إدخال الكويت إلى الاتحاد العربي[4].

(1) وزارة الخارجية التقرير السري عن الحدود العراقية – الكويتية ، مرجع سابق ، ص 24-25 .

(2) محمد مظفر الادهمي ود. نزار الحديثي و د. مصطفى عبد القادر النجار، الحقيقة التاريخية لعراقية الكويت بغداد ، 1990 ، ص 113.

(3) للتفصيل حول انضمام الكويت إلى الاتحاد العربي الهاشمي ينظر : د. غانم محمد صالح ، العراق والوحدة العربية بين 1939-1958 الفكر والممارسة ، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد ، 1990، ص-264 260 ؛ عبد الرزاق الحسني، مرجع سابق ،ج 10 ، ص223-225 .

(4) وزارة الخارجية ، التقرير السري عن الحدود العراقية الكويتية ، مرجع سابق ،ص15 .

المطلب الثاني

موقف العراق من ترسيم الحدود بعد استقلال الكويت

عندما تمكن حزب البعث العربي الاشتراكي من الإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم استولى الحزب على الحكم ، وتسلم عبد السلام عارف السلطة في العراق بعد قيام ثورة 14 رمضان عام 1963[1].

وكان منهج الحكومة الجديدة رفض منهج المشاريع العدوانية والاستعمارية كافة وتأييدها الثورات التحررية في الوطن العربي كافة، ومحاربة الاستعمار بكل أشكاله ، وأن أرض العراق جزء لا يتجزأ من الوطن العربي ، والشعب العراقي جزء من الأمة العربية الواحدة ، وقد قررت حكومة حزب البعث الجديدة العدول عن سياسة المقاطعة للجامعة العربية منذ لحظة قيامها[2] .

وكان نظام الحكم الجديد قد انتهج سياسة تختلف عن سياسة عبد الكريم قاسم تجاه قضية الكويت ، حيث أعلن في 4 تشرين الأول عام 1963 اعترافه باستقلال الكويت وتم تبادل التمثيل الدبلوماسي واعترف بالحدود- غير المرسومة التي جاءت في مراسلات عام 1932 بين نوري السعيد وشيخ الكويت ، حيث تخلى نظام الحكم الجديد عن المطالبة بالكويت وذلك من خلال المحضر الموقع من أحمد حسن البكر رئيس الوزراء العراقي آنذاك وشيخ الكويت سالم الصباح[3] ، وأيضاً وقع العراق مع الكويت في 12 تشرين الأول لعام 1963 اتفاقية مالية تنص على أن تدفع الكويت مبلغ 30 مليون باون بالدينار الكويتي قرضاً يعاد

---

(1) وقد حصل نزاع بين عبد السلام عارف وعبد الكريم قاسم، وسعى كل منهما للانفراد بالسلطة .للتفاصيل عن الموضوع ينظر: صبيح علي غالب، قضية ثورة 14 تموز والضباط الأحرار، ط2 ، دار الجاحظ للطباعة والنشر، بغداد،1971،ص17-48 ؛ جاسم كاظم العزاوي، ثورة 14 تموز 1958، أسرارها...أحداثها... رجالها حتى نهاية عبد الكريم قاسم، شركة المعرفة للنشر والتوزيع المحدودة بغداد،1990،ص166- 175 .

(2) فيصل عبد الجبار عبد علي ، مرجع سابق ، ص 138 .

(3) ينظر نص الإعلان في: التقرير السري عن الحدود العراقية – الكويتية ، مرجع سابق، ص 28-29 ؛ د. قدري قلعجي ، النظام السياسي والاقتصادي في دولة الكويت ، مرجع سابق ، ص 24-26 .

دفعه دون فائدة على شكل قسط وعلى مدى 25 سنة ، أي بدأ التعاون بين البلدين في مجالات عديدة، وتحسنت العلاقات بينهما عموماً عما كانت عليه في نظام الحكم السابق .

والاعتراف باستقلال الكويت الذي تم توقيعه بين الحكومة العراقية والحكومة الكويتية ، لم يستطع أن يأتي بحل نهائي لمشكلة الحدود القائمة بين الطرفين ، التي ظلت بمرور الوقت إحدى بؤر التوتر بينهما ، فعلى الرغم من اعتراف العراق باستقلال الكويت رسمياً، فقد رفضت حكومة عبد السلام عارف ترسيم الحدود بالرغم من تسجيل محضر الاتفاق عام 1963 في الأمم المتحدة[1] . فالحكومة الجديدة عندما وقعت المحضر إنما هو رغبة المسؤولين الكويتيين في السعي لتحقيق الوحدة العربية التي كانت الخطوة الأولى لها هي وحدة العراق وسوريا[*] من خلال الوعود التي قدموها شيوخ الكويت للمسؤولين العراقيين في الدخول ضمن الوحدة العربية[2].

وأن اعتراف العراق باستقلال الكويت لا يعني اعترافه بالحدود الموصوفة التي لم يجر الاتفاق عليها، فالاعتراف بالدولة شيء والاعتراف بالحدود شيء آخر.

والحكومة العراقية التي أعقبت توقيع محضر عام 1963 لم تقم بتسجيل المحضر في الأمم المتحدة، بسبب اعتراضها على الحدود الموصوفة ، التي وصفها وفقاً للرسائل المنسوبة لنوري السعيد عام 1932، إذ أن الإلحاح على موضوع ترسيم الحدود وإثارة الموضوع من الجانب الكويتي وفقاً للمحضر الموقع في عام 1963، لم يلق استجابة بصورة مطلقة من جانب رئيس الجمهورية عبد الرحمن عارف الذي تولى منصب رئيس الجمهورية بعد وفاة عبد السلام عارف. ويذكر عبد الرحمن عارف " أن التقارب الذي حصل بعد توقيع محضر عام 1963، حصل استجابة للحاجة القومية ، وسعياً للوحدة العربية ، لكن شيوخ الكويت

---

(1) د. محمد مظفر الادهمي، من موهافي إلى الكويت الطريق إلى حرب الخليج ، مرجع سابق ، ص222.

(*) الوحدة الثلاثية : التي جرى الاتفاق بشأنها في 17 نيسان 1963 بين كل من العراق وسوريا ومصر وتهدف إلى قيام وحدة ثلاثية بين الأقطار الثلاثة ، إلا أن مصر انسحبت وبقي كل من العراق وسوريا، وكان هدفها أن تكون النواة الأول لقيام وحدة عربية كبرى بين الأقطار العربية .

(2) ينظر : فيصل عبد الجبار عبد علي ، مرجع سابق ، ص 143-144.

اخذوا يلحون حول موضوع ترسيم الحدود الأمر الذي لم أكن مؤمناً به أطلاقاً[1] . " وهذا يعني أن شيوخ الكويت حاولوا استغلال فرصة الاعتراف باستقلالهم من الجانب العراقي الذي يحصل أول مرة، وإتمام موضوع ترسيم الحدود بأي ثمن كان، فبالرغم من ذلك فإن أساس هذه الاتفاقية لا يعد ملزماً للجانب العراقي، كونها غير مصدق عليها من المجلس الوطني الذي يفترض دستور عام1963 ، التصديق من قبله لأجل إتمام مثل هذه الاتفاقيات، حيث يمثل هذا المجلس أعلى سلطة تشريعية في العراق[2] .

لذلك طالب العراق بجزيرتي وربه وبوبيان الذي ظل موضوعها معلقاً وهما تحت سيطرة الكويت واستمر العراق بالمطالبة بهما[3] .

وبدأت الزيارات وتبادل الرسائل بين الطرفين بعد أن تحسنت العلاقات عما كانت عليه خلال حكم عبد الكريم قاسم، وبعث وزير خارجية الكويت ببرقية إلى وزير الخارجية العراقي في 2 كانون الثاني عام 1964 بيَّن له فيها أنه من الضروري إتمام مسألة ترسيم الحدود وفق ما تم الاتفاق عليه في المحضر الموقع عام 1963، وتشكيل لجنة مشتركة تقوم بهذا العمل.

وقد أجابه وزير الخارجية العراقي رداً على رسالته هذه في 27 أيار عام 1964 بين له أن الجمهورية العراقية قد وافقت من حيث المبدأ على تأليف لجنة مشتركة تقوم بترسيم الحدود، على أن يحدد عدد أعضائها وصلاحياتها واختصاصاتها وكيفية قيامها بأعمالها باتفاق خاص يعقد بين الطرفين لهذا الغرض . وأرسل وزير خارجية الكويت كتاباً آخر إلى وزير خارجية العراق في 19 تشرين الأول عام 1964 يرجوه فيها أن يبذل عنايته الشخصية

---

(1) مقابلة مع رئيس الجمهورية الأسبق عبد الرحمن عارف في 29 آذار 1994 . نقلاً عن : فيصل عبد الجبار عبد علي ، مرجع سابق ، ص 169.

(2) وزارة الثقافة والأعلام ، مسألة الكويت ، مرجع سابق ،ص15.

(3) د. غسان سلامة و(آخرون) ، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي ،ج1،ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1989 ، ص66 .

لإنهاء الموضوع، فأجابه وزير الخارجية العراقي أن الجهات العراقية المختصة عاكفة عــن دراسة موضوع تثبيت الحدود ونصوص الاتفاق المقترح[1].

وشكلت الحكومة العراقية لجنة وبدأت أول اجتماعاتها في 30 أيلول عام 1964 تمهيداً لإعداد دراسة مفصلة عن الموضوع وعن مطالب العراق، وكانت اللجنة مؤلفة من ممثلــين عن وزارات الخارجية والدفاع والنفط والداخلية والإصلاح الزراعي والمــوانئ[2]، وقــررت اللجنة السفر إلى منطقة الحدود بعد أخذ موافقة السلطات الكويتية، للدراسة الفنيــة للمنطقــة، وتساءلت السلطات الكويتية، سيتم المسح قرب المنطقة الحدودية العراقية – الكويتية في الوقت الذي لم يتفق على تثبيت هذه الحدود نهائياً، لهذا اجتمعت السلطات الكويتية في7 تشرين الثاني عام 1964 وقررت صرف النظر عن السفر إلى الحدود واقترحت أنه يكون مــن الأفــضل المفاوضة بين السلطات العراقية والكويتية على مستوى عال، وكان ذلك آخر اجتماعاتها[3].

وإثر زيارة قام بها شيخ الكويت إلى العراق وتم فيها بحث موضوع الحــدود بــين وزير الخارجية العراقي ووزير الخارجية الكويتي، حيث بيَّن الجانــب العراقــي أنــه مــن الضرورة أن تتخلى الكويت عن جزيرتي وربه وبوبيان وعن بعض الأراضي القريبة مــن المنطقة المتاخمة للعراق، وذلك بدفع الخط الحدودي داخل الأراضي الكويتية ليكــون هنــاك مجال حيوي لميناء أم قصر وللخط الحديدي المتصل به، وبيَّن وزير الخارجية العراقــي أن العراق يشترط أن يوافق حكام الكويت على هذه المطالب لأجل موافقة العراق علــى تــشكيل لجنة مشتركة التي طالب حكام الكويت بتشكيلها . ورفض وزير خارجية الكويــت مطالــب العراق، وذكر بأن حكام الكويت قد يوافقون على فكرة تأجير جزيرة وربه للعراق لمــدة 99 سنة[4].

(1) وزارة الخارجية ، التقرير السري عن الحدود العراقية الكويتية ، مرجع سابق، ص29-32.

(2) ينظر الملحق الخاص بتشكيل لجنة تعيين الحدود وتحديد اختصاصاتها : وزارة الخارجيــة ، التقريــر السري عن الحدود العراقية الكويتية ، مرجع سابق ،ص 97-98 .

(3) مرجع نفسه ، ص 32 .

(4) وزارة الثقافة والإعلام ، الكويت.وعلاقاتها التاريخية والقانونية مع العراق ، مرجع سابق ،ص17-18.

أما المطالب الأخرى فلم تتم الموافقة عليها . وخلال المحادثات التي أجراها سفير الكويت في بغداد حول موضوع ترسيم الحدود بين العراق والكويت مع رئيس الوزراء العراقي خلال شهر آب عام 1965، أبلغ السفير الكويتي بعدها شيخ الكويت عبد السالم الصباح بما دار خلال المحادثات، وذكر له أن عبد السلام عارف عندما وقع محضر عام 1963 لم يكن لديه إيمان بمسألة ترسيم الحدود بين العراق والكويت[1].

وفي حزيران عام 1966 زار شيخ الكويت بغداد وتم الاتفاق مرة أخرى، على تشكيل لجنة لتخطيط الحدود يحدد اختصاصها بالاتفاق بين الطرفين[2]، وتم تشكيل اللجنة في 30 آب من نفس السنة وعقدت اجتماعاتها الأولى في بغداد واستمرت من شباط 1967 وحتى آذار عام 1967 ، إلا أن هذه الاجتماعات لم تسفر عن أية نتائج ايجابية ، وبعد ذلك عقدت اللجنة ثاني اجتماعاتها في الكويت في 7 تشرين الأول عام 1967، وهي الأخرى لم تسفر عن أية اتفاقات، كون الاقتراحات الكويتية بشأن الحدود لم تحقق للعراق أي منفذ إستراتيجي على الخليج العربي[3] .

فمنذ عام 1967 ، لم تؤد جميع المباحثات التي تمت بين العراق والكويت إلى نتائج لترسيم الحدود بينهما ، فكان موقف العراق واضحاً حيث استمر بالمطالبة بجزيرتي وربه وبوبيان لكي يكون له منفذ مناسب على الخليج العربي، وهو ما لم يلق قبولاً من الجانب الكويتي .

واستمرت مشكلة ترسيم الحدود بين العراق والكويت، ولا زالت قائمة حتى بعد أن قامت ثورة السابع عشر الثلاثين من تموز عام 1968 ، فكانت الحكومة الجديدة أيضاً لم توافق على

---

(1) تقرير رسمي مفصل رفعه السفير الكويتي في بغداد محمد الحمد إلى وزير خارجيته حول موضوع الحدود والعلاقات العراقية – الكويتية ،رقم 37/102/23، بتاريخ 30 أب 1965 .

(2)Archived Iraq net news, www. File://c:bassam.htm,p.2,27.11.2001.

(3) جريدة الثورة العراقية العراقية ، ع (7381) ، 17 /1990/8 ،ص4-5 .

ترسيم الحدود إلا بما يحقق للعراق منفذاً استراتيجياً على الخليج العربي[1]، وبدأت الحكومة الجديدة مباحثاتها لأجل التوصل إلى حل لهذه المشكلة القائمة .

وفي الثاني من أيار عام 1972 قام وزير الخارجية العراقية بزيارة إلى الكويت، وخلال المباحثات التي تناولت العلاقات بين البلدين تم التطرق إلى بحث خلافات الحدود بينهما ، وهي خلافات اعتيادية تحصل بين أي من البلدان الحدودية ، وبعد سبعة أشهر قام وفد برلماني كويتي بزيارة إلى العراق لتبادل وجهات النظر حول العلاقات الثنائية بينهما ومن أهمها موضوع الحدود العالق، وفي عام1973 من شباط تكررت زيارة الوفد الكويتي إلى العراق بناء على دعوة موجهة من وزير الخارجية العراقية لإنهاء مشكلة الحدود ، وكان الموقف العراقي واضحاً حيث لم يوافق على ترسيم الحدود وفقاً للأسس التي يدعي بها حكام الكويت بأن جزيرة وربه وجزيرة بوبيان والشريط المقابل لهما من ضمن الأراضي الكويتية .

وفي 20 آذار عام 1973 بدأت أزمة جديدة بين العراق والكويت ، فتوترت العلاقات بينهما من جديد بحادثة الصامتة ، حيث قامت قوات عراقية باحتلال المنطقة الحدودية[2]، والأزمة تركزت حول ترسيم الحدود البرية والبحرية ومسائل التهريب التي تفشت عبر الحدود وطرائق مكافحتها، ومشروع نقل المياه العذبة من شط العرب إلى الكويت[3] .

وبذلك يمكن القول أن الأسباب نفسها هي التي تكون وراء تفجر الأزمات الحدودية المتكررة بين العراق والكويت،كون الأساس الذي اعتمد عليه واحداً، وهي الاتفاقيات التي عقدتها بريطانيا، كانت السبب في إثارة هذه الخلافات .

وهكذا جرت مباحثات بين الطرفين بعد حادثة الصامتة، وذلك من خلال الزيارة التي قام بها الوفد العراقي برئاسة وزير خارجية العراق في نيسان عام 1973، فلم يعترف العراق

---

(1) د. محمد مظفر الادهمي ، من موهافي إلى الكويت... الطريق إلى حرب الخليج ، مرجع سابق ، ص222.

(2) د. غسان سلامة و(آخرون) ، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي ،ج1، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1989 ، ص66 .

(3) د. صلاح العقاد ، نزاع الحدود بين العراق والكويت ، مرجع سابق،ص113 .

بالرسائل المنسوبة لنوري السعيد عام 1932 ولا بالمحضر الموقــع عــام 1963 ، وعـــاود العراق بالمطالبة بجزيرتي وربه وبوبيان والساحل المقابل لهما شرطاً لقبول تثبيت الحدود .

وخلال الزيارة التي قام بها رئيس وزراء الكويت جابر الأحمد في اجتماع لـــه مـــع نائب رئيس مجلس قيادة الثورة صدام حسين، وتم طرح مجموعة من المواضيع ومنها الحدود العالقة حيث أعرب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة،عن حاجة العراق الضرورية إلى شـــريط من الحدود البرية، ويبدأ هذا الشريط من نقطة جنوب العبدلي بكيلو مترين وبشكل متواز حتى الساحل .

وفي 13 أيلول لعام 1976، طالب العراق بأن يتم تأجير نصف جزيرة بوبيان ولمدة 99 عاماً وأن يتم التنازل له عن جزيرة وربه، إلا أن الكويت رفضت ذلك، وتمسكت بسيادتها على الجزيرتين ، وأعلنت الكويت أن هاتين الجزيرتين تابعتان للكويت بموجب المراســـلات لعام 1932 واتفاقية عام 1963[1] .

وفي زيارة لعضو مجلس قيادة الثورة ووزير الداخلية إلى الكويت أكد أن العراق ملتزم تجاه هذه المشكلة، وأن يتم ترسيم الحدود بشكل يضمن للعراق منفذاً استراتيجياً على الخلـــيج العربي ويؤمن له الدفاع عن مصلحته ومصالح الأمة العربية في منطقة الخلـــيج العربـــي ، فطوال الوقت منذ عام 1974 وحتى عام 1977، كل اللقاءات والحوارات في سبيل التوصـــل إلى حل مسألة الحدود ، والجهود المبذولة لأجلها لم تسفر عن أي نتائج ايجابية[2].

وكتبت جريدة الرأي العام الكويتية على أثر لقاء أجرته مع وزير خارجية العراق ، أن موضوع ترسيم الحدود قد قطع شوطاً في سبيل الوصول إلى حل مرضٍ[3].

---

(1) رسالة وزير خارجية العراق إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية ، جريدة الثورة العراقية ع(7352)، 1990/7/19 ، ص1 .

(2) حرب الخليج (وثائق وحقائق) مرجع سابق ، ص207-208 .

(3) نقلاً عن مجلة الخليج العربي ،ع (55) ، الكويت ، تاريخ 15-1981/1/30، ص 7

ونشرت اليقظة الكويتية أن موضوع ترسيم الحدود العراقية الكويتية قد وصل مرحلة متقدمة وحلاً أخوياً قريباً وأن التعاون العراقي – الكويتي شمل مجالات عديدة وعلى جميع الأصعدة السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، وأن العلاقات جيدة بين شعبين يربطهما الدم والقرابة والمودة والحب .

والتصريحات الكويتية الإعلامية كان وراءها تسويف ورفض للمطالب العراقية في حصول العراق على منفذ مناسب على الخليج العربي .

وإثر اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في 4 يلول لعام 1980 تعطلت المفاوضات بخصوص ترسيم الحدود مرة أخرى[1]، وتوقفت المباحثات بين العراق والكويت نتيجة لهذه الحرب، ولكن بعد انتهاء هذه الحرب في 8 آب عام 1988 وجدت الكويت أنه لا بدّ من استثمار هذه الفرصة في الظروف التي مر بها العراق في حربه مع إيران لإنهاء مسألة ترسيم الحدود[2] .

وتوقعت الكويت أن العراق سيستجيب لطلبها في هذا الوقت ، حيث خرج تواً من حربه مع ايران، وتلقيه أثناء الحرب المساعدات المالية من الكويت فيكون أكثر استعداداً للاستجابة لطلبها، فتنتهز بذلك وضعة الاقتصادي الصعب للضغط عليه في مسالة ترسيم الحدود .

إلا أن العراق رفض أي ترسيم فيه انتقاص لحقوقه ، في اقتطاع أجزاء من أراضيه أو عدم حصوله على منفذ على الخليج العربي .

عندما تأكدت الكويت أن العراق لن يستجيب لمطلبها ، بدأت هي ودول أخرى تشن حرباً اقتصادية على العراق محاولين التأثير عليه اقتصادياً بصورة اكبر بعد أن خرج من حربه مع إيران.

---

(1) رسالة وزير خارجية العراق إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية ، جريدة الثورة العراقية ،ع (7352) ، 1990/7/19 ، ص3 .

(2) رسالة وزير خارجية العراق إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية ، جريدة الثورة العراقية ع(7352)، 1990/7/19 ، ص3 .

وهكذا بدأت الأزمة من جديد بين العراق والكويت عندما أرادت الكويت أن تضغط عليه بالمطالبة بديونها . وللتوصل إلى مخرج لهذه الأزمة جرت مفاوضات بين الجانبين خلال الزيارة التي قام بها سعد العبد الله ولي العهد ورئيس الوزراء الكويتي إلى بغداد في شباط 1989. واتفق الجانبان على تشكيل لجنة على أعلى مستوى لبحث المشكلة[1] .

وخلال الزيارة التي قام بها أمير الكويت إلى بغداد في أيلول 1989 إقترح الجانب العراقي معاودة البحث في الموضوع وحله بأسلوب أخوي، وإقترح الجانب الكويتي توقيع معاهدة عدم اعتداء بين العراق والكويت، إلا أن نائب رئيس الوزراء العراقي شدد على ضرورة الانتهاء أولاً من المفاوضات المتعلقة بترسيم الحدود ثم يتم بعد ذلك بحث مسألة معاهدة عدم الاعتداء.

إن المحاولات التي قام بها العراق لحل قضية الديون لقيت رفضاً من الجانب الكويتي، وتم ربطها بمسألة ترسيم الحدود والاعتراف بسيادة الكويت، وهذا ما أثاره أيضاً سعد العبد الله ولي العهد في مؤتمر جدة في آب 1990 مع نائب رئيس مجلس قيادة الثورة عزة إبراهيم وقد استجاب العراق لمساعي القادة العرب لحل الأزمة[2]، إلا أن هذه المحاولة باءت بالفشل بسبب إصرار الجانب الكويتي على تجاهل المطالب العراقية .

ومن جراء الضغط على العراق ورفض كل المبادرات العراقية في التوصل لحل الأزمة، غزت القوات العراقية الكويت في الثاني من آب لعام 1990. ولقد تضافرت عدة أسباب في حمل العراق على غزو الكويت، منها اقتصادية ومسألة الحدود وكل هذا أدى إلى إجتياح العراق إلى الكويت.

---

(1) محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، ط1، مؤسسة الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة، 1992 ص299 .

(2) أحمد سعيد نوفل ،أرضية الصراع العربي في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي،ع(150) ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،1991، ص94.

الباب الثاني

التداعيات السياسية و العسكرية لمعضلة الحدود العراقية الكويتية

شهدت منطقة الخليج عدة أزمات عرفتهما المنطقة حتى الآن . ومن هذه الأزمـــات، الأزمة الأولى عندما أصدر الوالي التركي في البصرة ، بلاغاً عام 1870 وأعلـــن فيـــه أن الكويت سنجقية عثمانية تابعة لولاية البصرة أي كانت الأزمة تدور بضم الكويت إلى ولايـــة البصرة العراقية، وأيضاً في عام 1973 نشبت الأزمة الثانية إلا أنها امتازت عن الأزمـــة الأولى التي كانت حول السيادة الكويتية،أما الأزمة الثانية فقد بدأت عنـــدما احتلـــت القـــوات العراقية مركز الصامتة الحدودي الكويتي وتوغلت داخل الأراضي الكويتيـــة، حينهـــا أبلـــغ العراق الأمين العام لجامعة الدول العربية بأن العراق لم يعترف باتفاق عام 1963 واستمرت التوترات بين البلدين حتى قيام الحرب العراقية الإيرانية.

وبعدها أيضاً نشبت الأزمة الأعنف وسميت بأزمة الخليج الثانيـــة المتمثلـــة بـــاحتلال العراق للكويت في 2 آب/ أغسطس 1990 . وكانت خلافات الحدود هي الذريعة المباشرة لاندلاع الأزمات .

أما الأهداف الحقيقة الأبعد من معضلة الحدود ، فقد كانت مـــن نـــصيب دول أخـــرى حصدوا من مشاكل الحدود ثمارهم ، التي بذروا بذورها يوم رسموا تلك الحدود بين العـــراق والكويت وفقاً لمصالحهم الإستراتيجية .

وفي هذا الباب سنتناول في الفصل الأول النزاع الحدودي العراقي الكويتي في مبحثين، أي سنتعرض للأزمات بين العراق والكويت بوصفها اكبر الإحداث العسكرية التي نجمت عن خلافات الحدود التاريخية في المنطقة لأهميتها ودلالتها وآثارها البعيدة المدى فـــي المنطقـــة الخليجية .

أما الفصل الثاني سنتناول الدور الذي قام به مجلس الأمن والمنظمات الإقليميـــة فـــي تسوية النزاع الحدودي بين العراق والكويت في مبحثين، أي سنتعرض لدور مجلس الأمن في ترسيم الحدود بين العراق والكويت في مبحث أول ودور الجامعة العربية واللجنة الدولية فـــي تسوية النزاع الحدودي العراقي الكويتي في مبحث ثانٍ.

الفصل الأول

النزاع الحدودي العراقي الكويتي

كانت التقسيمات في المناطق العربية تعود لرغبة الوالي العثماني ونفوذ الولاة في هذه المناطق . أما بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية وسيطرة سلطات الانتـداب ، تزامنـاً مـع اكتشاف حقول النفط ، أصبحت هذه الدول تخطط لبسط السيطرة ونفوذها في منطقة الخليج .

حيث تزعمت بريطانيا السيطرة وأخذت تخطط وترسم وفقاً لمصالحها الإستراتيجية في المنطقة . لقد كانت رغبات الدول الكبرى هي التي أرست ركائز الكيانات السياسية الحديثة من خلال مجموعة من الاتفاقات ساهمت بريطانيا تحديداً في إبرامها، وهي بذاتها سعت إلى أنشاء دولة العراق أولاً عام 1920 واحتفظت لأسباب خاصة بها بمنطقة الكويت حتى العام 1961 لتعلنها دولة مستقلة جديدة، ولا ننسى بأن الأزمة بدأت منذ عام 1870[1]، حينها كانت الكويت تابعة لولاية البصرة تحت سيطرة الإمبراطورية العثمانية، إلا أنه اشتدت الأزمات بعد اتفاقية الحماية السرية لعام 1899 وكانت اغلب الأزمات تدور حول خلافات الحدود بين العراق والكويت عندما اتفق شيخ الكويت مبارك الصباح مع السلطات البريطانية بوضع الكويت التي كانت تابعة لولاية البصرة تحت الحماية البريطانية وتم له ذلك عام 1899[2]، حيث تم الإعلان عن اتفاقية الحماية السرية في عام 1900، حينها بدأ التوتر عند السلطان العثماني من محاولة بريطانيا فصل الكويت عن الإدارة العثمانية، وعلى الرغم من عقد اتفاقية الحماية السرية إلا أن هذه الاتفاقية لم تعط الكويت استقلالاً عن الإمبراطورية العثمانية حيث بقيت حتى الحرب العالمية الأولى جزءاً من الدولة العثمانية وتخضع إدارياً لولاية البصرة[3].

---

(1) سالم مشكور، نزاعات الحدود في الخليج ...معضلة السيادة والشرعية، مركز الدراسات الإسـتراتيجية والبحوث والتوثيق ،ط1، بيروت ، 1993 ،ص97 .

(2) د. مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي ، مرجع سابق ، ص75 .

(3) آيبي جمال الدين ، أزمة الخليج جذورها التاريخية ووقائعها الحالية ، دار الهدى للطباعة والنشر،عـين بليلة، الجزائر ، 1990، ص 39 .

ومن خلال هذه الاتفاقية حاولت الكويت كخطوة أولى أن تنفصل عن العراق وتكوين دولة مستقلة بذاتها وفك ارتباطها بالعراق إدارياً وسياسياً واجتماعياً، من هنا بدأت الخلافات بين السلطان العثماني والشيخ مبارك الصباح واستمرت الخلافات حتى قيام العراق كدولة مستقلة عام 1920. وبعد هذا العام استمرت المطالبة بضم الكويت للعراق تارة وترسيم الحدود بين العراق والكويت تارة أخرى، ولم يتفق الطرفان واستمر العراق بالمطالبة حتى عام 1961، وبعد ذلك اتفق الطرفان عام 1963 إلا أنه سرعان ما لم يتم الاعتراف بهذا الاتفاق من قبل العراق وهكذا أخذ العراق يطالب بالكويت حتى بدأت أشد الأزمات عام 1990 باجتياح العراق للكويت .

المبحث الأول

النزاع العراقي الكويتي

تعود جذور الخلافات الحدودية العراقية الكويتية إلى القرن السادس عشر، وهي في حينه كانت عبارة عن خلافات "حدودية " بين بريطانيا والدولة العثمانية بسبب خضوع العراق للسيادة العثمانية .

ويرى المؤرخون أن تلك الخلافات كانت جزءاً من صراع مرير، أوسع نطاقاً بين هاتين الدولتين. ذلك الصراع الذي كان ظاهره مذهبياً وجوهره مصالح مادية وأطماعاً توسعية. ولم يكن الدور الأجنبي غائباً، بل كان المحرض على ذلك الصراع على حساب دولة واحدة قسمت إلى دولتين، وهذا ما خططت له بريطانيا سابقاً في اتفاقية الحماية عام 1899 من أجل مصالحها في المنطقة إذ بدأت الخلافات تتطور وتيرة بعد وتيرة بين العراق والكويت مما أدى إلى نشوب نزاع عنيف بينهما، إذ استغلت الإدارة الأميركية التطلعات العراقية والمطالب الحدودية المبنية على خلفية الحق التاريخي ، ومهدت لهجوم القوات العراقية على الكويت واحتلالها .

هذا ما تركته بريطانيا بتعقيد الحدود بين العراق والكويت لكي تستثمرها أميركا لمصلحة دورها الجديد في المنطقة .

المطلب الأول

الأزمة الأولى

كان الخلاف بين العراق والكويت هو خلاف حدودي والذي يعود وقت ظهور الكويت ككيان سياسي. ففي البداية كان هناك خلاف على الكويت، دار بين بريطانية والدولة العثمانية إذ أصدر الوالي التركي المقيم في البصرة بلاغاً عام 1870 أعلن فيه أن الكويت (سنجقية) عثمانية تابعة لولاية البصرة في العراق. ولما اشتد التنافس بين القوات البريطانية والعثمانية على الكويت سارعت بريطانيا إلى عقد معاهدة الحماية عام (1899) ثم اتفق الجانبان البريطاني والعثماني عام 1913 ، على منح الكويت استقلالاً ذاتياً ضمن الإمبراطورية العثمانية مقابل اعتراف الباب العالي بمعاهدة 1899. وحينذاك وعلى هذا الأساس رسمت أول

خريطة للكويت وانتهى بذلك الصراع على الكويت بين الجانبين البريطاني – العثماني، وأضحت الحدود غير الواضحة التي اتفق عليها لتفصل الكويت والبصرة[1].

ففي عام 1923 جرى تبادل للرسائل بين الوكيل السياسي البريطاني في الكويت الميجور مور وبين المندوب السامي البريطاني في العراق السير برسي كوكس، حدَّدا في هذه الرسائل الحدود العراقية – الكويتية بعدما خرج العراق من النفوذ العثماني وأصبح تحت الانتداب البريطاني بعد تخلي الدولة العثمانية بموجب معاهدة (سيفر) عن كل حقوقها في الأراضي الواقعة خارج أوروبا.

وقد استند تقرير الحدود العراقية الكويتية على الخط الأخضر المرسوم عام 1913، والذي يمر جنوب منطقة جبل سنام وصفوان وأم قصر والتي بقيت جميعها داخل الحدود العراقية [2]، إلا أن هذا الترسيم لم يعط العراق منفذاً بحرياً على الخليج .

وفي عام 1932 بدأت الصحف العراقية تعلن ضرورة ضم الكويت بدعوى التخلص من عمليات تهريب الأسلحة والبضائع إلى العراق، وهذا الأمر كان يضر باقتصاد البلد. لكن الشيخ أحمد الجابر قام بزيارة للعراق وتعهد للملك غازي بمنع عمليات التهريب ومعاقبة فاعليه .

وفي عام 1932 بدأت المراسلات بين رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد وبين شيخ الكويت أحمد الجابر وبين الوكيل السياسي البريطاني في الكويت والتي جرى خلالها تأكيد الحدود القائمة بين العراق والكويت على أساس اتفاق عام 1913 ومراسلات عام 1923،كما جرى تأكيد ملكية الكويت لجزيرتي وربه وبوبيان.

قام الملك غازي بإنشاء محطة إذاعية ركزت على تأكيد تابعية الكويت للعراق ، وأن على العراق أن يضم الكويت بالقوة المسلحة في حال فشلت الوسائل السلمية[3] .

---

(1) سالم مشكور ، نزاعات الحدود في الخليج ... معضلة السيادة والشرعية ، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ، ط1 ، بيروت ، 1993. ص 97.

(2) رضا هلال، مرجع سابق، ص124.

(3) أحمد سعيد نوفل ، أرضية الصراع في الخليج العربي ،المستقبل العربي ، ع (150) ، آب 1991.

وكان هدف العراق من ضم الكويت هو دائماً للحصول على إطلالة مناسبة على الخليج لبناء ميناء كبير بدل ميناء البصرة . وبناءً على اقتراح بريطاني تم بناء ميناء أم قصر المطل على خور الزبير، وهناء طرأ تغيير على المطالبة العراقية، فتحولت إلى مطالبة بتخلي الكويت عن جزيرتي وربه وبوبيان بهدف السيطرة على مداخل ميناء أم قصر.

فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، طالبت الكويت بترسيم الحدود مع العراق، إلا أن العراق لم يوافق على طلب الكويت إلا بتخليها عن جزيرتي وربه وبوبيان، وظلت الخلافات بينهما شبه مجمدة ، حتى جاء عام 1961 ، ليشهد أول أزمة حقيقية بين العراق والكويت إذ عاد العراق بالمطالبة بالكويت كلها(1).

ففي 19حزيران عام 1961، وقعت بريطانيا اتفاقية جديدة مع الكويت ألغت بموجبها اتفاقية الحماية البريطانية على الكويت لعام 1899 والاستعاضة منها بــ(علاقات صداقة وتشاور) واستعداد الحكومة البريطانية بمساعدة الكويت حين الطلب، وكانت الحكومة الكويتية قد مهدت للاستقلال.

وبعد خمسة أيام من إعلان الانسحاب البريطاني واستقلال الكويت بدأت الأزمة العراقية الكويتية حين أعلن رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم في مؤتمر صحفي تم عقدهفي بغداد أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق . وقال رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم "لقد قررت الجمهورية العراقية عدم الاعتراف باتفاقية عام 1899لأنها وثيقة مزورة ، ولا يحق لأي فرد في الكويت أو في خارج الكويت التحكم بالشعب الكويتي وهو من الشعب العراقي، وقد قررت الجمهورية العراقية حماية الشعب العراقي في الكويت والمطالبة بالأراضي التابعة لولاية البصرة بكامل حدودها ، وعدم التنازل عن شبر واحد من أراضيها".

وفي يوم 26 حزيران عام 1961، وزعت الحكومة العراقية على سفراء الدول العربية والأجنبية في بغداد مذكرة جاء فيها:" أن الكويت جزء من العراق ، وأن تلك الحقيقــة أكــدها التاريخ ولن يفلح الاستعمار في طمسها أو في تشويهها، فقد كانت الكويت تابعــة لولايــة البصرة حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى(2) " .

---

(1) سالم مشكور، مرجع سابق، ص99 .

(2) رضا هلال، الصراع على الكويت ...مسألة الأمن والثروة،ط1،سينا للنشر،القاهرة،1991 ، ص22 .

كما أعلن عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء العراقي عن عزمه على تعيين شيخ الكويت قائمقاماً لقضاء الكويت التابع للواء البصرة ، وعن ضم جيش الكويت إلى حامية البصرة .

وفي نفس التاريخ (26 حزيران / يونيو 1961) أصدرت الحكومة الكويتية بياناً جاء فيه: " أن الكويت دولة عربية مستقلة ذات سيادة كاملة معترف بها دولياً .وأن حكومة الكويت ، ومن ورائها شعب الكويت بأسره ، مصممة على الدفاع عن استقلال الكويت وحمايته، وأن حكومة الكويت تعلن ذلك بثقة عالية بأن جميع الدول المحبة للسلام ولاسيما الدول العربية الشقيقة، ستساند الكويت في المحافظة على استقلالها[1] ".

ولم يتخذ رئيس الوزراء العراقي أية خطوه عسكرية لضم الكويت سوى إعلان برقية رئيس أركان الجيش العراقي اللواء أحمد صالح العبدي للزعيم العراقي، التي جاء فيها : " أن الجيش رهن الإشارة " إضافة إلى برقيات قادة الفرق.ويرى البعض أن عبد الكريم قاسم بدأ وكأنه استغل

الظرف لتأكيد مطالبة العراق التاريخية بالكويت،لكن الحماسة البريطانية للتدخل وحماية الكويت دفعت الرئيس العراقي إلى أطلاق تصريحات استهدفت على ما يبدو التقليل من احتمال نشوب أي نزاع . وتقدم شيخ الكويت عبد الله إلى بريطانيا يطلب المساعدة . ويرى جون بولوك أن الطلب تم بضغط أميركي، وأن الضغط جاء من وزارة الحربية البريطانية، وليس من وزارة الخارجية[2]. ولم يصدر ممثل بريطانيا في الكويت جون رشمون أية توصيه بضرورة المساعدة العسكرية البريطانية ، فوزارة الحربية البريطانية قالت أن لديها تقارير سرية بأن الدبابات العراقية كانت تستعد للزحف من البصرة نحو الكويت مع أن كان هناك شهود في ذلك المكان يقولون أنه لا علم لهم بذلك .

وأن الخلاف العراقي الكويتي بدا فرصة ذهبية لبريطانيا كي تظهر بريطانيا بأن لها قوة معتبرة ودوراً خاصاً في العالم العربي .

---

(1) سالم مشكور ، مرجع سابق ، ص100 .

(2) سالم مشكور، نزاعات الحدود في الخليج...معضلة السيادة و الشرعية، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق،ط1، بيروت،1993 ، ص100 .

لهذا بدأت القوات البريطانية بالوصول إلى منطقة الكويت في الثالث من تموز عام 1961، وكان عدد قواتها 3500 جندي وأيضاً رست السفينة الحربية البريطانية (بولويرك) الحاملة للطائرات الهليكوبتر ورجال الكومندوس قبالة الشاطىء، وقامت القوات البريطانية بحفر الخنادق على بعد عشرين ميلاً شمال مدينة الكويت على طريق البصرة ، وبقيت الحدود العراقية الكويتية مفتوحة ، وكان المواطنون الكويتيون يقومون بأعمالهم كالمعتاد ، بينما عانى الجنود البريطانيون كثيراً بسبب قساوة الطقس .

وكان الكثير منهم يتعرض للموت والإغماء باستمرار، وأيضاً قامت بعض الدول العربية بالتحرك نحو الكويت لإحلال القوات العربية محل القوات البريطانية .

وبدأت القوات البريطانية بالانسحاب في 7 تموز/ يوليو وحلت محلها القوات التابعة لجامعة الدول العربية مؤلفة من قوات مصرية وسعودية .

لكن بريطانيا عادت ثانية إلى وضع قواتها في حالة استنفار،عقب عودة عبد الكريم قاسم إلى المطالبة بالكويت بعد ثلاثة أشهر من بدء الأزمة، ولكن الأمر لم يتعد حدود التصريحات وظلت الأمور على ما هي، كما بقيت القوات المصرية والسعودية في منطقة الكويت ، حتى الانقلاب الذي أطاح بالزعيم العراقي عبد الكريم قاسم عام 1963، على إثره انسحبت القوات وقام الحاكم الجديد في بغداد بتهدئة الأجواء مع الكويت،حينها انضمت الكويت إلى الأمم المتحدة في أيار عام 1963 لتصبح العضو رقم 111.

وفي تشرين الأول / أكتوبر عام 1963 أعلن العراق اعترافه باستقلال الكويت ، كما أكدت الحكومة العراقية الجديدة استعدادها لإنهاء الخلاف مع الكويت وترسيم الحدود بينهما[1].

فألفت لجنتان اجتمعتا مرات عدة ، إلا أنهما فشلتا في التوصل إلى نتيجة . ودخل الخلاف بينهما مرة أخرى واستمر مرحلة جمود عشر سنوات . حيث جاءت الأزمة الثانية التي سنتعرض لها في المطلب الثاني وكانت هذه الأزمة تدور حول الخلاف الحدودي بين العراق والكويت .

---

(1) سالم مشكور، نزاعات الحدود في الخليج... معضلة السيادة والشرعية،مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط1،بيروت،1993، ص102 .

المطلب الثاني

الأزمة الثانية

في عام 1973 نشبت الأزمة الثانية بين العراق والكويت، لكنها امتازت هذه الأزمة عن الأزمة الأولى بكون المطالب العراقية هذه المرة هي مطالب حدودية، أي ترسيم الحدود بينهما وليست حول السيادة الكويتية برمتها. وبدأت الأزمة في عام 1973، عندما دخلت القوات العراقية واستولت على مركز الصامتة الحدودي الكويتي وتوغلت القوات العراقية داخل الأراضي الكويتية بعدة كيلومترات، وبالتزامن مع هذا الهجوم،أبلغ العراق الأمين العام لجامعة الدول العربية آنذاك محمود رياض ، بأن العراق سحب اعترافه باتفاق عام 1963 ، ودعا إلى إجراء محادثات عراقية كويتية لبحث مشكلة الحدود .

وتحركت الدول العربية لتفادي الأزمة ومنع تكرار ما حدث عام 1961، فنجحت جهود الدول العربية المكثفة في إنهائها ، وعادت القوات العراقية إلى داخل حدودها . بعدها زار ولي العهد الكويتي بغداد حول تسوية لمشكلة الحدود وترسيمها بشكل واضح .

إلا أن بغداد طالبت المسؤول الكويتي بجزيرتي وربه وبوبيان، مع تغير بسيط في فحوى المطلب، إذ طلب العراق من الكويت بتأجيره الجزيرتين لمدة 99 عاماً، على أن تبقى تحت السيطرة الكويتية، إلا أن المسؤول الكويتي رفض طلب العراق هذا، وعاد دون تحقيق هدفه. لكن استثمرت الحكومة الكويتية الاعتراف العراقي بسيطرتها على الجزيرتين فباشرت ببنائهما وتشديد السيطرة عليهما. وبقى وضع جزيرتي وربه وبوبيان معلقاً وهما تحت سيطرة الكويت واستمر العراق بالمطالبة بهما[1]. وبدأت الزيارات وتبادل الرسائل بين الطرفين بعد أن تحسنت العلاقات بين البلدين . أنظر خريطة رقم (3) .

---

(1) غسان سلامة و(آخرون) ، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي ،ج1، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1989 ، ص66



خارطة رقم (3)

موضع جزيرتي وربه وبوبيان

وفي شباط عام 1973 تكررت زيارة الوفد الكويتي إلى العراق بناء على دعوة موجهة من وزير الخارجية العراقي لإنهاء مشكلة الحدود، وكان الموقف العراقي واضحاً حيث لم يوافق على ترسيم الحدود وفقاً للأسس التي يدعي بها حكام الكويت كون جزيرتي وربه وبوبيان والشريط المقابل لهما يقعان ضمن الأراضي الكويتية[1] .

وبحلول العشرين من آذار من العام نفسه بدأت حدة الأزمة من جديد بين العراق والكويت، فتوترت العلاقة بينهما من جديد عندما قامت الحكومة الكويتية باستغلال انشغال العراق بالعصيان المسلح في شمال العراق، فبدأت بالتوسع بالأراضي العراقية ،مما دفع القوات العراقية إلى إعادة السيطرة على المركز الموجود في الصامتة[2] .

والأزمة تركزت حول مشكلة الحدود البرية والبحرية ، ومسائل التهريب التي تفشت عبر الحدود وطرائق مكافحتها ، ومشروع نقل المياه العذبة من شط العرب إلى الكويت[3] . والمنطقة التي أثيرت الأزمة بسببها تشمل أربعة أقسام ، القسم الأول منها يمتد على طول وادي الباطن ، كون اتفاقية الحدود سمت الوادي خطاً فاصلاً من دون أن تذكر تبعية هذه المنطقة لأي من الطرفين .

والقسم الثاني هو نقطة جنوب صفوان حيث تذكر اتفاقية عام 1932 أن الحدود الكويتية تبدأ بعد ميل واحد من آخر نخلة جنوب صفوان، وهذا ليس تحديداً دقيقاً كون الاعتماد على النخل في التحديد لا يعد وضعاً ثابتاً فهو لا يدوم في نفس المنطقة بمرور الزمن[4]. أما القسم الثالث فهو المتعلق بالمنطقة الممتدة من صفوان وحتى البحر مسافة ثمانية كيلو مترات تقريباً الذي يقع فيه مركز الصامتة الذي تفجرت الأزمة بسببه ، أما القسم الأخير فهو الذي يتعلق بالمياه الإقليمية والمطالبة العراقية بحق استخدام جزيرتي وربه وبوبيان لمناورات أسطوله في مياه الخليج العربي[5] .

---

(1) قسم التوثيق في دار النضال، حرب الخليج (وثائق وحقائق)، ط1،دار النضال، بيروت،1991 ، ص206.

(2) محمد مظفر الادهمي، من موهافي إلى الكويت الطريق إلى حرب الخليج ، مرجع سابق ،ص223 .

(3) د. صلاح العقاد، نزاع الحدود بين العراق والكويت، مرجع سابق ،ص113 .

(4) خالد السرجاني جذور الأزمة بين العراق والكويت، مرجع سابق ،ص16.

(5) د. صلاح العقاد ، نزاع الحدود بين العراق والكويت، مرجع سابق ، 113 .

وبذلك يمكن القول بأن الأسباب نفسها هي التي كانت وراء تفجر الأزمات الحدودية المتكررة بين الطرفين، كون الأساس الذي اعتمد عليه واحداً، وهي الاتفاقيات التي جرت على يد الساسة البريطانيين كانت السبب في إثارة هذه الخلافات .

جرت مباحثات بين الجانبين بعد حادثة الصامتة وذلك خلال الزيارة التي قام الوفد العراقي برئاسة وزير خارجية العراق في نيسان عام 1973، فلم يعترف الجانب العراقي بالرسائل المنسوبة لنوري السعيد عام 1932 ولا بالمحضر الموقع عام 1963، وعاود العراق بالمطالبة بالجزيرتين والساحل المقابل لهما، مقابل ذلك يسمح العراق للكويت بتثبيت الحدود لكل منهما[1].

وحين بدأت الحرب العراقية – الإيرانية في الرابع من أيلول لعام 1980 تعطلت المفاوضات بخصوص ترسيم الحدود مرة أخرى[2]، وتوقفت المباحثات بين العراق والكويت نتيجة لهذه الحرب، وعلى الرغم من ذلك قدمت الكويت دعماً كبيراً إلى العراق على مدى ثمانية سنوات الحرب. صحيح أن الحكومة العراقية مارست ضغوطاً كبيرة للحصول على هذا الدعم، إلا أن الحكومة الكويتية رأت في حاجة العراق إلى الدعم فرصة مؤاتية لإنهاء مشكلة الحدود معه .

وعندما توقفت الحرب في الثامن من آب عام 1988 وجدت الكويت أنه لا بدَّ من استثمار حالة انشغال العراق في الحرب مع إيران لإنهاء مسألة ترسيم الحدود[3] .

وقام ولي العهد ورئيس الوزراء الكويتي ، الشيخ سعد العبد الله ، بزيارة إلى بغداد على رأس وفد كويتي كبير. وكانت مسألة الحدود على رأس قائمة المطالب ، إلا أن الوفد لقي رفضاً من الجانب العراقي حول موضوع ترسيم الحدود الذي ينتقص من حقوقه في اقتطاع أجزاء من أراضيه وعدم حصوله على منفذ مناسب على الخليج .

---

(1) قسم التوثيق في دار النضال،حرب الخليج (وثائق وحقائق)،ط1،دار النضال ، بيروت،1991 ، ص-207 . 206

(2) رسالة وزير خارجية العراق إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، جريدة الثورة العراقية ، ع(7352)، 1990/19 ، ص3 .

(3) وزارة الثقافة والأعلام ، مسألة الكويت ، مرجع سابق ، ص27 .

على أثر ذلك طالب الكويتيون بديونهم المستحقة على العراق والتي تبلغ 37 مليار دولار، وكان العراق يأمل على أقل شي أن تلغي الكويت هذه الديون أو أن تؤجلها لحين أن يستعيد العراق اقتصاده . لا أن تضغط عليه بالمطالبة بديونها .

واستمرت الكويت بهذه المطالبة والضغط عليه هي ودولة الإمارات وذلك بزيادة ضخ النفط عن النسبة المخصصة لهم في الأوبك،وهذا سبب انخفاض سعر برميل النفط من (18-21) دولاراً إلى (11) دولاراً للبرميل الواحد ، مما أضر بعائدات العراق من منتجاته النفطية وأضر بالتالي بالاقتصاد العراقي[1] ، وبخسارة مالية تقدر بحوالي (7-10) مليارات دولار سنوياً .

ومن جهة أخرى تجاوزت الكويت حوالي 42 كيلو متراً من الأراضي الموجودة في حقل الرميلة(3) وقام العراق بعدة محاولات لحل قضية الديون، إلا أن محاولاته لقيت رفضاً من الجانب الكويتي وتم ربطها بمسألة ترسيم الحدود والاعتراف بسيادة الكويت .

وخلال الزيارة التي قام بها أمير الكويت إلى بغداد في أيلول 1989 إقترح الجانب العراقي معاودة البحث في الموضوع وحله بأسلوب أخوي واقترح الجانب الكويتي توقيع معاهدة عدم الاعتداء[2] .

إلا أن ولي العهد الكويتي سعد العبد الله ربط مسألة الديون المترتبة على العراق بمسألة ترسيم الحدود واعترافه بالسيادة الكويتية ، وهذا ما أثاره أيضاً سعد العبد الله في مؤتمر جدة في آب 1990 مع الجانب العراقي لكن هذه المحاولة باءت بالفشل أيضاً بسبب إصرار الجانب الكويتي على تجاهل المطالب العراقية، وعلى أثر ذلك استمرت الأزمة بين الطرفين إلى أن دخلت القوات العراقية الأراضي الكويتية في الثامن من آب 1990 [3] .

---

(1) أحمد سعيد نوفل ،أرضية الصراع العربي في الخليج العربي،مجلة المستقبل العربي ع(150)،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1991 ص93-94 .

(2) محمد حسين هيكل ، مرجع سابق، ص302 .

(3) د. غسان العزي ، مستقبل العراق كمحدد لمستقبل المنطقة ، مجلة شؤون الأوسط ، ع(105) ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، صيف 2008 ، ص131 .

المبحث الثاني

أزمة 1990 وخلفياتها العسكرية

إن تاريخ النزاع العراقي الكويتي قديم يمتد إلى زمن ترسيم الحدود بين البلدين في عهد الانتداب البريطاني، وكانت فترات طويلة تسودها علاقات جيدة من حسن الجوار حتى عام 1961 عندما نادى الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم بأن الكويت هي جزء من العراق وتابعة لمحافظة البصرة الجنوبية، وبعد مدة قام عبد الكريم قاسم بتوقيع محضر لترسيم الحدود بين العراق والكويت عام 1963 [1]. وبقيت بعض المشاكل الحدودية حول جزيرتي وربه وبوبيان حيث يعدها العراق حيوية لأمنه العسكري والاقتصادي، وفي زمن الحرب العراقية الإيرانية قدمت الكويت الكثير من المساعدات المالية للعراق لغرض شراء الأسلحة وغير ذلك، وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية ، قامت الكويت والإمارات بإتباع سياسة إغراق السوق النفطية الذي أدى بطبيعته إلى انخفاض أسعار النفط بما يتراوح بين 11-13 للبرميل الواحد . وبما أن العراق خرج من الحرب مثقلاً بديون باهظة بلغت أكثر من سبعين مليار دولار، والمعروف أن العراق يعتمد في إيراداته المالية على النفط بشكل أساس وعليه تعرض العراق لخسارة مليارات الدولارات بسبب هذه السياسة النفطية من قبل الكويت والإمارات مما أدى إلى اتهامهم بإلحاق الأذى بالعراق من جراء هذه السياسة وبالتالي عدم قدرة العراق على تسديد ديونه الخارجية ،وفي 2 آب 1990 أعاد العراق ليعلن عن طريق رئيسه صدام حسين أن الكويت جزء من دولة العراق وهي تابعة له ولكن هذه المرة ترافق الإعلان مع الاحتلال العسكري، وهكذا دخلت القوات العراقية إلى الكويت واحتلتها ، لتبدأ ثالث واعنف أزمة في تاريخ العلاقات الثنائية[2] .

---

(1) فلاح عبد الحسن عبد أيوب ، العراق بين الحصار والاحتلال وفقاً لإحكام القانون الدولي ، رسالة ماجستير(غير منشورة) كلية الحقوق– قسم الدراسات العليا ، الجامعة الإسلامية في لبنان،2010،ص14.

(2) سالم مشكور ، مرجع سابق ، ص104 .

المطلب الأول

اجتياح العراق للكويت عام 1990

إن ما حصل في الثاني من آب عام 1990 يعتبر بمثابة الكارثة التي اجتاحت منطقة الخليج العربي[1]، وكانت خلافات الحدود هي الذريعة المباشرة لاندلاع الأزمة، عندما قامت المملكة العربية السعودية بوساطة بين العراق والكويت لحل مسألة الحدود بين الطرفين، حيث عقد في هذا الشأن اجتماع عراقي – كويتي في جدة[2] في الأول من آب /أغسطس 1990 . وأبدى رئيس الوفد الكويتي الشيخ سعد العبد الله الصباح، تصلباً شديداً في موقف بلاده حيال الادعاءات العراقية .

وفي وقت لاحق اكتشف الأمر بأن الكويت حصلت على ضمانات من قبل الإدارة الأميركية بعدم قيام العراق بأي إجراء عسكري ضد الكويت،الأمر الذي دفع الوفد الكويتي إلى إبداء تصلب لم يظهر في محاولات الكويت السابقة في حل مشكلة الحدود مع العراق .

أما الجانب العراقي فقد حضر الاجتماع فيما كانت حكومته قد اتخذت قرار الاجتياح العسكري للكويت، بعد نتائج الاجتماع هل هي لصالح العراق وإرضاء الطرفين أم غير ذلك.وأخيرا توقف الاجتماع دون الوصول إلى نتائج مرضية للطرفين فغادر ممثل العراق عزت الدوري عائداً إلى بغداد . وفجر اليوم التالي عبرت القوات العراقية الحدود الكويتية وخلال ساعات احتلت الكويت العاصمة وبقية أجزاء البلاد، وتمكنت حكومة الكويت وأميرها من الفرار إلى السعودية وتأليف حكومة منفى هناك[3] .

دخل العراق إلى الكويت بقيادة الفيلق الثامن(الحرس الجمهوري) المكون من ست فرق، أربع منها مدرعة هي 21 و23 و25 و27 وفرقتان ميكانيكيتان هما الفرقة التاسعة والفرقة العاشرة . وكانت القوات الكويتية غير قادرة على صد هجوم القوات العراقية التي كانت أكثر

---

(1) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، ط1، مؤسسة الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة،1992، ص302 .

(2) أحمد سعيد نوفل ، مرجع سابق ،ص94 .

(3) سالم مشكور ، مرجع سابق ، ص154 .

تمرساً في القتال، لذلك كان من الطبيعي أن تنهار القوات الكويتية بسرعة . وبعد بدء الهجوم بثلاث ساعات ، وصلت القوات العراقية إلى خليج الكويت في منطقتي الجرة والجهراء وبعد خمس ساعات استطاعت القوات العراقية من الدخول إلى عاصمة الكويت . ومع بزوغ ضوء يوم 2 آب /أغسطس 1990 تم إنزال قوات عراقية في العاصمة اتجهت فوراً إلى قصر الأمير في وسمان، إلا أن إعضاء الحكومة وعلى رأسهم الشيخ جابر الأحمد الصباح ، كانوا قد غادروا الكويت نحو السعودية[1] .

في البداية، برر العراق دخول قواته إلى الكويت على أنها استجابة لنداء وجهته قوى وطنية كويتية ، وأعلن عبر إذاعة وتلفزيون بغداد ، تأليف "حكومة الكويت الحرة المؤقتة "دون الإعلان عن أسماء هذه الحكومة . وبعد ذلك بدأ العراق الاتصال بشخصيات كويتية معارضة، معروفة باتجاهاتها القومية ، لتنصيبها في هذه الحكومة. إلا أن هذه الشخصيات رفضت ذلك فأضطر إلى تنصيب عدد من العسكريين ،على رأسهم المقدم علاء حسين الذي ظهر على شاشة التلفزيون يستقبله الرئيس العراقي في بغداد، وهو كويتي من أصل عراقي وفي السابع من آب / أغسطس 1990 أعلن العراق ضم الكويت رسمياً ، في إطار سمي الوحدة الاندماجية الكاملة .

بعد ذلك تدخلت المساعي العربية لحل الأزمة العنيفة إلا أنها باءت بالفشل[2]، وادعى العراق بأن هذا الضم تم بناء على طلب من " الحكومة الحرة المؤقتة " لكون الكويت فرعاً من العراق الأصل بحسب ما جاء في البيان العراقي، والحقيقة أن ضم الكويت وما رافقه من عودة الحديث عن الحق التاريخي للعراق نقل الخلاف الحدودي مرة أخرى من مجرد خلاف على مناطق حدودية وجزر[3] ، إلى مطالبة بكامل الأرض الكويتية بعدما ظلت خلافاً حدودياً منذ عام 1963 .

---

(1) سالم مشكور ، نزاعات الحدود في الخليج...معضلة السيادة والشرعية، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق،ط1، بيروت، 1993، ص154.

(2) أحمد سعيد نوفل ، مرجع سابق ، 94

(3) حرب الخليج (وثائق وحقائق) ، مرجع سابق ، ص206-207 .

منذ بدء الأزمة بادرت إطراف عربية بتحركات سريعة لتطويقها ولاسيما جامعة الدول العربية. لكن هذه الجهود لم يكن لها تأثير على تفادي الأزمة العراقية الكويتية لأسباب كثيرة، منها تردي الوضع العربي وعدم امتلاكه عناصر التأثير[1] .

وأيضاً الإعداد العالمي لإتمام الغزو وجعله أمراً واقعاً . يضاف إلـــى هـــذه الأســـباب والذي يكون أهمها " أطراف دولية " العمل على الحـــؤول دون نجـــاح الجهـــود العربيـــة أو الإقليمية لمعالجة الأزمة. في المقابل نرى أن التحرك الدولي أتخذ طـــابع الـــسرعة والدقـــة والإعداد العسكري والتقني، وأخذه في الحسبان مسبقاً، وهو ما يعيدنا إلى موضوع التحريـــك الخارجي واستغلال الدول الكبرى لإشعال فتيل مشاكل الحدود، لتحقيق مـــصالحها الإقليميـــة والدولية ، وقد جرى الحديث ، وكتب كثيراً عن دفع الإدارة الأميركية للحكومة العراقية باتجاه احتلال الكويت. وأهم مؤشر يورد في هذا السياق الحديث الذي دار بـــين ســـفيرة الولايـــات المتحدة الأميركية ابريل غلاسبي والرئيس العراقي صدام حسين . في 25 / 7 / 1990 فـــي بغداد وقد قالت له: (بحسب النص الذي وزعته وكالة الأنباء العراقيـــة ونـــشرته الـــصحف العراقية) : ((ليس لنا رأي في شأن الصراعات العربية – العربية ، مثل خلافـــات الحـــدود بينكم وبين الكويت... إن الرئيس بوش لا يعتزم إعلان حرب اقتصادية ضد العراق)) .

وأيضاً شهادة وزير الدفاع الأميركي ريتشارد تشيني أمام مجلس الشيوخ الأميركي فـــي يوم الثاني عشر من أيلول / سبتمبر عام 1990 التي قـــال فيهـــا ((أن الولايـــات المتحـــدة الأميركية رصدت الحشود العراقية الضخمة على حدود الكويت قبل عملية الاجتياح)) وهـــذا يدل بوضوح على دور الإدارة الأميركية في دفع العراق على اجتياح الكويت. ففي 23 أيلول/ سبتمبر 1990 نشرت صحيفة لوس أنجلس تايمس تحقيقاً نسبت فيه إلى مسؤولين أميـــركيين قولهم ((أن الولايات المتحدة قد علمت أن القوات العراقية أجرت مناورات لمدة سنتين علـــى الأقل استعداداً لهجومها على الكويت[2]، وذلك بمقتضى خطة كانت تهدف في النهاية إلى غزو حقول النفط في شرق السعودية)).

---

(1) بطرس بطرس غالي، الدبلوماسية العربية في مواجهة المنازعات الإقليمية ، مجلـــة الـــسياسة الدوليـــة، ع(32)، مؤسسة الأهرام للنشر، القاهرة، نيسان،1973، ص23 .

(2) سالم مشكور ، مرجع سابق ، ص157 .

من هنا نرى أن تعامل الإدارة الأميركية مع الأزمة منذ بدايتها ، لا يدل على أنها فوجئت بها، فقد سارع الرئيس الأميركي جورج بوش إلى إدانة الغزو ، كما أعلن تجميد الودائع المالية والممتلكات الكويتية العراقية في الولايات المتحدة. وطالب الاتحاد السوفياتي بوقف تسليم العراق أية أسلحة قد تكون في طريقها إليه .

كما أصدر الرئيس الأميركي بوش في اليوم الأول للغزو ، أوامره لسفن حربية أميركية عدة بالتوجه إلى منطقة الخليج . فعندما أرسلت أميركا جيشها للجزيرة العربية غداة الغزو العراقي للكويت عام 1990 [1] ، تحركت الولايات المتحدة من خلال الأمم المتحدة لاستصدار قرارات من مجلس الأمن الدولي[2]، لإدانة الغزو العراقي والمطالبة بالانسحاب من الكويت وفرض المقاطعة الاقتصادية على العراق قرار(1990/661)، وعدم الاعتراف بضم الكويت قرار (662 /1990)، وفرض الحصار البحري قرار(1990/665)، والحصار الجوي (1990/670) كما كشفت الإدارة الأميركية تنسيقها مع الاتحاد السوفياتي ، فزار وزير خارجيتها موسكو في اليوم التالي للغزو ، ليصدر بياناً مشتركاً بإدانة الغزو . ثم كانت القمة الأميركية – السوفياتية في هلسنكي (10 أيلول/ سبتمبر1990). كل هذا يدل على أن الولايات المتحدة الأميركية لها مخطط مسبق لهذا الغزو ولوضع العراق في الشرك من أجل توسيع مصالحها الإستراتيجية في المنطقة والسيطرة على زمام الأمور في منطقة الخليج، والنتيجة واضحة حصد الفلاح ثمار الأرض التي استولى عليها .

(1) د. غسان العزي ، سقوط النظرية الأمنية التقليدية ، مجلة شؤون الأوسط ع (105) مركز دراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ، شتاء 2002 ، ص35 .

(2) سالم مشكور، مرجع سابق ، ص157 .

المطلب الثاني

الموقف الدولي من غزو العراق للكويت

منذ اللحظات الأولى للاجتياح العراقي للكويت كـــان واضـــحاً النـــشاط المحمـــوم للدبلوماسية الأميركية ضد الاجتياح العراقي، ولهذا استعانت الولايات المتحدة الأميركية بالأمم المتحدة لاتخاذ إجراءات صارمة بحق العراق، وهكذا أصدر مجلس الأمن عدة قرارات جائرة ضد العراق منها قرار 661 /1990 يدعو إلى فرض عقوبات اقتصادية على العراق تتمثـــل بالحظر على الأسلحة والصادرات. وقد امتنعت كل من سوريا واليمن عن التصويت على هذا القرار[1] .

وبعد أن أعلن العراق ضمَّ الكويت[2] إلى العراق الأصل أصدر مجلس الأمن قـــراره الرقم 1990/662 الذي ينص على ((أن ضم العرق للكويت يعتبر ملغياً وغير معترف بهـــذا الضم)) ويدعوا القرار المجتمع الدولي إلى عدم الاعتراف بضم الكويت .

واصلت الولايات المتحدة الأميركية اتصالاتها لتنفيذ مشروعها الذي يهدف إلى تـــشديد الحصار على العراق حتى أصدر مجلس الأمن قـــراره 665 / 1990 بأغلبيـــة 13 صـــوتاً وامتناع كل من اليمن وكوريا عن التصويت . حيث أجاز هذا القرار للدول التـــي تحـــتفظ بقوات عسكرية في منطقة الخليج _ وكانت هذه الدول قبل صدور القرار محشدة جيوشها في منطقة الخليج _ وأجاز لها القرار ما يناسب من تدابير وبحسب الضرورة لفرض الحظر على العراق . فسرت الدول الغربية هذا القرار بأنه يسمح باستخدام الحد الأدنى من القـــوة بينمـــا رفضت الصين ذلك .

كما نسقت واشنطن مع حلفائها الغربيين تنسيقاً سياسياً وعسكرياً تجاوز إدانـــة الغـــزو والجهد الدولي لفرض عقوبات اقتصادية على العراق،حيث أرسلت أغلبية الـــدول الأوروبيـــة وفي مقدمتها بريطانيا وفرنسا وحداتها العسكرية إلى منطقة الخليج[3].

---

(1) السفير ، بيروت ، 1990/8/7 .

(2) النهار، بيروت ، 1990/8/10 .

(3) سالم مشكور ، مرجع سابق ، ص157 .

أجرت الإدارة الأميركية اتصالاتها مع المملكة العربية السعودية حول إرسال القوات الأميركية إلى الخليج لمواجهة القوات العراقية في الكويت، كما تمركزت قوات برية مع تجهيزات ميدانية في السعودية ودول خليجية أخرى . أما الجهد العربي فلم يستطع التأثير في مجرى الإحداث ، إذ أرسلت بعض الدول العربية قوات عسكرية إلى مسرح الأحداث خضعت لإشراف القيادة العسكرية العليا التي كانت كلها تحت القيادة الأميركية . ودعا جيمس بيكر وزير الخارجية الأميركية إلى مقاطعة العراق دولياً وتحدث عن الخيار العسكري ضد بغداد .

ويبدو أن تطبيق الحظر الاقتصادي والجوي البحري ضد العراق أقنع القيادة العراقية بجد الموقف الأميركي ضد العراق وأنه ليس سيناريو شكلي لا يصل إلى درجة التنفيذ ، لذلك لجأت بغداد إلى تحدي القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، وأصرت على الاحتفاظ بالكويت التي أطلقت عليها اسم المحافظة التاسعة عشر، بعد إجراء تغييرات إدارية وسكانية عليها.

وقد دعت موسكو بغداد إلى الانسحاب من الكويت[1]، وبعد توافد الحشود في المنطقة أعلنت موسكو رفضها لاستخدام القوة ضد العراق رغم أنها تحمل بغداد مسؤولية التسبب في حشد الأساطيل الذرية[2] .

وكان من حلقات التحدي العراقي لقرارات الأمم المتحدة والجهود الأميركية والحليفة ، التي اكتسبت اسم (الشرعية الدولية) هو لجوء الحكومة العراقية إلى احتجاز الرهائن من رعايا الدول الغربية من الذين كانوا في العراق والكويت، هذا الموقف فجر أزمة كبيرة و إربك حسابات الدوائر، حينها أصدر مجلس الأمن الدولي قرار 664/ 1990 جرى تأكيده في القرارات اللاحقة[3].

لكن الأزمة سرعان ما حلت وأفرج العراق عن الرهائن وسط تحليلات متباينة، أهما أن القيادة العراقية حصلت على تأكيدات بأن التصعيد لن يبلغ مرحلة المواجهة العسكرية، وهي التأكيدات التي كشف المسؤولون العراقيون أنهم ظلوا يتلقونها من إطراف دولية كثيرة وفي مقدمتهم الاتحاد السوفياتي . بل أنهم أكدوا في ما بعد أن الحوار الذي جرى بين وزير

---

(1) الحياة ، بيروت ، 1990/8/4 .

(2) السفير ، بيروت ، 1990/9/24 .

(3) سالم مشكور ، مرجع سابق ، ص157 .

الخارجية الأميركي جيمس بيكر ووزير الخارجية العراقي طارق عزيز خلال لقائهما في جنيف في التاسع من كانون الثاني/ يناير1991 تضمن بحسب الرواية العراقية إيحاء أميركياً بعدم التهديد بالضربة العسكرية .

وبالرغم من القرارات الدولية فإن الأمين العام للأمم المتحدة خفيير دي كويار قال بأن الحرب ضد العراق لم تكن دولية . لاسيما وأن قائد قوات التحالف الجنرال شواز كوف ، لم يرتد قبعة زرقاء .

يعتبر البعض أن الفترة ما بين الاجتياح في آب 1990 وعملية عاصفة الصحراء في كانون الثاني 1991 ، كانت فرصة للحلول السلمية وتسوية الوضع بالطرق الدبلوماسية، لكن الحقيقة أن الإدارة الأميركية كانت متشددة ضد أية تسوية .

فقد أوعز الرئيس العراقي صدام حسين عبر قنوات الاتصال باستعداده للانسحاب مقابل منفذ على البحر، وسيطرته على حقل الرميلة وتسوية عملية كوتا ، أنتاج النفط(1) .

استمر التصعيد السياسي وراح المزيد من القوات الأميركية والغربية تصل إلى الخليج ، فيما تصاعدت لهجة التهديد بالخيار العسكري حتى أصدر مجلس الأمن قرار 678 الذي منح فيه العراق مهلة تنتهي في 15 كانون الثاني/ يناير 1991، لتنفيذ القرارات الأحد عشر التي أصدرها مجلس الأمن من قبل . وبغير ذلك فإن مجلس الأمن يأذن للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت بأن تستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ القرار 660 وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة(2) .

وقد كان هذا النص تفويضاً باللجوء إلى الحل العسكري. وقبل صدور القرار عززت القوات الأميركية والبريطانية، وبقية القوات الحليفة ، بالمشاة والدروع والطائرات ، كما

---

(1) فايز علي مطر ، جامعة الدول العربية وتسوية النزاع الحدودي الكويتي – العراقي ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والإدارية والدبلوماسية – قسم العلاقات الدولية الإدارية و الدبلوماسية ، الجامعة الإسلامية في لبنان ، 2007 .

(2) سالم مشكور ، مرجع سابق ، ص158 .

أطلقت أميركا ثلاثة أقمار اصطناعية للرصد والتصوير والاستماع والتنصت على جميع الأهداف والاتصالات العراقية .

كما نظمت الإدارة الأميركية حملة سياسية ونفسية على الصعيد العالمي للإيحـاء بـأن انتصار ما سمي (الشرعية الدولية) ضد العراق سيوفر الفرصة لحل كل النزاعات والمـشاكل المستعصية في المنطقة .

وبالرغم من تدخل جامعة الدول العربية إلا أنه لم يكن هناك موقف فعلي للجامعـة إزاء الأزمة بسبب التصعيد السريع لها[1] ، وأيضا أخذ زمام المبادرة من قبل مجلس الأمن الذي لم يترك مجالاً لأي حل تفاوضي في أطار عربي أو غير عربي .

في اليوم السابع عشر من كانون الثاني / يناير 1991 بدأ القصف الجوي لقوات الحلفاء ضد المواقع العسكرية والاقتصادية في العراق . وفي الليلـة الأولـى قـصفت الطـائرات العاصمة بغداد وسائر المدن العراقية بمئات الأطنان من القنابل،كما تعرضت القوات العراقية في الكويت لقصف مستمر ومكثف .

وفي24 شباط / فبراير 1991، بدأت العمليات البرية على محـاور عـدة ، وأخـذت القوات العراقية المتبقية في الكويت تعاني انهياراً في المعنويـات بالإضـافة إلـى الجـوع والعطش وانقطاع الاتصال بالقيادة وكانت طائرات الحلفاء تقصف الجنـود المنـسحبين مـن الكويت إلى العراق الأمر الذي أدى إلى قتل أعداد كثيرة منهم على طريق الكويت – البصرة الرئيسي .

أما الهجوم الرئيسي فقامت به القوات الأميركية عبر الحدود العراقية ، باتجاه محافظـة الناصرية جنوب العراق . وعلى الرغم من أن العراق أعلن عبر الإذاعـة فـي 26 شـباط /فبراير 1991 ، بانسحاب القوات العراقية من الكويت فقد ظلـت قـوات الحلفـاء تقـصف تجمعات القوات العراقية في البصرة[2] .

---

(1) عمـر عـز الرجـال ، جامعـة الـدول العربيـة ومنازعـات الحـدود العربيـة،مجلـة الـسياسة الدولية،ع(111)،مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع،القاهرة،1993 ، ص205 .

(2) سالم مشكور ، مرجع سابق ، ص159 .

وفي الثاني والعشرين من شباط أعلن مندوب العراق في الأمم المتحدة قبول بغداد قرارات مجلس الأمن الاثني عشر، من دون شروط وفي اليوم نفسه أعلن الرئيس الأميركي جورج بوش بتعليق القتال. لكن الحرب ظلت سارية، إذ أصدر مجلس الأمن في الثاني من آذار/مارس 1991 القرار رقم 686 الذي حدد شروط وقف أطلاق النار، فبعد توقف العمليات القتالية بين دول التحالف والعراق أوفد الأمين العام للأمم المتحدة برئاسة وكيله مارتي هستاري لدراسة الوضع الإنساني في العراق ، وقدمت البعثة تقريرها في 2 آذار / مارس 1991 الذي رفعه إلى مجلس الأمن[1]، وفي 3 آذار /مارس 1991 جرى الاتفاق بين قيادات الحلفاء والقيادة العراقية على وقف موقت لإطلاق النار ،وعندما اتفق الحلفاء والقيادة العراقية على وقف أطلاق النار الموقت أنما كان القرار من قبل مجلس الأمن تحسباً لما يحصل لاحقاً الذي له الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يراه ضرورة لاتخاذ من الإعمال لحفظ السلم والأمن الدوليين وأعادته إلى نصابه[2] .

وفي اليوم نفسه أصدر مجلس الأمن قراره687 ، الذي ينص على وقف أطلاق النار الدائم في الخليج .

وفي 7 نيسان / ابريل 1991 أعلن العراق قبوله بالقرار 687 ، فسجل مجلس الأمن في 11 نيسان قبول العراق بالشروط الموضوعية لوقف أطلاق الحرب بشكل رسمي وسرى مفعول وقف الحرب وخلال أيام بدأ تنفيذ تلك الشروط الموضوعية وأهمها تدمير مخزون العراق من الأسلحة الإستراتيجية وحظر تصدير الأسلحة إليه ، وإلزامه دفع غرامات الحرب، وهي تشمل

الخسائر الكويتية وخسائر الدول الأخرى ونفقات الحرب ضده وخسائر الإفراد والشركات المتضررة من جراء احتلاله الكويت . وهذا يعني بقاء العراق مكبلاً لعشرات السنين .

---

(1) وزع التقرير بموجب الوثيقة S/22366 .

(2) د. حسن الجلبي، مبادئ الأمم المتحدة وخصائصها التنظيمية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، بغداد، 1970 ، ص47 .

وعلى الصعيد الإقليمي ، فقد انتهت الحرب إلى تعزيز الوجود عموماً ، والأميركي بشكل خاص في منطقة الخليج.وعقد اتفاقيات ثنائية بين دول الخليج من جهة وبين أميركا ودول غربية أخرى من جهة ثانية تتعهد فيها الأخيرة من بقاء قوات لها في المنطقة .

أما على الصعيد الدولي ، فقد كانت الحرب أول اختبار لأميركا لدورها المنشود في النظام العالمي الجديد القائم على القطب الواحد بدلاً من نظام ثنائي القطبية الذي كان قائماً قبل تفكك الاتحاد السوفياتي .

فعلى الرغم من إنهاء الحرب التي كانت تحت عنوان إنهاء الاحتلال العراقي للكويت إلا أنه لم تنه مشكلة الحدود المستعصية التي هي سبب أثارة الأزمة فقد قامت اللجنة الدولية ، المؤلفة على أساس القرار 687 برسم الحدود العراقية الجديدة بعد اقتطاع أجزاء كبيرة من الأراضي العراقية قبل الترسيم الأخير بما فيها حقول النفط في منطقة الرميلة فلم يقبل العراق بالترسيم القسري، وغاب ممثله عن اللجنة وبعد عامين من الاحتلال عاد العراق مرة أخرى إلى المطالبة بالكويت كلها حيث بدأت وسائل الإعلام تركز على (الحق التاريخي) للعراق وتبعية الكويت للعراق الأصل[1]، ويمكن القول أنه من الواضح للعيان أن مشكلة الحدود العراقية الكويتية لا تزال جمراً تحت رماد قد يجري تأجيجها في وقت أخر .

(1) سالم مشكور ، نزاعات الحدود في الخليج...معضلة السيادة والشرعية،مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق،ط1، بيروت،1993، ص160 .

الفصل الثاني

مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية في تسوية النزاع الحدودي بين العراق والكويت

لا شك في أن التغيرات الكبيرة التي حدثت في الوضع القانوني للعراق تبدأ من عـــام 1990 حيث أحداث الكويت التي جعلت العراق يقع تحت طائلة الفصل السابع من ميثـــاق الأمم المتحدة الذي يسمح لمجلس الأمن من اللجوء إلى التدابير غير العسكرية والعسكرية بحق العراق خصوصاً عندما اجتاح العراق الكويت مطالباً بحقوقه الشرعية التي تجاوزت عليهـــا الكويت منذ عام 1961 وحتى عام اجتياح العراق للكويت وكانت جميع الأسباب تدور حـــول موضوع الحدود بينهما أما بالنسبة لدور جامعة الدول العربية فقد كان الرأي الـــسائد عنـــد إنشائها ، متأثراً بعصبة الأمم ، وأهمية القانون الدولي ودور الهيئات الدولية في اللجوء إلـــى القضاء الدولي، لذلك رأت الدول العربية، أن تسوية أي خلاف يمكن حله عن طريق المقاضاة . لذا فأن من المناسب البحث في هذا الموضوع في مبحثين نخصص المبحث الأول منه بدور مجلس الأمن في ترسيم الحدود بين العراق والكويت أما المبحث الثاني فيتخصص فـــي دور جامعة الدول العربية واللجنة الدولية في تسوية النزاع الحدودي بين العراق والكويت .

المبحث الأول

دور مجلس الأمن في ترسيم الحدود بين العراق والكويت

صدر مجلس الأمن مجموعة من القرارات حول الأزمة التي نـشبت بـين العـراق والكويت منذ الثاني من أب عام 1990 وحتى كانون الأول عـام 1993 ، وبلـغ مجمـوع القرارات 21 قراراً والقرارات التي تطرقت إلى موضوع الحدود هي تبدأ بقرار 660 و687 و773و833 [1] ، وأول قرار يصدر بعد غزو القوات العراقية الكويت هو قرار660 المتخـذ في الجلسة رقم(2932) لمجلس الأمن التي عقدت في 2 أب 1990 أي بعد أحدى عشر ساعة فقط الذي أدان فيه الغزو العراقي للكويت .

وكان هذا التحرك السريع لمجلس الأمن يدعو إلى القول ، بأن مجلس الأمن قـد أخـذ زمام المبادرة ليسد الطريق أمام أي حل تفاوضي أو دبلوماسي بين العراق والكويت.

وقد نصت الفقرة الثانية من القرار أنفاً "يطالب المجلس أن يسحب العراق قواته فـوراً ودون قيد أو شرط إلى المواقع التي كانت تتواجد فيها في 1 من أب 1990[2]، أي إلى النقطة الحدودية التي كانت بينهما من دون اعتراف رسمي – قبل تفجر الأزمة في الثـاني مـن أب 1990 .

نصت فقرته الثالثة على دعوة الطرفين لحل الخلافات بينهما عن طريق التفاوض[3]، ولأن الحدود كانت أحد مسببات الخلاف كان لا بد على المجلس أن يلتزم هو نفسه بأن يدعوا الطرفين من أجل حل الخلاف بينهما عن طريق المفاوضة إلا أنه تجاوز ذلك بإصداره القرار 687 الذي ينص على أن تحل مسألة الحدود بينهما عن طريق لجنة تابعة للأمم المتحدة .

---

(1) ينظر: بطرس بطرس غالي ، الأمم المتحدة والنزاع بين العراق والكويت 1990-1996، سلسلة الكتب الزرقاء ، المجلد التاسع ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 1996 ، ص16

(2) الفقرة 2 من قـرار مجلـس الأمـن (1990/660) ، 2 أب 1990 ، وثيقـة مجلـس الأمـن رقـم S / RES / 660 (1990)، 2August .

(3) الفقرة الثالثة من قرار مجلس الأمـن 660 / 1990 ، 2 أب 1990 ، وثيقـة مجلـس الأمـن رقـم S / RES /660 (1990)، 2 August .

ونجد أن جميع القرارات التي أتخذها مجلس الأمن تنطوي تحت الفصل السابع الــذي يحمل عنوان (المادة التاسعة والثلاثون من ميثاق الأمم المتحدة) ، ومما ساعد المجلس على إصدار مثل هذه المجموعة من القرارات في مدة وجيزة إضافة إلى أنها اتخذت تحت هــذا الفصل من الميثاق ، في التغيرات الحاصلة في العلاقات الدولية[1] ، ورجحان كفة الولايــات المتحدة وهيمنتها على المجلس فهي لم تعد عضواً من بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وإنما انفردت بمركز مسيطر بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتلاشي تأثيره في العلاقات الدولية، حيث أنها لم تستطيع أن تتخذ مثل هذه الإجراءات أيام القطبية الثنائيــة ووجــود الاتحــاد السوفياتي كقوة منافسة للولايات المتحدة ففي تلك المدة لم يتخذ مجلــس الأمــن مثــل هــذه الإجراءات في حالات مماثلة مثال ذلك احتلال الأراضي الفلــسطينية مــن قبــل الكيــان الصهيوني عام 1967 وغزو مصر من قبل كل من بريطانيا وفرنسا والكيان الصهيوني عام 1956 واجتياح الكيان الصهيوني لجنوب لبنان عام 1982 [2] .

وبإصداره لتلك القرارات قد ابتعد مجلس الأمن عن ميثاق الأمم المتحدة لأنــه أغفــل واجبه في حفظ السلم والأمن الدوليين الذي يمليه عليه الميثاق ، حيث كان من الواجب عليه أن لضمان هذا السلم والأمن ضماناً لتنفيذ قراراته الملزمة بالوسائل الدبلوماسية والسياسية قبــل اللجوء إلى القوة العسكرية .

وعندما أتجه مجلس الأمن في قراراته إلى الفصل السابع لم يكن اعتباطياً حيث كــان يهدف من وراء ذلك ، تشديد القبضة على العراق باتخاذه التدابير العسكرية ضد العراق ، بينما كان يتعين عليه أن يبدأ بالفصل السادس وهو حل النزاعات بالطرق الــسلمية، فكــان قرار مجلس الأمن 678 لسنة 1990، أن يأذن لقوات التحالف ضد العراق باستخدام كافــة الوسائل لإخراج القوات العراقية من الكويت، بالرغم من أن هناك أمكانية لحل الأزمة حــلاً سياسياً ووفقاً لنصوص ميثاق الأمم المتحدة .

---

(1) محمد عبد الله الدوري ، قرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بأزمة الخليج ، بحث في كتاب (القــانون الدولي وأزمة الخليج) ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد ، 1992 ، ص13.

(2) محمد عبد الله الدوري ، مرجع نفسه، ص30 .

واستخدام القوة ضد العراق أمر يحدث أول مرة في تاريخ المنظمة الدولية ، وقد تجاوز الهدف الذي صدر من أجله وهو إخراج القوات العسكرية العراقية من الكويت إلى إعلان حرب على العراق ودخول القوات العسكرية المتحالفة داخل أراضية وليس هدفها إخراج القوات العراقية من الكويت فقط وإنما تدمير قوته العسكرية والاقتصادية وإرهاب الشعب العراقي من خلال القصف الذي قامت به قوات التحالف على السكان المدنيين في العراق إضافة إلى فرض الحصار الاقتصادي[1] .

وكان المستفيد من وراء ذلك الولايات المتحدة والدول الأوربية من السيطرة على منابع النفط في منطقة الخليج والسعودية[2] .

والسؤال الذي يخطر في الذهن لماذا لم نحل الأزمة في إطار الجامعة العربية كون أحدا أسبابه هو نزاع حول الحدود ، وأن تتخذ موقفاً أكثر جدية ؟

فبالرغم من أن كلاً من العراق والكويت قدما مذكراتهما إلى الأمين العام للجامعة العربية أنه لم يكن هناك موقف فعلي للجامعة إزاء الأزمة بسبب التصعيد السريع لها، وأيضاً اخذ زمام المبادرة من قبل مجلس الأمن الذي لم يترك مجالاً لأي حل تفاوضي في إطار عربي أو غير عربي .

أن هذا القول لا يسوغ عدم فاعليتها في احتواء مثل هذه الأزمات. أما بسبب القصور في الإطار القانوني لتسوية المنازعات العربية عامة وبالتالي منازعات الحدود في ميثاق الجامعة العربية ، أو أن الحساسية الشديدة التي تظهر عند المحاولة لمعالجة نزاع حدودي معين بين الدول العربية هي التي تمنع من أن يكون للجامعة العربية دوراً أكثر فاعلية[3] .

---

(1) محمد عبد الله الدوري ، قرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بأزمة الخليج بحث في كتاب(القانون الدولي وأزمة الخليج)، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1992 ، ص30 .

(2) مرجع نفسه ، ص27 .

(3) عمر عز الرجال، جامعة الدول العربية ومنازعات الحدود العربية، مجلة السياسة الدولية،ع(111)، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع ، القاهرة، 1993 ، ص205 .

وبإصدار مجلس الأمن قرار 687 في نيسان 1991 ، الذي وضع شـروط قـوات التحالف لوقف العمليات الحربية ضد العراق ، والذي تضمن شروطاً غاية في الصعوبة في مختلف الموضوعات – وهي عادة الشروط والقيود التي تضعها الدول المنتـصرة فـي الحروب على الدول الخاسرة – منها مسألة ترسيم الحدود من جانب مجلس الأمن ، وإنـشاء لجنة تابعة للأمم المتحدة للقيام بهذه المهمة[1] . يكون مجلس الأمن قد تسلم الدور كاملاً ولـم يترك أي تدخل عربي لحل الأزمة .

ضمن اختصاص الدول العربية صاحبة الشأن ، ولم تشهد العلاقات الدولية ومنـذ أن وجدت الدول القومية قيام منظمة دولية نيابة عن الدول نفسها ومن غير تفويض من قبلها بالتدخل في ترسيم حدودها[2].

وفي حالة حدوث نزاعات حول الحدود يمكن حلها بالوسائل السلمية،وفي حالـة عـدم نجاحها تحال القضية إلى هيئة قضائية أو هيئة تحكيم دولية أي تحل بالوسائل القضائية ويكون ذلك باتفاق إطراف النزاع ، وموضوع النزاع العراقي – الكويتي أحد جوانبه هـو نـزاع على الحدود فكان بإمكان مجلس الأمن أن يدعوا الطرفين أن يحيلا النزاع إلى محكمة العـدل الدولية وفقاً للمادة 36 من ميثاق الأمم المتحدة .

إلا أننا نجد أن أساس ترسيم الحدود قد تم بموجب قرار صدر عن مجلس الأمن وهو قرار سياسياً وليس قضائياً ، ذلك هو القرار المرقم (687) المتخذ في الجلسة (2981) التي عقدت في 3 نيسان 1991 حيث نص من بين مسائل عدة على مایاتي :

1- أن يحترم العراق والكويت حرمة الحدود الدولية وتخصيص الجزر على النحو المحـدد في " المحضر المتفق علية بين دولة الكويت والعراق بـشأن اسـتعادة العلاقـات الوديـة والاعتراف والأمور ذات العلاقة " الذي تم توقيعه في بغـداد فـي 4 تـشرين الأول 1963 لممارسة سيادتها ، وسجل هذا المحضر لدى الأمم المتحدة ونشرته الأمم المتحدة في الوثيقـة 7063 ، الأمم المتحدة مجموعة المعاهدات 1964 .

---

(1) د. ضاري رشيد الياسين ، مدى شرعية قرارات مجلس الأمن ضد العراق ، (بحث) غير منشور ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، 1995، ص112.

(2) وثيقة مجلس الأمن رقم S/22457 .

2- يطلب من الأمين العام اتخاذ ما يلزم من ترتيبات مع العراق والكويت لتخطيط الحدود بينهما مستعيناً بالمواد المناسبة وبما فيها الخريطة الواردة في وثيقة مجلس الأمن S/22412، وأن يقدم إلى مجلس الأمن تقريراً عن ذلك خلال شهر واحد .

3- يقرر أن يضمن حرمة الحدود الدولية المذكورة آنفاً وأن يتخذ جميع التدابير اللازمة حسب الاقتضاء لتحقيق هذه الغاية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة .

وأبدى العراق موافقته على القرار برغم الانتقادات لما جاء في بنوده[1] ، وهذه الموافقة جاءت نتيجة الضغط باستخدام القوات العسكرية ضده ، وتشديد العقوبات الاقتصادية والعسكرية وهي موافقة مشوبة بعيب الإكراه التي تبطلها قانوناً .

أما الكويت فعدت صدور هذا القرار إعمالاً للشرعية الدولية ولميثاق الأمم المتحدة [2]. ووفقاً للقرار آنفاً تم أنشاء لجان تابعة للأمم المتحدة وهذه اللجان هي :

1- اللجنة التابعة للأمم المتحدة لتخطيط الحدود الدولية بين العراق والكويت وفقاً للمحضر المتفق علية بين الدولتين ، الذي تم توقيعه في 4 تشرين الثاني 1963 وتم تسجيله لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة [3] .

2- بعثة الأمم المتحدة للمراقبة بين العراق والكويت وتتضمن ولايتها مراقبة الممر المائي (خور عبد الله) الواقع بين العراق والكويت والمنطقة المنزوعة السلاح الممتدة عشرة كيلو مترات أي (6أميال) في داخل الأراضي العراقية ، وخمسة كيلو مترات (3أميال) داخل الكويت ، لردع الانتهاكات صغيرة النطاق للحدود ، من خلال وجودها في هذه المنطقة ومراقبتها لها ، ولمراقبة أي أعمال عدوانية أو غير ذلك من الأعمال تصدر من إحدى الدولتين على الأخرى .

---

(1) وثيقة مجلس الأمن رقم S/ 22432 .

(2) قرار مجلس الأمن687/ (1991)،3 نيسان 1991،وثيقة مجلس الأمن رقم (1991) S/RES/687,3April.

(3) الفقرة الثالثة من قرار مجلس الأمن687/ (1991)،3 نيسان 1991،وثيقة مجلس الأمن رقم (1991) S/RES/687,3April.

3- اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة للأشراف على أسلحة التدمير الشامل العراقية[1] .

4- لجنة الأمم المتحدة للتعويضات لإدارة صندوق دفع التعويضات[2] .

وعملاً بالفقرة الثالثة من القرار (687) قام الأمين العام للأمم المتحدة بإعـداد تقريـر ليقدمه إلى مجلس الأمن حول موضوع ترسيم الحدود بموجب التخويل الذي يمنحه إياه ، وهذا التقرير يتضمن تفاصيل عن تشكيل اللجنة ونظامها الداخلي ومهامهـا والاختـصاصات التي تضطلع بها.

المطلب الأول

ترسيم الحدود بين العراق والكويت بعد العدوان على العراق

لقد استقر في نطاق العلاقات بين الدول ، وعلى صعيد القانون الدولي، خلال القرون الثلاثة المنصرمة ، في ما يخص الحدود بين الدول، مبدأ أساس، وهو تعيين الحدود وتحديدها، يخضع لاتفاق الدول ذات العلاقة، إذ إن الاتفاق هو الذي يحقق استقرار الحدود، ويقضي على ظاهرة النزاعات الحدودية .

ولم يشهد تاريخ العلاقات الدولية،أن جرى فرض للحدود بين الدول من جانب جهـة أو طرف خارجي ، إلا في حالات استثنائية ، وهي الحالات التي تعقب الحروب ، فتقوم الدول المنتصرة من خلال ما يسمى بتسويات الحرب " معاهدات السلام " بإعادة رسـم الخارطـة السياسية لبعض الدول المنتصرة . الأمر الذي يؤدي في ما بعد إلى نشوب حروب أخرى .

---

(1) الفقرة التاسعة من قرار687/(1991)،وللمزيد من التفاصيل عن هذه اللجنة ينظر: وثيقة مجلس الأمـن رقم(S/25970) 18 حزيران 1991؛ إسراء شريف جيجان الكعود ، لجنة الأمم المتحـدة الخاصـة بنـزع أسلحة التدمير الشامل العراقية ، أطروحة دكتوراه (غير منشوره) ، كلية العلوم الـسياسية ، جامعـة بغـداد . 2001

(2) الفقرة 19 من قرار 687/ (1991) ، للمزيد من التفاصـيل ينظـر: وثـائق مجلـس الأمـن رقـم (S/22339)2 أيار 1991؛ S/ AC. 26/1992/10/ 26 حزيران 1992.

وفي عهد التنظيم الدولي، وتحديداً الأمم المتحدة، ظل مبدأ الاتفاق على الحدود مستقراً وترسخ في نطاق العلاقات الدولية ، ولم تتدخل الأمم المتحدة بصورة مباشرة لرسم أو فرض الحدود بين دولتين أو أكثر من أعضائها .

ولكننا نلحظ ظهور سابقة خطيرة ، بعد الاختلالات العميقة في النظام الـدولي، التـي كانت لها انعكاساتها المباشرة على الأمم المتحدة ، قيام مجلس الأمن، مباشرة بفرض صـيغة آلية ، وتعيين الحدود بين دولتين ، ثم قيامه بإقرارها، وهو أمر يخرج عما استقر من أسس ومبادئ في تعيين الحدود بين الدول ، حيث يغلب الجانب السياسي علـى الجانـب القـانوني والجغرافي، مما تسبب قطعاً بالإضرار وسلب حقوق أحد الأطراف، وهذا ما قام به مجلـس الأمن في إصداره قرار1991/687 الذي تم بموجبه ترسيم الحدود بين العراق والكويـت[1]، من خلال اللجنة التي استندت في قرارات إلى ترسيمها للحدود الجديدة علـى اتفاقيـات هـي بالأصل مختلف عليها، وكانت مصدراً للعديد من الأزمات والنزاعات الحدودية منذ تأسـيس الدولة العراقية الحديثة، واضطلعت لجنة ترسيم الحدود المعنية على المحضر المتفق عليه بين العراق والكويت عام 1963 ، وغير المعترف به من قبل حكومة عبد السلام عارف[2]، وذلك بالإحداثيات الجغرافية لخطوط الطول والعرض لجميع النقاط الحدودية التي تم تثبيتها .

وبعد أن تم تحديد الإحداثيات لنقاط الحدود ، ومن أجل إتمام اللجنة لعملها الموكل إليها يتحتم عليها أن تعين هذه النقاط تعييناً مادياً على الأرض ، فتم إبرام عقـد مـع شـركة "Eastem Asphatt and Mixed Conerete Company " في البحرين من أجل صـنع علامات الحدود بالعدد والنوع الملائمين وتم وضع هذه الأعمدة بمساعدة بعثة الأمم المتحـدة للمراقبة بين العراق والكويت في تشرين الثاني 1992، وأنجزت عملية التثبيت تحت إدارة وإشراف فريق المسح التابع للجنة ، وتم تخطيط إحداثيات الحدود البرية بـ(106) منه هذه النصب التي يبعد بعضها عن بعض كيلو مترين تقريباً ، إضافة إلى (28) مـن العلامـات المتوسطة .

وتوصلت اللجنة إلى قراراتها عن طريق الحصول على المواد المتاحة بما فيها السجل التاريخي والخرائط والصور الفوتوغرافية الجوية ، وبعد القيام بأعمال المسح ووضع الخرائط وبعد إجراء عمليات الاستطلاع على الطبيعة جاءت النتائج أن تقسم المنطقة الحدوديـة إلـى

---

(1) قرار مجلس الأمن 687 / (1991) ، 3 نيسان 1991 ، وثيقة مجلـس الأمـن رقـم (1991) April S/RES/687,3 .

(2) محمد مظفر الأدهمي ، من موهافي إلى الكويت الطريق إلى حرب الخليج ، مرجع سابق ،ص222.

ثلاثة أجزاء ، جزء غربي وجزء شمالي والجزء الذي يشمل المنطقة البحرية في خور عبد الله[1].

وبعد قيام اللجنة بترسيم الحدود بما يلائم قرار مجلس الأمن فلم يتم تخطيط الحدود في خور الزبير مادياً وإنما جرى تعيينه بإحداثيات جغرافية تحددت بالتصوير المساحي الضوئي باستخدام الصور الفوتوغرافية ذات الألوان غير المموهة بالأشعة دون الحمراء ، وعد التخطيط المادي لخور عبد الله غير عملي وغير ضروري ويرسم خط الحدود في خور عبد الله بإحداثيات ثابتة موثقة وفقاً للمعايير المتبعة في الممارسات الدولية العامة[2] .

وكانت النتيجة هي دفع خط الحدود بين البلدين إلى مسافة 600 متر على طول 200 كيلو متر شمال الخط الواقعي السابق أي خلافاً للحدود – غير المعترف بها رسمياً – التي كانت قبل الأزمة ، فحصلت الكويت على ما يعادل (120) كيلو متراً مربع ، لتشمل أجزاءً من مدينة أم قصر الحدودية مقر القاعدة البحرية العراقية الرئيسة ومساحات كبيرة من الأراضي الزراعية وحوالي 5 آبار نفط من حقل الرميلة الجنوبي .

ووفقاً لهذا الترسيم فإن آبار النفط في الحقول بين صفوان والباطن التي هي للعراق ، أصبحت تقع في أراضٍ كويتية التي أقحمت من دون مسوغ قانوني. أنظر الخارطة رقم(4).

وهذا ما جعل الكويت ترحب بقرار اللجنة ، إلا أنه بالنسبة للعراق فإن الترسيم يعد محاولة لحرمانه من منفذه البحري والإبقاء على مشكلة الحدود قائمة بين البلدين، وهذه النتائج لعمل اللجنة أضافت قنبلة موقوتة للأزمة الحدودية بين البلدين من الممكن أن تنفجر في أي وقت[3] .

---

(1) التقرير النهائي عن تخطيط الحدود الدولية ... وثيقة مجلس الأمن رقم S/25811، 21 أيار 1993 ، والإضافة S/25811/Add.1 ، 24 أيار 1993 .

(2)التقرير النهائي عن تخطيط الحدود الدولية ... وثيقة مجلس الأمن رقم S/25811، 21 أيار 1993 ، والإضافة S/25811/Add.1 ، 24 أيار 1993 .

(3) جورج جوفي ، النزاعات الحدودية العربية ... التداعيات على الأمن العربي ، مجلة المركز العربي للدراسات الإستراتيجية ع (10) ، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية ، الجمهورية العربية السورية ، 1997، ص15.



خارطة رقم (4)

الخارطة التي رسمتها اللجنة الدولية بقرار مجلس الأمن الدولي (687) عام 1991

المطلب الثاني

موقف العراق من ترسيم الحدود بعد العدوان

منذ صدور قرار مجلس الأمن المرقم 687 (1991) نتتبع الموقف العراقي إلى أن تم اتخاذ قرارات نهائية بشأن عملية ترسيم الحدود بين العراق والكويت .

فعلى الرغم من قبول العراق بقرار مجلس الأمن رقم 687 ، نتيجة الضغط عليه من جانب المجلس في إصداره لقرارات مجحفة بحق العراق، أبدى اعتراضاً ونقداً لمضامينه، وجاء هذا الرد في رسالتين متماثلتين مؤرختين في6 نيسان وموجهتين إلى الأمين العام للأمم المتحدة وإلى رئيس مجلس الأمن إذ وصفه وزير الخارجية أنه ظالم ويتضمن تدابير جائرة وانتقامية ويمثل اعتداء لم يسبق له مثيل على سيادة العراق وحقوقه... وأن هذه الإجراءات الجائرة التي تتخذ ضد العراق ليست نتيجة للأحداث التي وقعت في الثاني من آب 1990 وبعدها،بل السبب الرئيس الذي يكمن وراءها هو أن العراق لم يقبل بالوضع الجائر والمجحف الذي فرض على الأمة العربية منذ عقود الذي جعل من إسرائيل القوة العدوانية المهيمنة في المنطقة . وقدم الجانب العراقي مجموعة من الملاحظات حول القرار من خلال الرسالة التي أرفقها ممثل العراق الدائم بالأمم المتحدة إلى الأمين العام بعد أن عقد ممثل العراق اجتماعاً مع المستشار القانوني للأمم المتحدة السيد فلاشهاور بتاريخ 17 نيسان 1991[1].

وأبدى العراق اعتراضه على مشروع تقرير الأمين العام الذي كان من المزمع تقديمه لمجلس الأمن بعد أن خوله الأخير أن يتخذ ما يراه مناسباً من ترتيبات للمساعدة في عملية الترسيم وذلك وفقاً للفقرة الثالثة من القرار 687 (1991) [2] ، وقد لاحظت الحكومة العراقية على مشروع هذا التقرير ما يأتي[3] :

---

(1) رسالة موجهه إلى الأمين العام للأمم المتحدة من الممثل الدائم للعراق في الأمم المتحدة بتاريخ 23 نيسان 1991، وثيقة مجلس الأمن رقم S/22558 .

(2) قرار مجلس الأمن687 (1991) ،3 نيسان 1991، وثيقة مجلس الأمن رقم(1991) S/RES/687,April.

(3) رسالة وزير خارجية العراق إلى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ 23 نيسان 1991، وثيقة مجلس الأمن رقم S/22558 .

1- تساءلت الحكومة العراقية عن الأساس القانوني الذي استند إليه المجلس في القرار 687 (1991) ، الذي عد بموجبه الخريطة البريطانية (S/22412)(*) أساساً لترسيم الحدود حيث أن مذكرة عام 1963 بين العراق والكويت لم تشر إلى إي خريطة، لذلك فهي أقحمت دون مسوغ قانوني، وأن العراق والكويت لم يكونا طرفاً في رسم الخريطة. إذن فهي حكم سابق لخط سير الحدود قبل أن تباشر اللجنة إعمالها المخصصة لذلك .

2- وعن ماهية التكنولوجيا المناسبة التي بوسع اللجنة أن تستخدمها وإنها ستتولى اتخاذ التدابير اللازمة لتشخيص وفحص المادة المناسبة ذات العلاقة بترسيم الحدود جرى الاستفهام لتوضيح هذه المفاهيم .

3- اعترض العراق على تشكيل اللجنة التي لا تحقق العدالة والإنصاف، فليس للعراق أي رأي في اختيار ثلاثة الأعضاء الآخرين المستقلين، فلم يكن من الممكن إثبات حقيقة استقلالهم، لذلك سيكون رأي العراق في عملية الترسيم ممثلاً بعضو واحد من بين خمسة أعضاء .

4- ما هو الأساس القانوني الذي بموجبه يتحمل العراق نصف نفقات عملية الترسيم طالما أنها عملية إكراه طرف خاسر بالحرب على القبول بالحدود التي تحدد له من دون أن يكون لإرادته أي حق في التعبير عن رضاه بتلك الحدود، سواء في تحديدها أو ترسيمها. لذلك لا ترى الحكومة العراقية وعلى أساس من مبادئ العدل والإنصاف إي مسوغ لتحمل أية نفقات لعملية مفروضة عليه . فعملية الترسيم قد حسمت سلفاً ، حتى قبل أن يتم تشكيل لجنة ترسيم الحدود في القرار 687 بوصفها أحد الشروط التي أملتها دول التحالف على العراق لوقف إطلاق النار، وما عمل الأخيرة إلا أداة لوضع ما تقرر في هذا القرار على الأرض[1] .

وقد اعترض العراق أيضاً على القرار 687 (1991) أن في بنوده أحكاماً جائرة، وأنه لم يحترم سيادة العراق كونه بلداً مستقلاً حيث فرض مجلس الأمن وضعاً محدداً للحدود بين

(*) وهذه الخريطة هي مجموعة من 10 خرائط طبوغرافية بمقياس 50000:1 صادرة عن المدير العام للمساحة العسكرية في المملكة المتحدة بتاريخ 28 آذار 1991 بطلب من البعثة الدائمة للمملكة المتحدة في مجلس الأمن، وثيقة مجلس الأمن ملحق نيسان آيار/حزيران /1991، رقم S/22457 .

(1) د. ضاري رشيد الياسين ، ترسيم الحدود العراقية – الكويتية من جانب مجلس الأمن دراسة في شرعية الإجراءات والترسيم (بحث) ، مرجع سابق ، ص114 .

العراق والكويت[1] ، وأدت الاعتراضات والنقد لبنود القرار من قبل العراق إلى قلق أعـضاء مجلس الأمن في أنها قد تفسر رفضاً لنهائية ترسيم الحدود .

وبالرغم من ذلك تجاهل مجلس الأمن أيضاً الفقرة الثالثة من القرار 660 الذي وافـق عليه العراق ، كون الفقرة المذكورة تدعو كلاً من العراق والكويت لحل الخلافات عن طريق التفاوض وأن مسألة الحدود هي من بين أهم تلك الخلافات،ومع أن العراق وافق عليه رسمياً وابلغ المجلس بذلك واستعداده لتنفيذ القرار إلا أن المجلس تجاهل كل ذلـك واتخـذ قـراراً جائراً بفرضه شروطاً جديدة على العراق ، ومن هنا يكون العراق قد حرم من أعمال إرادته الحرة وتثبيت رضاه بتلك الحدود وبذلك يكون قرار المجلس في ما يتعلق بموضوع الحـدود قراراً جائراً ويشكل سابقة خطيرة لم تشهد المنظمة الدولية مثيلاً لها، وتنتقص هذه الـسابقة من سيادة الدول[2] وبالرغم من كل الملاحظات التي أشار إليها العراق أبدى استعداداً للتشاور مع اللجنة في شأن هذه الملاحظات وأشار إلى قبوله للقرار687(1991)،وبالرغم مـن هـذا النقد لمضامينه أبدى تعاوناً مع لجنة ترسيم الحدود ، وسمي من يمثل العـراق فـي اللجنـة بالرغم من عدم الأخذ بالآراء والملاحظات العراقية المذكورة، إثباتاً لحـسن نيـة الطـرف العراقي. إلا أن قبول العراق هذا يشوبه عيب الرضى في الإرادة كونه واقعاً تحـت ضـغط قرارات مجلس الأمن الجائرة التي أجبرته على هذا القبول .

لذلك اتخذ المجلس الوطني العراقي قراراً في 6 نيسان 1991 بموافقة العراق رسمياً بقرار مجلس الأمن 687(1991) [3]، حيث قامت اللجنة المختصة بأعمالها بترسيم الحدود وفقاً للفقرة الثالثة من القرار 687(1991) ، إلا أن الجانب العراقي أنتقد أسلوب قيامها بعملها الفني وطريقة اتخاذها لقراراتها وطبيعة هذه القرارات فأبدى ممثل العراق في اللجنة اعتراضه على سير أعمال اللجنة وكيفية تثبيتها لنقاط الحدود ومنها نقطة انعطاف جنوب صفوان مما ينجم عنه اقتطاعاً لأجزاء من الأراضي العراقية، وأشار في ما يخص هذه النقطة تحديداً (أن

---

(1) رسالة وزير خارجية العراق إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 23 نيسان 1991، وثيقة مجلس الأمن رقم S/22558 .

(2) مرجع نفسه .

(3) د. بطرس بطرس غالي، الأمم المتحدة والنزاع بين العراق والكويـت 1991-1996، مرجـع سـابق، ص222.

الاعتماد على وجهة النظر المسحية الصرف بشأن هذه النقطة يعني إبراز صورة غير كاملة من المواد المناسبة) وتدليلاً على هذه النقطة أشار ممثل العراق في اللجنة أن على اللجنة أن تلتفت إلى حقيقة ظاهرة الزحف الإقليمي من جانب الكويت تجاه الشمال بعد عام 1963 وذلك بتحريك مراكز الحدود وقوات ومواقع التنقيب عن النفط وإقامة المزارع في مناطق عراقية ، وتم الاعتراض على هذه الإعمال بمذكرات عراقية قدمت بالطرائق الرسمية، وكانت هذه المذكرات تشير إلى منطقة الحدود وليس إلى خط معين وقام ممثل العراق بإطلاع اللجنة على مجموعة الوثائق التي تمثل صوراً للجوازات التي كانت تختم في موقع حددته الكويت بمنطقة "المطلاع " بدأً من الستينات الذي تم زحف شمالاً تجاه الأراضي العراقية لأكثر من سبعين كيلو متراً[1] .

ومن الحقائق المعروفة تاريخياً أنه لا وجود لأية وثيقة بريطانية سرية أو منشورة ولا أية اتفاقية رسمية تشير إلى أن هناك تثبيتاً للحدود جرى بين العراق والكويت ، والوقائع التاريخية والجغرافية تؤكد على أن العراق لم يقبل بأي وقت مضى بأية صيغة لترسيم الحدود مع الكويت [2] إلا بقبول مطالبه كما ذكرنا سالفاً ، والدليل على ذلك أن عمل اللجنة هو تحديد الحدود وفقاً للقرار 687 عندما شكلت كانت مهمتها القيام بالعمل الفني اللازم من أجل التحديد لمعالم الحدود بين العراق والكويت أول مرة، وهذا يعني اعترافاً صريحاً بأنه لا وجود لحدود سابقة بين العراق والكويت[3] .

واعترض العراق على السرعة والعجالة التي اتخذت فيها اللجنة قراراتها الجوهرية والفنية المتعلقة بالحدود البرية ، ولم تنظر في الوثائق التي قدمها ممثل العراق . وهكذا لم تلتفت اللجنة إلى التطبيق السليم لقواعد الإجراءات ولا إلى الطبيعة المتداخلة لجوهر المسائل التي تتوجه إليها القرارات مما جعل القرار الواحد يؤثر سلبياً على جوهر القرار الذي يليه ، كما أن قرارات اللجنة فاقت في حدودها التوصيات التي قدمها الخبراء، وهذا فضلاً عن أنها قد اعتمدت صورة مناقضة

---

(1) رسالة وزير خارجية العراق إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 21 أيار 1992، جريدة الثورة العراقية ، ع (7949) بتاريخ 1992/6/2 ؛ وثيقة مجلس الأمن رقم S/24044

(2) حديث للرئيس العراقي صدام حسين في لقاء صحفي ، جريدة الثورة العراقية ،ع(7950)، 3 حزيران 1992.

(3) جريدة الثورة العراقية ، ع(7963) ، 19 حزيران 1992 .

تماماً لصيغة تحديد الحدود. وأيضاً أن لجنة تخطيط الحدود، لم تتمكن لعدم توفر الوقت الكافي من بحث مسألة التقاء خور عبد الله بخور الزبير التي تمثل النقطة الشرقية لمسار الحدود وهو ما تناولته في دورتها الثالثة التي عقدت في جنيف من 12- 16 آب 1991 ، لذلك ارتأى الخبيران المستقلان أن يتم تحديد موقع النقطة بعد عام 1932، وهي المدة التي تم فيها تبادل الرسائل ، واتخاذ مثل هذا القرار نتيجة لمجاملة ممثل الكويت لإرضائه على حساب المراعاة الكاملة لقواعد الإجراءات التي كان يهدف إلى تحديد موقع النقطة موضوع البحث كما هو عليه في الوقت الحاضر، لكي يحرم العراق من الحقوق التاريخية التي مارسها في المياه الواقعة في منطقة ملتقى الخورين، ثانياً دفع اللجنة للقيام بترسيم الحدود البحرية في خور عبد الله على الرغم من أن صلاحيات اللجنة لا تشمل ذلك .

وأيضاً اعترض العراق على مشاركة ممثل الكويت وخبرائه في عمل الخبير ميدانياً، وليس هذا فقط وإنما عوّلا على رأي الخبراء الكويتيين في تحديد نقطة صفوان ، مع أن الكويت طرف ذو مصلحة مباشرة وبالرغم من أن قرار اللجنة لم يخول أحداً للسير بهذا الاتجاه الذي استغفل فيه ممثل العراق بصورة منافية لقواعد الأخلاق ولمبدأ حسن النية ، وكانت النتيجة اقتطاع أجزاء واسعة من الأراضي العراقية ، وحرمان المواطنين العراقيين من مساكنهم ومزارعهم في تلك الأراضي(1).

رداً على هذه الاعتراضات أكد مجلس الأمن في بيانه المؤرخ 17 حزيران 1992 حرمة الحدود الدولية بين العراق والكويت التي ضمنها مجلس الأمن في قراره 687 (1991)، وكذلك لاحظ البيان باستياء أن رسالة وزير خارجية العراق تشير إلى دعاوى العراق السابقة في الكويت من دون أن تشير أيضاً إلى عدول العراق بعد ذلك عن هذه الدعاوى ورفض أعضاء المجلس رفضاً تاماً أي إيحاء ينحو نحو إثارة الشكوك نحو الكويت(2).

وبعد أن قررت لجنة الترسيم بناءً على طلب الممثل الكويتي في اللجنة، أن يدخل في مهمتها ترسيم الحدود البحرية اصدر مجلس الأمن قراره 773(1992) الذي أكد فيه ضمان

(1) رسالة وزير خارجية العراق إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 21 أيار 1992، جريدة الثورة العراقية ع(7949) بتاريخ 1992/6/2 ؛ وثيقة مجلس الأمن رقم S/24044 .

(2) بيان لرئيس مجلس الأمن يتعلق بلجنة تخطيط الحدود بين العراق والكويت ، وثيقة مجلس الأمن رقم 17,S/24113 حزيران 1992.

حرمة الحدود الدولية المذكورة ، وقراره أن يتخذ حسب الاقتضاء جميع التدابير اللازمة لتحقيق تلك الغاية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وعلى النحو المنصوص عليه في الفقرة 4 من القرار 687 (1991)، واعترض العراق على قرار اللجنة، في أن يدخل ضمن مهمتها ترسيم الحدود البحرية مما أدى هذا الاعتراض على رفض الممثل العراقي في لجنة الترسيم بالاشتراك في ترسيم الحدود البحرية وهكذا بالرغم من أن القرار صدر بتخطيط الحدود وضم أراض عراقية كثيرة إلى الكويت ، وأن العراق مازال يحتفظ بحقه في المنفذ البحري والنفط الذي تستغله الكويت، لان الإكراه كما هو مستقر في قواعد القانون الدولي المعاصر يمنع الدولة من التعبير عن إرادتها الحرة في رضاها بمعاهدة أو عمل قانوني صادر من جانب واحد كما هو بالنسبة للحالة التي نحن بصددها، فمن الممكن أن يبطل هذا الإقرار حالما تكون الظروف متاحة أمام العراق وتزول عنه الضغوط التي أدت إلى قبوله بهذا القرار.

وبناءً على طلب ممثل الكويت في اللجنة أن يدخل في مهمتها ترسيم الحدود البحرية أصدر مجلس الأمن قراره المرقم 773 (1992) الذي أكد فيه ضمان حرمة الحدود الدولية المذكورة وقراره أن يتخذ حسب الاقتضاء جميع التدابير اللازمة لتحقيق تلك الغاية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وعلى النحو المنصوص عليه في الفقرة 4 من القرار 687 (1991) ، ويعرب فيه عن تقديره لعمل اللجنة بشأن تخطيط الحدود على الأرض ويرحب بقراراتها في هذا الصدد، ويرحب بقرار اللجنة في أن تنظر في ترسيم الحدود البحرية في دورتها المقبلة ويحثها على أن تتم عملها في هذا الجزء في أقرب وقت ممكن . واعترض العراق على قرار اللجنة ، في أن يدخل ضمن مهمتها ترسيم الحدود البحرية ، أدى إلى رفض ممثل العراق من الاشتراك في لجنة ترسيم الحدود البحرية، وهكذا بعد أن انتهت اللجنة من تنفيذ عملها واتخاذ القرارات بشأن ترسيم الحدود البرية و البحرية ، بين العراق والكويت، أصدر مجلس الأمن قراره بشأن ترسيم الحدود المرقم 833 (1993) الذي رحب فيه باختتام أعمال اللجنة، وأعرب عن تقديره لما قامت به اللجنة من عمل في الجزء البري من الحدود وكذلك للقطاع البحري ويرحب بقرارات اللجنة المتعلقة بترسيم تلك الحدود.

والسبب في وراء إصدار القرار 833 (1993) هو لإدراك الدول المتنفذة في مجلس الأمن خطورة العمل الذي أقدمت عليه ، وهو ترسيم الحدود بين دولتين كان من المفترض أن يقوما هما وبالاتفاق بينهما على طريقة لترسيمها .

المبحث الثاني

دور الجامعة العربية واللجنة الدولية في تسوية النزاع الحدودي بين العراق والكويت

جامعة الدول العربية مثلها مثل باقي المنظمات الإقليمية والدولية، تتعرض في عملها للإخفاق أو النجاح، وذلك لا يعود فقط للجامعة بقدر ما للظروف المحيطة بهذا العمل وهذه الظروف ليست ذاتية بالضرورة ، إنما هناك المؤثرات الإقليمية والدولية ، فمن خلال مراجعة الأحداث التي تعرضت لها المنطقة العربية وتداعياتها على عمل جامعة الدول العربية فخلال أزمة الكويت عام 1961، استطاعت الجامعة الوقوف بوجه من النظام العراقي في ظل ظروف إقليمية ودولية مؤاتية. فعلى الصعيد الإقليمي وقف الرئيس جمال عبد الناصر رافضاً مطالب العراق، وهذا الرفض يرتكز على رؤيته لطبيعة الصراع الدولي الذي لا يسمح بتعديلات جذرية على الخارطة السياسية للمنطقة .

وكذلك كان الموقف الدولي، بحيث أن بريطانيا ما لبثت أن أعادت جنودها إلى الكويت ريثما تترتب الأوضاع السياسية ليتسنى إيجاد مخرج للأزمة ، وتقدم العراق باحتجاج على التهديد الفعلي الذي يسببه له وجود القوات البريطانية لسلامة أمنه ، وقدم شكوى بذلك لمجلس الأمن وندد مندوب العراق في الأمم المتحدة عدنان الباجه جي بالتحركات البريطانية البرية والبحرية وطالب بسحب هذه القوات فوراً[1] .

فجامعة الدول العربية بنيت على أساس إحترام واستقلال وسيادة كل دولة عربية ووفقاً للمادة الخامسة من ميثاق الجامعة العربية الخاصة بتسوية المنازعات على إستبعاد المنازعات المتعلقة باستقلال وسيادة الدول العربية وفقاً لتلك المادة فهي تستبعد منازعات الحدود. ولما لم تكن معظم الدول العربية قد استقلت وحدودها لم تكن قد استقرت، لذا فإن قضية الحدود بقيت معلقة . لكن المادة الخامسة نفسها أتاحت فرصة لإمكانية تسوية الحدود العربية، ولما كانت

(1) د. أحمد فوزي ، بترول ودخان ، ط1، دار الشرق الجديد، بيروت، 1961، ص227-228

المنازعات حول الحدود بين الدول العربية كثيراً ما أدت إلى نشوب حروب أو هددت بنشوبها، فإن محاولات تسويتها تدخل في نطاق المادة الخامسة من الميثاق . وهذا أعطى الفرصة للأمين العام للجامعة بالتدخل في النزاع العراقي الكويتي عام 1961 الذي استمر بين حين وآخر حتى عام 1990 الذي اعتبر أعنف نزاع في منطقة الخليج العربي. وفي عام 1961 استطاعت جامعة الدول العربية أن تحقق نجاحاً وكان النجاح الأكبر للجامعة لأول مرة في تشكيل قوة طوارئ عربية شاركت فيها مجموعة من الدول الأعضاء للحلول مكان القوات البريطانية لملء الفراغ الأمني في الكويت، وتلعب القيادات السياسية أيضاً دوراً مهماً في تهدئة الأوضاع عن طريق الحلول السلمية للأزمة، وهذا ما برز في أحداث 1961 و1990 . إلا أن أزمة عام 1990 تعتبر أعنف أزمة في منطقة الخليج العربي، وقبل حدوثها توجه كلٌّ من العراق والكويت بتقديم مذكراتهما إلى الأمين العام للجامعة لشرح موقفهما[1].

ففي الوقت الذي تركزت فيه مذكرات العراق على سياسة إنتاج وتصدير البترول ومن ضرر هذه السياسة على مصالح العراق،وكذلك استثمار حقل الرميلة وقيام الكويت بإنشاءات نفطية عليه كانت مذكرات الكويت تتمحور حول تشكيل لجنة عربية لترسيم الحدود بين البلدين.

في الواقع أن مذكرات كلتا الدولتين كانت تهدف للتغطية السياسية على النزاع القائم بينهما، ولم تستطع جامعة الدول العربية اتخاذ موقف حاسم وفعلي تجاه الأزمة، ولم يستطع الأمين العام التدخل لأن الأحداث بين الدولتين تسارعت كثيراً مما أدت إلى نشوب أزمة،هنا كان دور الجامعة ضعيفاً لسرعان تطور الأحداث بين البلدين مما أدى إلى فشل الجامعة للحيلولة دون نشوب الأزمة، إضافة إلى التدخل الدولي من قبل الأمم المتحدة ، وكان الدور الأكبر لمجلس الأمن الدولي. كل هذا أدى إلى فشل جامعة الدول العربية في حسم الأمر خصوصاً كان مجلس الأمن قد وضع يده على الموضوع العربي وتدخلت القوات الأميركية لحل الأزمة بطرق غير شرعية، وبعد ذلك تم تشكيل لجنة دولية لترسيم الحدود العراقية الكويتية التي كانت سبب نشوب الأزمة .

---

(1) عمر عز الرجال ،" جامعة الدول العربية ومنازعات الحدود العربية " ،السياسة الدولية(111)،القاهرة ، يناير 1993، ص204 .

المطلب الأول

موقف الجامعة العربية في تسوية الخلاف الحدودي بين العراق والكويت

تقدم كل من العراق والكويت بمذكرة لشرح موقفهما من الأزمة للأمين العام لجامعة الدول العربية، وفي الواقع أن مذكرة العراق للأمين العام كانت مركزة على سياسة إنتاج وتصدير وتسعير البترول من جانب كل من الكويت والإمارات والتي أضرت بالعراق – من وجهة نظر المذكرة العراقية – كما أشارت المذكرة العراقية إلى حقول بترول الرميلة وإقامة لمنشآت نفطية عليها ، أي أن المذكرة العراقية قد أضافت إلى جانب مسألة سياسات إنتاج وتسعير البترول من جانب الكويت موضوع الحدود بين البلدين خاصة في ما يتعلق بحقل الرميلة.على هذا ردت الكويت بمذكرة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية تدافع فيها عن نفسها في سياسة إنتاج وتسعير البترول . وفي ما يتعلق بموضوع الحدود دعت الكويت إلى تشكيل لجنة عربية في نطاق الجامعة يتفق على أعضائها ، لكي تفصل في موضوع ترسيم الحدود بين العراق والكويت على أساس المعاهدات والوثائق القائمة بين العراق والكويت. وقام العراق بتقديم مذكرة للأمين العام رداً على مذكرة الكويت، ومع تصاعد الخلاف بين الدولتين سارعت الكويت إلى إرسال رسائل إلى رؤساء وملوك الدول العربية ، كما بعثت الكويت بمذكرة للأمين العام للأمم المتحدة .

في الواقع، إن تقديم المذكرات من كلا الطرفين كان بهدف التغطية السياسية للنزاع، كما إنها تضمنت قضية الخلاف على الحدود بين البلدين. فالجامعة العربية لم يكن لها موقف فعلي تجاه الأزمة بسبب التصاعد السريع لها فبعد فشل الجهود العربية من جانب بعض الدول العربية وخاصة مصر[1]، وجاء الغزو العراقي للكويت لهذا اجتمع مجلس الجامعة بصورة عاجلة وأصدر بياناً يدعو إلى سحب القوات العراقية فوراً والدعوة لمؤتمر قمة عربية طارئ . وبالفعل تداعت الدول العربية لعقد قمة عربية طارئة في القاهرة لبحث أعنف أزمة في تاريخ العلاقات الثنائية .

---

(1) عمر عز الرجال ، جامعة الدول العربية ومنازعات الحدود العربية،مجلة السياسة الدولية،ع(111)،مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة،1993،ص204 .

دعت القمة العربية إلى انسحاب القوات العراقية من الكويت فــوراً وإعادتهــا إلـــى مواقعها سابقاً، وأكد البيان تأييد القمة للإجراءات التي اتخذتها السعودية ودول الخليج الأخرى إعمالاً لحق الدفاع الشرعي وفقاً لأحكام المادة الثانية من معاهدة الــدفاع العربـــي المــشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية ، وقد أيد القرار كل من مصر ، الــسعودية ، الكويت، قطر، سلطنة عمان، الأمارات العربية المتحدة ، البحـــرين ، ســوريا ، جيبــوتي، الصومال ، المغرب ، لبنان ، وتحفظ على القرار كل من الأردن ، السودان ، موريتانيا ، فيما وقف ضد القرار كل من العراق، ليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية وامتنع عن التصويت كــل من الجزائر واليمن فيما تغيبت تونس عن المؤتمر. وفي ضوء غياب الإجماع العربي وطبقاً لميثاق الجامعة الدول العربية فإن قرارات القمة تعتبر ملزمة للدول التي أيدتها وليست ملزمة للدول التي عارضتها[1] .

ورغم كل هذه المحاولات من قبل الدول التي أيدت القرار ، انتقد العراق بشدة مواقــف الدول العربية التي أيدت قرارات القمة[2] .

واقترح مبادرة تدعو إلى انسحاب العراق من الكويت مقابل انــسحاب إســرائيل مــن الأراضي العربية المحتلة وانسحاب القوات الأميركية من السعودية[3] ، فكان الرد الأميركـــي والإسرائيلي حاسماً بالرفض .

ففي 1990/9/30، انعقد اجتماع لوزراء الخارجية العرب جددوا فيه الدعوة للإنسحاب من الكويت وعدم الاعتراف بضم العراق للكويت، وطالب البيــان بحمايــة المــدنيين علـــى الأراضي الكويتية[4].

---

(1) النهار ، بيروت ، 1990/8/11 .

(2) النهار ، بيروت ، 1990/8/11 .

(3) السفير ، بيروت ، 1990/8/13 .

(4) النهار ، بيروت ، 1990/9/5

إثر ذلك أعلنت الأمانة العامة للجامعة أن الأمين العام الشاذلي القليبي قد استقال من منصبه دون توضيح أسباب الإستقاله. كما تم التوافق على نقل مقر الجامعة من تونس إلى القاهرة مجدداً[1].

ويمكن القول أن القصور في الإطار القانوني لتسوية المنازعات العربية عامة وبالتالي منازعات الحدود في ميثاق الجامعة العربية، أو الحساسية الشديدة التي تظهر عند المحاولة لمعالجة نزاع حدودي معين بين الدول العربية هي التي تمنع من أن يكون للجامعة دورٌ فعالٌ[2].

وبهذا تكون جامعة الدول العربية قد فشلت فشلاً ذريعاً تجاه التطورات الدراماتيكية الناجمة عن تمسك العراق بموقفه الرافض لأي شكل من أشكال التسوية مع الكويت، وأن جامعة الدول العربية فقدت كل الوسائل الممكنة للتدخل في هذا الموضوع بعد وضع مجلس الأمن يده عليه وبعدما باتت القوات الأميركية مسيطرة على أرض الواقع . من هنا باتت الكلمة الفصل للجنة الدولية لترسيم الحدود العراقية الكويتية المؤلفة طبقاً للقرار 687 (1991) ووفقاً لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الفقرة الثالثة من هذا القرار، من خمسة أعضاء يتم تعينهم من قبل الأمين العام وهذا ما سنبحثه لاحقاً في المطلب الثاني .

المطلب الثاني

اللجنة الدولية لترسيم الحدود العراقية الكويتية

وفقاً للفقرة الثالثة من قرار مجلس الأمن الدولي687 (1991) قام الأمين العام للأمم المتحدة بإعداد تقرير لتقديمه إلى مجلس الأمن حول ترسيم الحدود بموجب التخويل الذي يمنحه إياه، وهذا التقرير يتضمن تفاصيل عن تشكيل اللجنة ونظامها الداخلي ومهامها والاختصاصات التي تضطلع بها[3].

---

(1) السفير ، بيروت ، 1990/9/5 .

(2) عمر عز الرجال ، مرجع سابق ، ص205 .

(3) تقرير الأمين العام بشأن الفقرة 3 من قرار مجلس الأمن 687 (1991) ، وثيقة مجلس الأمن رقم S/22558.2 May (1991) .

(*) وبعد أن استقال السيد كوسوما اتمادجا بوصفه رئيساً للجنة لأسباب شخصية منذ العشرين من تشرين الثاني 1991 تم تعين خلف له نيكولاس مليتكوس من قبل الأمين العام وهو المدير العام المساعد السابق لمكتب العمل الدولي والعضو في معهد القانون الدولي .

وتم تشكيل لجنة ترسيم الحدود بين العراق والكويت في الثاني من آيـــار 1991 وفقـــاً لتقرير الأمين العام بشأن الفقرة الثالثة من القرار687، وكانت اللجنة مؤلفـــة مـــن خمـــسة أعضاء ، ممثل واحد عن كل من العراق والكويت وثلاثة خبراء مستقلين يتم تعيينهم من قبل الأمين العام على أن يعمل أحدهم رئيساً للجنة ، وتم تعيين ممثل عن العراق السفير ريـــاض القيسي وعن الكويت السفير طارق رزوقي، وعين الأمين العـــام الـــسيد مختـــار كوســـوما اتمادجا(*) وزير خارجية أندنوسيا السابق رئيساً، والسيد أيان بروك مدير الهيئـــة الـــسويدية لمسح الأراضي وقتئذ بصفة خبير مستقل، والسيد وليم روبرتسون مدير المـــساحة ، المـــدير العام لهيئة المساحة ومعلومات الأراضي في نيوزيلندا بصفة خبير مستقل أيضاً ، وقد عين مكيلوس بنتر كبير رسامي الخرائط بالأمانة العامة للأمم المتحدة ، أميناً للجنة .

أشار الأمين العام في تقريره أن اختصاص اللجنة هـــو " تخطـــيط الحـــدود الدوليـــة بالإحداثيات الجغرافية لخطوط الطول والعرض وذلك على النحو المحدد في المحضر المتفق عليه بين العراق والكويت عام 1963، وهي مهمة تقنية وليست سياسية "[1]، ويـــتم أيـــضاً التعيين المادي للحدود على الأرض عن طريق وضع قوائم أو نُصباً حدودية بالعدد والنـــوع المناسبين ووفقاً للمحضر المتفق عليه[2] .

وتتخذ قرارات اللجنة بالأغلبية ، وترفع تقارير عن أعمالها، ويشكل النصاب القانوني ثلاثة أعضاء على أن يكون الرئيس من بينهم وأن يحضر ممثل إحدى الدولتين على الأقـــل ،

التقرير النهائي عن تخطيط الحدود الدولية بين جمهورية العراق ودولة الكويت المقدم من لجنة الأمم المتحدة لتخطيط الحدود بين العراق والكويت في 21 أيار1993،وثيقة مجلس الأمـــن رقـــم ?S/25811 والإضـــافة S/25811 Add.1 ، 24 أيار 1993 .

(1) كلمة الأمين العام أمام الدورة الختامية للجنة تخطيط الحدود بين العراق والكويت في 20 أيـــار 1993، نشرة الأمم المتحدة الصحيفة (SG/SM/4999- IK- 148) .

(2) التقرير النهائي عن تخطيط الحدود ...، وثيقة مجلس الأمن رقم 21,S/25811 أيار1993 والإضـــافة S/25811 Add.1، 24 أيار 1993 .

والجلسات التي تعقدها تكون سرية ، ويجري عمل اللجنة من خلال الزيارة لمناطق الحدود ، وإجراء الكشف الميداني لمنطقة الحدود[1] .

وبعد أن تتم اللجنة عملها تودع التخطيطات التي تتوصل إليها في محفوظات حكومتي العراق والكويت ، بالإضافة إلى تقديم نسخة مصدق عليها إلى الأمين العام لإحالتها إلى مجلس الأمن وحفظها في محفوظات الأمم المتحدة[2]، ووفقاً لتقرير الأمين العام في 2 أيار 1991 أبدت الكويت موافقتها على البنود الواردة فيه واستعدادها للتعاون مع الأمم المتحدة في تنفيذها لهذه البنود[3]، كونها ضمنت سلفاً تشكيل اللجنة وكسب الآراء لصالحها بالنتائج فلم تبد أي اعتراض .

أما الجانب العراقي فبالرغم من موافقته على قرار تشكيل اللجنة ، أبدى اعتراضات وانتقادات لما ورد في تقرير الأمين العام من خلال الرسالة المؤرخة في 23 نيسان 1991، التي وجهت إلى الأمين العام من وزير خارجية العراق وقدمها الممثل الدائم للعراق في الأمم المتحدة ، إلى الأمين العام للأمم المتحدة .

وتم عقد(11) دورة شملت 82 اجتماعاً سواء في مكتب الأمم المتحدة في جنيف أو في مقرها في نيويورك ، وكانت أولى اجتماعاتها في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في 23 أيار 1991.

أما كيفية أدائها للمهمة الموكلة إليها بترسيم الحدود العراقية – الكويتية ، فبالرغم من الأقوال أن مهمتها تنحصر بمهمة " فنية لتحديد الحدود " وأنها لن ترسم خطاً حدودياً جديداً بين العراق والكويت وإنما فقط تركزت المهمة حول تحديد وتعريف الحدود جغرافياً حسب ما جاء في التفاصيل المتفق عليها في محضر الاتفاق بين العراق والكويت في تشرين الثاني

---

(1) التقرير النهائي عن تخطيط الحدود ...، وثيقة مجلس الأمن رقم 21,S/25811 أيار1993 والإضافة S/25811 Add.1، 24 أيار 1993 .

(2) مرجع نفسه .

(3) رسالة الممثل الدائم للكويت في الأمم المتحدة إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 19 نيسان 1991، وثيقة مجلس الأمن رقم S/22558، 2 أيار 1991 .

عام 1963[1]، فالرد على هذا القول هو أن هذا المحضر الذي اعتمد أساساً على التعريف الوارد في الرسائل المتبادلة بين عامي 1923 و 1932 وما جاء في هذه الرسائل الأخيرة، كان تحديداً غامضاً[2] ويشمل من دون أي تعديلات للجزء الشمالي من " الخط الأخضر " لبروتوكول عام 1913 الانكليزي العثماني الذي لم يصدق عليه ولم يعمل به ، ولم توجد في هذه المراسلات إشارات دقيقة للحدود أكثر من القول في " موازاة الباطن " وتماماً جنوب صفوان، ولسنوات عديدة لم يعرف أحد بالضبط أين تسير الحدود بموازاة الأرض .

واتخذت اللجنة جملة من القرارات النهائية التي حسمت بموجبها النقاط الأساسية التي ترسم فيها الحدود البرية في (في جو تميز بجمله من الخصائص التي لا يمكن أن يغفل عنها المراقب المنصف والموضوعي) [3]، ومثالها في كيفية تحديد نقطة انعطاف مسار الحدود في صفوان، فعندما بدأت اللجنة عملها في تحديد نقاط الحدود البرية واجهت مشكلة وهي تحديد هذه النقطة التي تعرف "جنوب صفوان"، وهذه النقطة قد وضعت من خلال المراسلات التي جرت في عامي 1923و1932 وما جاء من اختلاف في تحديد هذه النقطة التي لم تكن في البداية تعتمد على أساس مضبوط ، فهي وضعت على بعد آخر نخلة من جنوب صفوان وبعد أن أزيلت النخلة مع مجموع النخيل تم وضع لوحة خشبية على الطريق وعلى بعد كيلو متر واحد جنوب مخفر الكمارك القديم في صفوان[4] .

والسبب الذي جعل المقيم البريطاني جون مور يختار هذا الموقع عام 1923 غير معروف ولا لأي مقاييس استند ، وهذا ما أخر عمل اللجنة وعندما أزيل اللوح الخشبي الذي

---

(1) كلمة الأمين العام للأمم المتحدة في الجلسة الختامية للجنة تخطيط الحدود بين العراق والكويت في 20 أيار 1993، نشرة الأمم المتحدة الصحيفة ،(SG/SM/4999-IK/148) .

(2) خالد السرجاني ، ترسيم الحدود العراقية – الكويتية بعد أزمة الخليج الثانية ، مرجع سابق ، ص232.

(3) رسالة وزير خارجية العراق إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 21 أيار 1992 ، جريدة الثورة العراقية ع (7949) بتاريخ 1992/6/2؛ وثيقة مجلس الأمن رقم S/24044 .

(4)The United Nation Kuwait – Iraq Boundary Demarcation ,center for Research and studies on Kuwait , http, //www.crsk. org / Iraqdema.htm , p.1, 22.11.2001.

وضعه جون مور وتم زراعة أشجار عديدة جنوب صفوان أصبح من غير الممكن التعرف على إشارة الحدود[1] .

ووفقاً لمراسلات الخارجية العراقية في 25 حزيران عام 1940 من أجل إعادة تحديد الموقع فقد طلبت هذه المراسلات أن يكون الموقع على مسافة 1250م جنوب مركز الكمارك القديم في صفوان وليس على بعد 1000م كما كان سابقاً[2] . وبعدها قرر البريطانيون عام 1951 وبصورة اعتباطية أن هذه النقطة "جنوب صفوان " تقع على بعد ألف متر جنوب مركز الكمارك العراقي، وكان ذلك بمثابة تفسير بريطاني للرسائل المتبادلة بين الجانبين العراقي والكويتي عام 1932. وعلى الرغم من الرفض العراقي لهذا الاقتراح فإنه على معظم الخرائط المعروفة نجده قد ظهر هذا الخط ووفقاً للاقتراح البريطاني .

وهكذا واجهت اللجنة تفسيرات مختلفة حول الموقع الذي يكون عنده نقطة " جنوب صفوان" ووفقاً لأي التعابير آنفاً إضافة إلى أنه كانت هناك وجهة نظر للكونيل دكسون في رسالة المؤرخة في 27 كانون الثاني عام 1953 حيث يذكر فيها أن الموقع المشار إليه هو على بعد ميل واحد (1609) متر من مخفر الكمارك القديم في صفوان، إلا أن الخبراء البريطانيين ناقضوا هذا الرأي في حينها[3] .

ولإتمام اللجنة مهمتها وتحديد هذه النقطة اعتمدت اللجنة على الوثائق والمراسلات التي يعود تاريخها لعام 1913، واستخدمت صوراً جوية يعود تاريخها لعام 1940 تبين حركة الكمارك القديمة في منطقة صفوان. وأيضاً اعتمدت على المسح الذي تم للمنطقة في عام 1942 بناءً على تكليف من وزارة الهند البريطانية وهو المسح الذي يحدد خطي الطول والعرض لنقطة الكمارك[4]، أي اعتمدت اللجنة بصورة أساسية على وجهة نظر مسحية

---

(1) خالد السرجاني ، ترسيم الحدود العرقية – الكويتية بعد أزمة الخليج الثانية ، مجلة السياسة الدولية،ع(111)، مؤسسة للنشر والتوزيع،القاهرة،1993، ص 232.

(2) وثيقة وزارة الخارجية رقم ش /12364/7/2635/2635 في 25 حزيران 1940 .

(3)The United Nation Kuwait – Iraq Boundary Demarcation ,center for Research and studies on Kuwait , http, //www.crsk. org / Iraqdema.htm , p.1, 22.11.2001

(4) خالد السرجاني ، مرجع سابق ، ص232 .

استندت بالدرجة الأساس على المراسلات والخرائط البريطانية التي تعود إلى وقت كانت بريطانيا هي المسيطرة فيه على المنطقة ، وتفرض إرادتها عليها بصورة منفردة[1].

ومن أجل أن تعزز وجهة نظرها اعتمدت اللجنة على خرائط عراقية دليلاً على وجود مفهوم عراقي ، لرسم ما سمي بالحدود، على الرغم من أن هذه الخرائط تنص بشكل صريح على أنها لغير أغراض الترسيم (disclaimer) الذي يرتب عليه انتفاء الاعتراف بطريقة رسم مسار الحدود أو القبول الضمني بها بسبب السكوت[2]، وأيضاً سعت اللجنة لتعزيز وجهة نظرها بشأن المفهوم العراقي لرسم الحدود على المذكرة الدبلوماسية في 25 حزيران 1940 من أجل تحديد موقع نقطة جنوب صفوان، وعلى مقترح عراقي يعود إلى عام 1955 يخص طريقة رسم الحدود بين صفوان والبحر ، وهو تعديل لصيغة ما يسمى بحدود عام 1932، برغم معرفة الجميع أن العراق لم يوافق مطلقاً على أية صيغة للترسيم ، بريطانية أو غيرها، كما أن بريطانيا رفضت ما جاء في مذكرة عام 1940 وتلاعبت بمقترح العراق عام 1955، ورفضته الكويت . وبالتالي بعد كل ذلك تم تحديد النقطة من اللجنة على بعد 1430م جنوب صفوان وهي تقع في أقصى الجنوب الغربي لجدار حوش مركز الكمارك القديم وعلى طول الطريق القديم من صفوان للكويت .

وقد ورد الممثل العراقي على اتجاه الخبيرين في هذا الصدد مثبتاً التطبيق والاستنساخ الخطأ الذي توصلا إليه بشأن خلق نقطة انعطاف مسار الحدود عند صفوان، فجاء خلافاً لما نصت عليه وثيقة عام 1932،فقد اعتمد على الخرائط دون الوثائق، إذ إن الأخيرة جاءت صفوان مرتين مرة بصيغة " جنوب خط عرض صفوان " وذلك وصفاً لتحديد نقطة نهاية المسار في المنطقة الغربية في وادي الباطن فقط وليس لأي غرض آخر، ومرة أخرى بصيغة "مارة بجنوب آبار صفوان" وصفاً لمسار الخط باتجاه الشرق من نقطة وادي الباطن لغاية نقطة التقاء خور عبد الله بخور الزبير ، ومن هنا تبين بوضوح تام أن نقطة انعطاف

---

(1) د. ضاري رشيد الياسين ، ترسيم الحدود العراقية – الكويتية من جانب مجلس الأمن دراسة في شرعية الإجراءات والترسيم (بحث) مقدم إلى رئاسة الجمهورية، 1995، ص117 .

(2) رسالة وزير خارجية العراق إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 21 أيار 1992 ، جريدة الثورة العراقية ع(7949) بتاريخ 1992/6/2 ؛ وثيقة مجلس الأمن رقم S/24044 .

صفوان خلقت من دون أي أساس قانوني أو مسوغ من أي نوع[1] ، وهي نقطة أساسية في تثبيت خط مسار الحدود البرية بين الطرفين .

لذلك فإن ما يشير إليه الأمين العام في تقريره إلى أن مهمة اللجنة هي القيام بالعمل الفني اللازم من أجل التحديد الدقيق لمعالم الحدود بين العراق والكويت[2]، فإن هذا القول يتضمن في جوانبه اعترافاً صريحاً أنه لم يسبق أن جرى تثبيت للحدود على الأرض بين العراق والكويت ولا توجد حدود سابقة بينهما[3]. لذا فإن اللجنة خلقت نقاط الحدود بدون وجه حق وبذلك فرضت على العراق فرضاً .

وبناءً على طلب ممثل الكويت في اللجنة أن يدخل في مهمتها ترسيم الحدود البحرية أصدر مجلس الأمن قراره المرقم 773 (1992) الذي أكد فيه ضمان حرمة الحدود الدولية المذكورة، وقراره أن يتخذ حسب الاقتضاء جميع التدابير اللازمة لتحقيق تلك الغاية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وعلى النحو المنصوص عليه في الفقرة 4 من القرار 687 (1991) ، ويعرب فيه عن تقديره لعمل اللجنة بشأن تخطيط الحدود على الأرض ويرحب بقراراتها في هذا الصدد، ويرحب بقرار اللجنة في أن تنظر في ترسيم الحدود البحرية في دورتها المقبلة ويحثها على أن تتم عملها في هذا الجزء في أقرب وقت ممكن[4] .

واعتراض العراق على قرار اللجنة ، في أن يدخل ضمن مهمتها ترسيم الحدود البحرية ، أدى إلى رفض ممثل العراق من الاشتراك في لجنة ترسيم الحدود البحرية[5] ، وهكذا بعد أن انتهت اللجنة من تنفيذ عملها واتخاذ القرارات بشأن ترسيم الحدود

---

(1) محضر اجتماعات اللجنة : IKBDC/Min-39 نقلاً عن : د. ضاري رشيد الياسين ، ترسيم الحدود العراقية الكويتية من جانب مجلس الأمن دراسة في شرعية الإجراءات والترسيم (بحث) مقدم إلى رئاسة الجمهورية، 1995 ، ص117 .

(2) بيان لرئيس مجلس الأمن يتعلق بلجنة تخطيط الحدود بين العراق والكويت ، وثيقة مجلس الأمن رقم S/24113 ، 17 حزيران 1992 .

(3) جريدة الثورة العراقية ، ع (7963) ، 19 حزيران 1992، ص1 .

(4) قرار مجلس الأمن بشأن عمل لجنة تخطيط الحدود بين العراق والكويت،قرار مجلس الأمن رقم 773(1992) 26 آب 1992 ، وثيقة مجلس الأمن رقم S/RES/773, 26 August (1992) .

(5) نشرة الأمم المتحدة الصحيفة : SG/SM/4999-IK/148 ، 20 أيار 1993 .

البرية و البحرية ، بين العراق والكويت، أصدر مجلس الأمن قراره بشأن ترسيم الحدود المرقم 833 (1993) الذي رحب فيه باختتام أعمال اللجنة، وأعرب عن تقديره لما قامت به اللجنة من عمل في الجزء البري من الحدود وكذلك للقطاع البحري ويرحب بقرارات اللجنة المتعلقة بترسيم تلك الحدود .

والسبب في وراء إصدار القرار 833 (1993) هو لإدراك الدول المتنفذة في مجلس الأمن خطورة العمل الذي أقدمت عليه ، وهو ترسيم الحدود بين دولتين كان من المفترض أن يقوما و بالاتفاق بينهما على طريقة لترسيمها، ولقناعة مجلس الأمن أن مثل هذا الترسيم لا يمكن أن تقبل به دولة مستقلة أو شعب له كرامة ، وخاصة بعد أن جرى سلخ أجزاء شاسعة من الإقليم العراقي بوصفه أراض كويتية ، وتضيق الخناق على العراق بحرياً رغماً عنه[1]، وإثر صدور هذا القرار أبدى العراق اعتراضه عليه من خلال مذكرة بعث بها وزير الخارجية إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 6 حزيران 1993، أشار فيها إلى الخلل الكبير الذي اتصف به عمل اللجنة، وذكرت الرسالة أنه عندما تمت مناقشة موضوع ترسيم القسم البحري من الحدود في دورة اجتماعاتها الثالثة في جنيف من 12 – 16 آب 1991 لم تكن تستطيع أن تعطي قرارات بشأنها كونها لم تدخل باختصاصاتها، وهذا ما أكده رئيس اللجنة وشاركه في ذلك الخبيران المستقلان ، حيث لم يتفق كل من العراق والكويت على ذلك وأن النتيجة لا تستطيع أن تمنح صلاحية لنفسها في ذلك، وإدخال القطاع البحري ضمن مهمة اللجنة جاء بناءً على طلب ممثل الكويت الدورة الرابعة للجنة أن يكون من ضمن صلاحياتها ترسيم الحدود البحرية فاستجابت اللجنة لذلك ، وهذا يعني أن قرار دخول اللجنة بصلاحياتها ترسيم الحدود البحرية جاء بضغط من ممثل الكويت ، ومما يدل على ذلك محاضر اللجنة ووقائع المناقشات التي جرت حول الموضوع ، التي سادت فيها خلافات حادة بين ممثل الكويت ومستشاريه ورئيس اللجنة بسبب الضغط الكويتي على الرئيس والخبيرين المستقلين لاعتماد موقف حكام الكويت في شأن تخطيط الحدود البحرية إضافة إلى أن استقالة رئيس اللجنة كان من أحد أسبابها تجاوز اللجنة للصلاحيات المحددة لها، حيث لم يكن ترسيم الحدود البحرية، يدخل من ضمن هذه الاختصاصات بداية[2] .

---

(1) د. ضاري رشيد الياسين ، ترسيم الحدود العراقية – الكويتية من جانب مجلس الأمن دراسة في شرعية الإجراءات والترسيم ، (بحث) مقدم إلى رئاسة الجمهورية ، 1995 ، ص 123 .

(2) رسالة وزير خارجية العراق إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 6 حزيران 1993، وثيقة مجلس الأمن رقم S/25905 ، 8 حزيران 1993 .

لذا ينبغي اعتماد مبادئ العدل والإنصاف أساساً لتحديد الحدود البحرية للعراق، وهذا يعني ببساطة استبعاد الطرق ووسائل التحديد الأخرى مثل قاعدة تساوي الأبعاد كون أن هذه القاعدة تؤدي إلى حرمان العراق من أجزاء كبيرة من المجالات البحرية التي كان بالإمكان أن يتمتع بحقوق فيها الاستناد إلى القانون الدولي لولا وضعه الجغرافي، ويؤدي إلى إلحاق مناطق بحرية كانت ستعود للعراق لو أن شكل ساحله كان مختلفاً بإحدى الدولتين المتجاورتين (إيران والكويت) وهذا ما عبرت عنه محكمة العدل الدولية في قضية بحر الشمال عام 1969 بقولها:(من غير المقبول أن دولة تتمتع بحقوق في الجرف القاري تختلف عن تلك التي للدول المجاورة لها بمجرد أنه في حالة معينه يكون خط الساحل محدباً وفي حالة أخرى يكون مقعراً) ، فإن اعتماد مبادئ العدل والإنصاف أساساً للتحديد يبدو الحل الأمثل، لأنه يأخذ بنظر الاعتبار الظروف الوثيقة الصلة بموضوع التحديد كافة[1] .

ويمكن القول أن طريقة الترسيم التي فرضتها اللجنة تهدد حق العراق في حرية الوصول إلى البحار من خلال ممارسة حقه التاريخي في الملاحة غير المقيدة والآمنة في منطقة خور عبد الله الذي يجعله مستقبلاً بحكم الدولة المغلقة بحرياً[2] .

ولما وجده مندوب العراق من غبن لحقوق العراق والتعمد في الانتقاص من حقوقه الإقليمية لم يشارك في ترسيم الحدود البحرية[3]، وعد العراق قرارات اللجنة بذلك غير عادلة وتتعرض لضغوط غربية منحازة للجانب الكويتي، وأن تصديق مجلس الأمن للقرارات المتخذة من قبل اللجنة " سيحول المنطقة إلى برميل بارود[4] " .

وعلى هذا الأساس عد العراق القرارات التي اتخذتها لجنة الترسيم غير شرعية وتشكل سابقة خطيرة في تاريخ المنظمة الدولية، وأن قرارها بهذا الخصوص قرار سياسي محض فرضته القوى المتحكمة بمجلس الأمن والأمم المتحدة ، والقصد من ذلك ليس حرمان العراق من حقوقه التاريخية والجغرافية وإلحاق الأذى بمصالحه الحيوية فحسب وإنما هو تعمد خلق

---

(1) مشكاة صبيح عبد علي المؤمن ، مبادئ العدل والإنصاف كمصدر للقانون الدولي العام ،أطروحة دكتوراه ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، 2001 ، ص354-355 .

(2) رسالة وزير خارجية العراق إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 6 حزيران 1993، وثيقة مجلس الأمن رقم S/25905 ، 8 حزيران 1993 .

(3) خالد السرجاني ، ترسيم الحدود العراقية – الكويتية بعد أزمة الخليج الثانية ، مرجع سابق ، ص235 .

(4) ينظر: رسالة وزير خارجية العراق إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 21 أيار 1992، جريدة الثورة العراقية ع(7949) بتاريخ 1992/6/2 ؛ وثيقة مجلس الأمن رقم (S/24044) .

وضع غير شرعي ومهدد للمصالح الحيوية لشعب عريق فرضت عليه محنة بالقوة المسلحة. وفي حال " مصادقة مجلس الأمن على قرار الترسيم يكون قد تعمد خلق بؤرة دائمة فضلاً عن الإيذاء المتعمد لمصالح مشروعة وحيوية لدولة عضو في الأمم المتحدة"[1]. لذلك ستبقى المنطقة أسيرة الحرب واللاسلم مع تحقيق مصالح الدول الإمبريالية وبإجرة كويتية وعلى حساب راحة وارض العراقيين[2] .

وبذلك تكون نتيجة هذا الفرض للحدود في منطقة خور عبد الله تمثل تهديداً خطيراً لحق العراق في الوصول إلى البحار، وتزيد من مشكلة العراق في التضرر الجغرافي عن قصد الإضرار به والتضييق عليه[3] ،إضافة إلى ما لحق العراق من ضرر نتيجة لترسيم حدوده البرية واقتطاع أجزاء من أراضية ، مع أن العراق طالب أكثر من مرة بالحصول على منفذ مناسب على الخليج العربي وهذا كل الذي يعنيه .

وتعترف اللجنة بالسرعة والعجالة التي تم إنجاز الترسيم فيها تحت ذريعة توجيه الأمين العام للأمم المتحدة بهذا الشأن[4]، كما أنها تعد أول مرة في التاريخ أن قامت الأمم المتحدة بترسيم الحدود بين دولتين عضويين في المنظمة[5] .

بذلك يتبين أنه في الأساس، الطريقة التي أنجزت فيها اللجنة عملها وكيفية اعتمادها على الخرائط من دون الوثائق والسرعة في اتخاذها لقراراتها يؤكد أن أساس تحديد النقاط الجوهرية لتثبيت الحدود البرية لم يكن له مسوغ قانوني .

وفي 20 أيار 1993 انتهت اللجنة من عملها الذي حظي بموافقة وتواقيع السكرتير العام للأمم المتحدة بطرس غالي وذلك في احتفال أقيم في الأمم المتحدة ، وبعد أن أصدر مجلس

---

(1) مرجع نفسه .

(2) رشيد سعدون العبادي، الحدود العراقية الكويتية (دراسة في الجغرافية السياسية)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2001 ، ص136 .

(3) للتفاصيل أكثر ينظر: د. ضاري رشيد الياسين ، مستقبل الخليج العربي في ضوء اتفاقية قانون البحار الجديدة، دار الشؤون الثقافية ، وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد ، 1990 .

(4) مجلة الوقائع ، السنة الرابعة عشر ، ع(4) الأمم المتحدة ، كانون الأول ، 1993 ، ص62 .

(5) كلمة الأمين العام للأمم المتحدة في الجلسة الختامية للجنة تخطيط الحدود بين العراق والكويت في 20 أيار 1993 ، نشرة الأمم المتحدة الصحيفة ،(SG/SM/4999-IK/148) .

الأمن القرار رقم 833 الذي حظي بإجماع من الدول الأعضاء أعلن رئيس لجنة الترسيم في 17 أيلول 1993 السيد نيكولاس فالتكيوس أنه تم حل اللجنة بعد الانتهاء من المهمات الموكلة إليها. وبذلك نستطيع القول أن النتائج التي جاء بها الترسيم الجديد للحدود ومجمل عملية الترسيم قد تم التفكير فيها والمبادرة بها وتسييرها وفقاً لمسارات محددة سابقاً لتكون في النهاية خيارات مفروضة على العراق، سواء بالنسبة لتحديد الحدود أو ترسيمها ومن غير التفات إلى مصالح العراق ، وكل الحقائق التاريخية التي تدعمها ، وهذا الأمر ليس فيه إنصاف لمصالح العراق الإقليمية[1]، فلم يختلف عن الترسيم الذي وضعه في مؤتمر العقير عام 1922 الممثل البريطاني برسي كوكس[2]، حيث أن روحه الاستعمارية حضرت أعمال اللجنة التي لم يفعل أعضاؤها شيئاً في هذا الترسيم الذي بقي يحرم العراق من منفذه على الخليج العربي[3] .

وهذا الأسلوب الذي اعتمده مجلس الأمن إضافة إلى أننا لا نجد له سابقة ، يتعارض مع الممارسات الدولية المعتادة ويتعارض مع ما قد مارسه مجلس الأمن تجاه أزمات دولية أخرى ومنها قراراه 1967/242 و 1973/338 المتعلقان بالصراع العربي – (الإسرائيلي) ، حيث طالب من خلالهما مجلس الأمن بحدود معترف بها من أطراف النزاع مبتعداً عن أي تعريف جغرافي ، واكتفى بوصفه – بالحدود الآمنة والمعترف بها – ولو أن مجلس الأمن حريص على حل مشكلة الحدود كونها أحد عناصر النزاع ، لكان من الممكن له أن يفرض الالتزام ، بالاتفاق على حل تفاوضي لهذه المشكلة ويحدد أجلاً مقبولاً لذلك ، وفي حالة عدم الاتفاق يطلب أن يحال النزاع للنظر به من هيئة محايدة كهيئة تحكيم أو إحالته إلى محكمة العدل الدولية . فبالرغم من أن النزاع قانوني، وأن قرار الترسيم جاء قراراً سياسياً فرضته الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا لخلق وضع غير مستقر في المنطقة لحماية مصالحهما فيها، لم يكن العراق مخيراً عندما قبل قرارات الترسيم ، فالولايات المتحدة بنفسها قد اعترفت أن موافقة العراق على هذه القرارات جاءت نتيجة الإكراه. لذلك

---

(1) د. ضاري رشيد الياسين ، ترسيم الحدود العراقية – الكويتية من جانب مجلس الأمن دراسة في شرعية الإجراءات والترسيم (بحث) ، مرجع سابق ، ص119 .

(2) الكتاب الأبيض : الأردن وأزمة الخليج آب 1990– آذار 1991، مرجع سابق ، ص3 .

(3) مجلة أم المعارك ، السنة الثانية ، ع(3) ، مركز أبحاث أم المعارك ، بغداد ، 1996، ص161 .

فلا يضفي أي صفة شرعية على تلك الموافقة وأن قرار مجلس الأمن وضع العراق تحت إشراف دولي أو وصاية دولية إضافة إلى أنه لم يحط عمل اللجان التي انبثقت عن القرار 687 بضمانات تحول دون الاعتداء والمساس باختصاصات العراق السيادية. ومجلس الأمن نفسه يعترف أنه لم تكن مثل السابقة في فرضه للحدود أو تحديده للحدود وحتى لو كان الأمر يتعلق بتهديد السلم والأمن الدوليين في المنطقة التي يراد تحديد الحدود الدولية فيها ، وقد عد المجلس النزاع الذي أحد أسبابه نزاع على الحدود الذي سبب تهديداً للسلم ولأمن الدوليين وهذا ما يسوغ أن يتدخل لإجراء عملية الترسيم[1]، وتجاهل متعمداً القيود التي ترد على سلطته وعلى الأعمال التي يضطلع بها تحقيقاً لأن تكون أعماله ونشاطاته وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي ، ومجلس الأمن سواء في فقرتيه 2,3 من القرار اللتين تنصان على " اتخاذ الترتيبات اللازمة مع العراق والكويت في تخطيط الحدود بين العراق والكويت ". لم يلتزم بحدود هذا القيد وأيضاً في تشكيل اللجنة أو كيفية أدائها لعملها أو في تحميل العراق نصف تكاليف الترسيم متجاوزاً هذا القيد تماماً مما ينفي عن القرار صفة الشرعية بصورة تامة[2].

(1)The United Nations Kuwait – Iraq Boundary Demarcation Commission , Center for Research Studies, op. cit, p.1

(2) د. ضاري رشيد الياسين ، ترسيم الحدود العراقية – الكويتية من جانب مجلس الأمن، دراسة في شرعية الإجراءات والترسيم (بحث)، بحث مقدم إلى رئاسة الجمهورية،1995، ص115 .

الخاتمة

من خلال عرض جذور وتطور مسألة الحدود العراقية – الكويتية عبـر مراحلهـا التاريخية وفي جوانبها القانونية الدولية إلى حيث آلت إلية نتيجة التحديد ومـن ثـم الترسـيم للحدود من جانب الأمم المتحدة ، ممثلة في لجنة ترسيم الحدود التابعة لمجلس الأمن، نلاحـظ أن للحدود أهمية خطيرة بالنسبة للدول والشعوب ، فمن خلالها يتعين النطاق المكـاني الـذي تمارس عليه الدولة سيادتها واختصاصاتها، واكتسبت الحدود أهمية استثنائية بعد ظهور الدولة القومية واستقرار مفهوم سيادة الدولة .

وهكذا وقف الدارسون لمعضلة الحدود في الخليج إمـام احتمـالين لمـستقبل الوضـع الحدودي الخليجي .

أولاً: تثبيت الحدود القائمة ، والاعتراف بها، وخصوصا إن هذا المبدأ أثبت فاعليته في مناطق أخرى من العالم كانت تعاني المشكلة إياها، كأوروبا على سبيل مثال ، فقد أفـردت اتفاقيـه هلسنكي للأمن والتعاون الأوروبيين بنداً لمبدأ الحفاظ على الحدود القائمـة، ونبـذ المطالـب الحدودية كشرط أساسي للأمن والتعاون المشتركين. ولم تقبل الدول الأوروبيـة الاعتـراف بوحدة المانيا إلا بعد قبولها بهذا المبدأ ونبذها لأية مطالب إقليمية حيال جيرانها، وخـصوصا بولونيا التي وقعت معها اتفاقا تلتزم بموجبه احترام الحدود القائمة، ولم يكن الأمر في أوروبا فقط بل تعداها إلى إفريقيا . فقد وضعت منظمة الوحدة الإفريقية في صـلب ميثاقهـا، بنـداً صريحاً بإقرار الحدود السياسية القائمة عند الاسـتقلال واحترامهـا ورفـض أي توجهـات لتجاوزها.

ثانياً: فتح ملف المطالب الحدودية على خلفية دعاوى الحـق التـاريخي أو الإسـتراتيجية أو الاثنين معاً وحتى لو حدث هذا فإن المنطقة ستكون إمام مشهد من الصعب التكهن في تداعياته السياسية والاجتماعية، وسيكون أرضاً خصبة لكثير من الاختناقات والتوترات محلياً وإقليميا، ولعل حرب الخليج الثانية نموذج في هذا الخيار إذ يمكن القول إن السعي لحل أي معضلة يبدأ بإزالة مسبباتها، وفي حال معضلة الحدود في الخليج ، يبدو من الصعب معالجة كل المسببات. فقد يمكن الاتفاق بين دول المنطقة على حل المشاكل الحدودية لكن اتفاقها وحـده لا يكفـي،

لارتباط المعضلة بالعامل الخارجي الذي يرعاها باستمرار، ولعل ارتباط منطقة الخليج بالعالم الخارجي بسبب أهميتها الجيوستراتيجية التي تمثل النفط مكونها الاساسي والاهم ،مما جعل الولايات المتحدة الأميركية تستثمر بأسلوبها الخاص أزاء كمية النفط الخليجي ، واهميته بالنسبة إلى الدور الأميركي في العالم علينا إن نتصور مستقبل الوضع في المنطقة في ظل إصرار أميركي على الإشراف المباشر على مصادر الطاقة وضرورة إبقاء المنطقة منشغلة بصراعات مستمرة، تقوم جميعها على خلفيه المشاكل الحدودية .

لقد كان الوطن العربي تابعاً وخاضعاً للسيطرة العثمانية، وهذا منع من ظهور الحدود بين الأقاليم التي تشكل الوطن العربي نظراً لعدها جزءاً من الدولة العثمانية. إلا أن قدوم الإنكليز إلى المنطقة العربية ، وعملهم على ترسيخ نفوذهم في المنطقة، مقابل تدهور أحوال الدولة العثمانية ، بدأ يشكل مرحلة تحول كان لها تأثيراتها اللاحقة على قضايا الحدود بين الأقاليم العربية ، وأن قيام الحرب العالمية الأولى، والنتائج التي تمخضت عنها بدايات تمزيق الجسد العربي الواحد ، الذي كان يتطلع إليه العرب من خلال ما يسمى بالثورة العربية الكبرى ، ومهدت تلك النتائج لعقد اتفاقيات سايكس – بيكو، وسان ريمو لاقتسام أقاليم الوطن العربي في المشرق غنائم للنهب والاستثمار والاستغلال، وكانت منطقة الخليج العربي حصة النفوذ البريطاني المنفرد في تلك المرحلة .

عمل الإنكليز على تقسيم الخليج العربي، وفقاً لاعتبارات المصلحة الاستعمارية البريطانية المجردة ، وتجاوز أية اعتبارات أخرى سواء كانت طبيعية أو تاريخية أو ديمغرافية ، ودون الرجوع إلى حكومات الأقاليم التي كانت في حينها من صنع المستعمر وتابعاً ذليلاً له ، أما سلطة اتخاذ القرارات المهمة ولا سيما في قضايا الحدود ، كانت من اختصاص المسؤولين الإنكليز في المنطقة.

وهكذا سعى الإنكليز إلى فصل منطقة الكويت عن ولاية البصرة قبل الحرب العالمية الأولى، وتحديداً منذ أن جرى عقد اتفاقية الحماية السرية مع شيخ الكويت مبارك الصباح عام 1899 من دون الاهتمام بوضع تصور لحدود هذا الكيان الجديد المصطنع، إنما ترك هذا الأمر إلى وقت لاحق ، حيث كان قيام الحرب العالمية الأولى، وما أسفرت عنه من نتائج نقطة التحول الحاسمة في رسم الحدود الدولية بين أقاليم الخليج العربي .

لقد كانت بدايات التفكير في رسم الحدود بين أقاليم الخليج العربي ، تعود إلى عام 1913،إلا أن الحدث الحاسم في تقرير مسارات هذه الحدود ، هو مؤتمر العقير عام 1922، الذي قرر فيه الإنكليز من خلال ممثلهم (برسي كوكس) الحدود بين كل من نجد والعراق والكويت، إذ جرى سلخ ثلثي مساحة أرض الكويت وإعطاؤها لسلطان نجد آنذاك ، وتعويض مشيخة الكويت بأراض من العراق ، وهو ما قرره المؤتمر صراحة، فكان المحتل الإنكليز هو الخصم والحكم في نفس الوقت .

ويمكن القول أن عملية التحديد التي تمت بين كل من نجد والعراق والكويت تجاهلت إرادة ممثلي هذه الأقاليم تماماً، وهؤلاء ليس لهم حول أو قوة سوى أن يقبلوا بما يقرره المستعمر، وكانت بريطانيا لا تأخذ بأي من الاعتبارات الموضوعية ، الطبيعية منها والتاريخية ، والسكانية والحضارية .

وبناء على ذلك لا يمكن القول أو قبول ترسيم الحدود أو حتى وصفها من جانب المستعمر الإنكليزي،لانها لا تحقق مبدأ استقرار الحدود، كما وأن عدها وثائق دولية ورسمية، لا يجوز للدول ذات العلاقة الاعتراض عليها، قول مردود، لانتفاء الفعل والإرادة للدول التي نشأت على تلك الأقاليم في مرحلة لاحقة، ووجد البعض منها أنه جرى التجاوز فيها على حقوقه التاريخية في أرضه ومياهه .

ومن النتائج الطبيعية التي خلفها الاستعمار إلا تستقر الحدود بين دول المنطقة في مرحلة الاستقلال – كونها أساساً فرضت عليهم – ما لم يجر التفاوض والاتفاق على ترسيم الحدود ، بحيث يؤخذ بالنظر المبادئ التي جرى العرف الدولي على التعامل على وفقها والاتفاقيات الدولية بشأن ترسيم الحدود بين الدول على الأخذ بها ، لذا نلاحظ بقاء مسألة الحدود العراقية الكويتية قائمة حتى عام 1990.

إن النزاعات بين الدول ظاهرة ليست مستحدثة في العلاقات بين الدول ، وبرغم كل المحاولات التي قامت بها الدول ، سواء في ظل عصبة الأمم أو منظمة الأمم المتحدة التي أعقبتها ، لم تحل بين الدول وبين استخدام القوة العسكرية لحل خلافاتها ومن بينها الخلافات الحدودية، ولكن ذلك ليس معناه أن تقوم أية جهة دولية بفرض حدود دولية على طرف أو

آخر كونه خاسراً في الحرب أو أن البيئة الدولية تسير في غير صالحه، خصوصاً عند اقتطاع أجزاء من أراضيه لأن هذا يؤدي إلى زرع فتيل حرب قادمة عندما تتهيأ الظـروف الدوليـة للطرف الذي أصابه الظلم .

كان لنتائج الحرب التي شنها التحالف الدولي ضد العراق – وليس الأمم المتحدة – أن عد العراق طرفاً خاسراً في الحرب. لذا جاء القرار 687 لسنة1991 ليصبح، من بين مسائل مختلفة ، أساساً لترسيم الحدود بين العراق الكويت. ويرجح وثائق، ويؤشر خط الحدود سـلفاً عندما يشير إلى وثائق معينة وخرائط بعينها، الأمر الذي لا يخفى أن هـذا القـرار أراد أن يعاقب العراق بسلخ جزء من أراضيه ومنحها للكويت إضافة إلى ما جرى سلخه من العـراق وعده أرضاً كويتية، إذا أصبح جزءُ مهمُ من حقل الرميلة الجنوبي جـزءاً مـن الأراضـي الكويتية بمقتضى الترسيم الجديد، لا بل أن أجزاء من ميناء أم قصر أصبح يقع ضمن السيادة الكويتية .

إن الفقه الدولي – وكذلك العمل الدولي – يجمع على أن مسائل الحدود هي قضايا قانونية دولية، وليست سياسية، وبالتالي ليس لمجلس الأمن الدولي أو غيره مـن الجهـات الدوليـة صلاحية تقرير الأسلوب أو الطريقة أو الوثائق أو الخرائط التي تعتمد في ترسيم الحدود بين أي من الدول أو أن ينشئ لجاناً للقيام بهذه المهام ، لأنه يصادر سلطان الدول ذات العلاقة في الاتفاق على خط الحدود، ومن ثم النتائج الناجمة عن عدم استقرار الحدود. لـذا لا يجانـب الأمين العام الصواب عندما يؤكد في كلمته عند انتهاء لجنة ترسـيم الحـدود بـين العـراق والكويت مهمتها، أن هذه أول سابقة دولية، بمعنى لم يألفها العمل الدولي، ويراد بها أن تكون سابقة، وعلى الرغم من أن القرار 687 المشار إليه ، يشير إلى ترسيم الحدود البرية حـصراً بين العراق والكويت إلا أن ذلك التحديد شمل أيضاً الحدود البحرية للعراق، فأعاد رسم الحدود في القسم البحري من الحدود بحيث سلخ من العراق جزءاً من مياهه الإقليمية التـي مـارس السيادة عليها منذ ظهوره الحديث على المسرح الدولي عام 1921 وحتى تاريخ إعادة الترسيم لسنة 1992، وهو ما يشكل خروجاً على القرار 687 لسنة 1991، الذي استندت اللجنة عليه في قيامها بعملية الترسيم . والغاية الأساسية من امتداد الترسيم إلى الحـدود البحريـة، هـي

التضييق على العراق من جهة البحر، وخنقه بحرياً لمنع أي نفوذ أو وجود بحري عراقي ذي أهمية إستراتيجية في المستقبل .

وأخيراً إن النتائج التي توصلت إليها لجنة الترسيم التي شكلها الأمين العام بالاستناد إلى قرار مجلس الأمن 687 ، لم يكن عملها فنياً كما حاول القرار ومن ثم الأمين العام وصفه ، إنما قامت بعملية ترسيم جديدة للحدود، ودفعت بخط الحدود مسافة (120) كيلو متراً على طول خط الحدود ، إضافة إلى ما قضمته من مياه إقليمية عراقية وصيرورتها مياهاً إقليمية كويتية، الأمر الذي لا يمكن للعراق الاستمرار على قبوله في ظل الظروف الدولية التي لا زالت قائمة،إنما لا بدَّ من التفاوض حول تسوية مقبولة للحدود ، وعلى الرغم من ذلك فإن هذه القرارات لا تعد قانونية كونها اقتطعت أراضٍ عراقية، وحرمت العراق من حقه في الحصول على منفذ مناسب على الخليج العربي .

المراجع

أولاً: المراجع بالعربية

1. ابراهيم،ن.الحر،الكويت ماضيها وحاضرها، مطبعة الاديب، بغداد 1966
2. أحمد رفيق البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيـــا(1922–1932) ، دار الرشيد للنشر، بغداد،1980.
3. أحمد فوزي ، بترول ودخان ، ط1، دار الشرق الجديد، بيروت 1961 .
4. أحمد فوزي، الملك فيصل الثاني،ط3 ، دار الحرية للطباعة، بغداد،1989.
5. د.أحمد محمد كمال، انفجار الخليج...العراق المغبون وكلمة للتاريخ، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991.
6. د.أحمد مصطفى ابو حاكمة، تـــاريخ الكويـــت،ج1القـــسم الاول، مطبعـــة حكومـــة الكويت،1970 .
7. د.أحمد مصطفى ابو حاكمه، تاريخ الكويت،ج2،مطبعة حكومة الكويـــت،الكويـــت، 1973.
8. د.أحمد مصطفى ابو حاكمة، محاضرات في تاريخ شرقي الجزيـــرة العربيـــة فـــي العصور الحديثة ومطبعة النهضة الجديدة، 1967 .
9. أمين سعيد، الخليج العربي في تاريخه الـــسياسي ونهـــضته الحديثـــة، دار الكاتـــب العربي،بيروت بدون تاريخ.
10. آيبي جمال الدين ،أزمة الخليج جذورها التاريخيـــه ووقائعهـــا الحاليـــه، دار الهـــدى للطباعة والنشر،عين بليله،الجزائر، 1990.
11. د. بطرس بطرس غالي الامم المتحدة والنزاع بين العراق والكويـــت 1990-1996 سلسلة الكتب الزرقاء،المجلد التاسع،الامم المتحدة، نيويورك، 1996.

12. د. بطـــرس بطـــرس غـــالي، منظمـــة الوحـــدة الافريقيـــة، مكتبـــة الانجلـــو المصرية،القاهرة 1964.

13. د.جابر أبراهيم الراوي، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية ــ الايرانية، المطبعة الفنيه الحديثه ، بغداد،1970.

14. د. جابر ابراهيم الراوي، المنازعات الدولية، مطبعة دار السلام، بغداد،1978.

15. جاسم كاظم العزاوي ،ثورة 14 تموز1958 أسرارها ..أحداثها..رجالها حتى نهاية عبد الكريم قاسم ،شركة المعرفة للنشر والتوزيع المحدودة ،بغداد،1990.

16. د. جمال زكريا قاسم،الخليج العربي – دراسة لتـــاريخ الامـــارات العربيـــة(-1945) 1914، القاهرة،1973.

17. د.جمال زكريا قاسم، الخليج العربي – دراسة لتاريخه المعاصر(1945– 1971)، دار البحوث العلمية،الكويت، 1978.

18. حسن علي الابراهيم،الكويت دراسة سياسية ، دار النهار للنشر ، بيروت ، 1972.

19. حسن سلمان محمود،الكويت ماضيها وحاضرها،الاهلية للنشر، بغداد،1968.

20.حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي،ج1،مطـــابع دار الكتـــب،بيـــروت، 1962

21.حسين خلف الشيخ خزعل،تاريخ الكويت السياسي ،ج2،مطابع دار الكويت،1963

22. حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي،ج5،مطابع دار الكويت، بيـــروت، 1970 .

23. د.خليل إسماعيل الحديثي، المعاهدات غير المتكافئة المعقودة وقـــت الـــسلم (دراســـة قانونية– سياسية)، مطبعة جامعة بغداد،بغداد،1981.

24. د. دولت أحمد صادق ود. محمد السيد غلاب ود. جمال الدين الديناصوري، الجغرافية السياسية، ط1، مكتبة الانجلو المصرية،القاهرة،1961.

25. رجب بركات، بلدية البصرة(1889-1981)، مركز دراسات الخليج العربي، مطبعة جامعة البصرة، البصرة، 1984 .

26. رضا هلال،الصراع على الكويت... مسألة الأمن والثروة ،ط1،سينا للنشر، القاهرة، 1991.

27. زكي صالح،مجمل تاريخ العراق في العهد العثماني،القاهرة،1966 .

28. د. سموحي فوق العادة،القانون الدولي العام،القاهرة 1960.

29. د. سهيل الفتلاوي، المنازعات الدولية،السلسلة القانونية(11)، ط1، دار القادسية، بغداد،1986.

30. سيف مرزوق الشملان،في تاريخ الكويت،ط1،مطبعة النهظة مصر،القاهرة ، 1959.

31. سيد نوفل ،الاوضاع السياسية لأمارات الخليج العربي والجزيرة العربية،ج2، الكتاب الاول، ط3، مطبعة النهضة الجديدة،القاهرة1966–1967.

32. د.صادق حسن السوداني،العلاقات العراقية–السعودية،1920–1931،بغداد، 1975

33. صبيح علي غالب ،قضية ثورة 14 تموز والضباط الاحرار، ط2، دار الجاحظ للطباعة والنشر،بغداد، 1971.

34. د.صلاح الدين علي الشامي ود.فؤاد محمد الصفار،جغرافية الوطن العربي الكبير،ط3، منشأة المعارف،الاسكندرية، 1975.

35. د.صلاح الدين علي الشامي،دراسات في الجغرافية السياسية، منشأة المعارف، الاسكندرية .

36. صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة، 1974.

37. د.ضاري رشيد الياسين، مستقبل الخليج العربي في ضوء اتفاقية قانون البحار الجديدة، دارالشؤون الثقافية، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1990.

38. د. طارق نافع الحمداني، ملامح سياسة وحـضارية فـي تـاريخ العـراق الحـديث والمعاصر،ط1،الدار العربية للموسوعات، بيروت،1989.

39. د.عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين،ج4،شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد،1949.

40. د.عبد الله الاشعل، قضية الحدود في الخليج العربي،سلسلة دراسات رقـم(28)،مركـز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام،1978.

41. د.عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة ،دار النهار للطباعة والنشر، بيروت 1997.

42. د.عبد الرزاق الحسني، تـاريخ الـوزارات العراقيـة،ج1، دار الـشؤون الثقافيـة، بغداد،1988.

43. د.عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية،ج3،دار الشؤون الثقافيـة، بغـداد، 1988.

44. د.عبد الرزاق الحـسني، تـاريخ الـوزارات العراقيـة،ج5،دار الـشؤون الثقافيـة، بغداد،1988.

45. د.عبد الرزاق الحسني، تاريخ الـوزارات العراقيـة،ج10، دار الـشؤون الثقافيـة، بغداد،1988.

46. د.عبد الرزاق عباس، الجغرافية السياسية مع التركيز على المفـاهيم الجيوبولتيكيـة، مطبعة أسعد، بغداد،1976.

47. د.عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت ، مطابع دارمكتبة الحياة، بيروت، بدون تاريخ.

48. د.عبد المجيد العبدلي، قانون العلاقات الدولية، ط1، دار الاقواس للنشر،1994.

49. د.عز الدين صلاح جرادة، يسألونك عن الكويت،الكويت، 1078.

50. د.عصام العطية، القانون الدولي العام ،ط5، دار الحكمة للطباعة والنشر ،بغداد،1992.

51. د.علي صادق ابو هيف،القانون الدولي العام، الاسكندرية،الطبعة الثانية عشرة، 1995.

52. د.عمر حسن عدس،استغلال حقول النفط الممتدة عبر الحدود الدولية(دراسة قانونيـــة)، وكالة المطبوعات،الكويت،بدون تاريخ.

53. د.غانم محمد صالح ود.خليل فضيل الكبيسي،الخليج العربي،1984.

54. د.غانم محمد صالح، العراق والوحدة العربية بين(1939-1958) الفكر والممارســـة، دار الحكمة للطباعة والنشر ،بغداد،1990.

55. د.غسان سلامة و(آخرون)،الامة والدولة والاندماج في الـــوطن العربـــي، ج1، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،1989.

56. فيصل محمد الأرحيم، تطور العراق تحت حكم الاتحاديين، مطابع الجمهور،الموصل، 1975.

57. قدري قلعجي،أضواءعلى تاريخ الكويت،دار الكاتب العربي، بيروت،1962.

58. قدري قلعجي،الخليج بحر الاساطير، ط2 ، شـــركة المطبوعـــات للتوزيـــع والنـــشر، بيروت، 1992.

59. قدري قلعجي، النظام السياسي والاقتصادي في دولة الكويـــت،دار الكتـــاب العربـــي، القاهرة، 1975.

60. قسم التوثيق في دار النضال، حرب الخلـــيج(وثـــائق وحقـــائق)،ط1، دار النـــضال، بيروت،1991.

61. كابي طبراني، شتاء الغضب في الخليج، دار الآفاق الجديدة،المغرب ،1991.

62. الكتاب الابيض: الاردن وأزمة الخليج آب 1990- آذار 1991 ،المملكة الاردنية الهاشمية،1991.

63. ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة 14تموزفي العراق،بغداد،1983.

64. مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، بيروت 1974.

65. د. محمد ابراهيم حسن، الجغرافية السياسية، مركز الاسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1999.

66. د.محمد البكاء، الرمال المتحركة،دار الحرية للطباعة،بغداد،1992.

67. محمد حسنين هيكل،حرب الخليج أوهام القوة والنصر،ط1، مؤسسة الأهرام للترجمة والنشر،القاهرة، 1992.

68. محمد حسين الزبيدي، ثورة 14 تموز في العراق، بغداد،1983.

69. محمد رشيد الفيل، الجغرافية التاريخية للكويت، ط2، ذات السلاسل ، الكويت ، 1985.

70. محمد عبد الله خالد العبد القادر، الحدود الكويتية – العراقية (دراسة في الجغرافية السياسية)، ط1، مركز البحوث والدراسات الكويتية،الكويت ، 2000.

71. د. محمد عبد الله الدوري، و(آخرون)، القانون الدولي وأزمة الخليج،دار الحكمة للطباعة والنشر،بغداد،1992.

72. د. محمد عبد الغني سعودي، الجغرافية والمشكلات الدولية، دار النهضة العربية، بيروت،1971.

73. د.محمد محمود الديب،الجغرافية السياسية – اسس وتطبيقات،مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ، 1976.

74. محمد متولي، حوض الخليج العربي،ج2،ط2،مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1977.

75. د.محمد مظفر الادهيمي ود. نزار الحديثي ود. مصطفى عبد القادر النجـــار، الحقيقـــة لعراقية الكويت، دار الشؤون الثقافية ، بغداد،1990.

76. د. محمد مظفر الادهيمي، المجلس التأسيسي العراقـــي،ج1 ، دار الـــشؤون الثقافيـــة، بغداد،1989.

77. د. محمد مظفر الادهيمي، المجلس التأسيس العراقـــي،ج2 ، دار الـــشؤون الثقافيـــة، بغداد،1989.

78. د. محمد مظفر الابراهيمي، من موهافي إلى الكويت الطريق إلى حرب الخلـــيج، ط1، الاهلية للنشر،الاردن،1997.

79. د. محمود علي الداود، الخليج العربي والعلاقـــات الدوليـــة (1890-1914)،مطبعـــة الرسالة، القاهرة ،1961.

80. مركز البحوث والدراسات الكويتية ، تخطيط الحدود بين دولـــة الكويـــت وجمهوريـــة العراق كما أقرتها الامم المتحدة ، ط1، مطبعة الخط ،الكويت ، 1993.

81. د.مصطفى عبد القادر النجار ود.حسن القهواتي و(آخرون)،تـــأريخ الخلـــيج العربـــي الحديث والمعاصر،ط، مطبعة جامعة البصرة،البصرة،1984.

82. د. مصطفى عبد القادر النجار، التأريخ السياسي لعلاقات العـــراق الدوليـــة بـــالخليج العربي، مطبعة جامعة البصرة ، البصرة ، 1975.

83. د.مصطفى عبد القادر النجار و(آخرون)،العراق والكويت فـــي الوثـــائق التاريخيـــة، بغداد،1991.

84. د.مصطفى عبد القادر النجار ونزار عبد اللطيف الحديثي،سقوط التجزئة، دار الحريـــة للطباعة، بغداد،1991.

85. د. مصطفى عبد القادر النجار ود. محمد عبد المطلب البكاء، الكويت عراقيـــة ، ط1، دار الشؤون الثقافية ، بغداد، 1990.

86. د. ميمونة الخليفة الصباح ، الكويت في ظل الحماية البريطانية ، الكويت ، 1988.

87. د. نافع القصاب ود.صباح محمود ود.السيد عبد الجليل عبد الواحد، الجغرافية السياسية، بغداد،1987.

88. وثائق الخليج والجزيرة العربية لعام 1975 ، ط1 ، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، جامعة الكويت ، الكويت ، 1975.

89. وزارة الثقافة والأعلام، الكويت...وعلاقتها التاريخية والقانونية مع العراق ، دار الحرية للطباعة، بغداد،1990.

90. وزارة الثقافة والأعلام،مسألة الكويت: رسالة وزير الخارجية العراقي الموجهة إلى وزراء خارجية دول العالم المتعلقة بتاريخ الكويت وصلتها التاريخية بالعراق ،4 أيلول 1990.

91. وزارة الخارجية، حقيقة الكويت ،ج1، بغداد ،1961.

92. وزارة الخارجية، حقيقة الكويت ،ج2 ، بغداد ،1961.

93. وزارة الخارجية، حقيقة الكويت ، ج3 ، بغداد ،1961.

ثانيا : الكتب المترجمة

1. أحمد حسن جودة ، المصالح البريطانية في الكويت حتى عام1939 ، ترجمة (حسن علي النجار)، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة (29)، مطبعة الإرشاد، بغداد ، 1979.

2 .الكسندر اداموف ، ولاية البصرة وفي ماضيها وحاضرها، ترجمة (هاشم صالح التكريتي)، ج1، ط1،البصرة ،1982.

3 . آلان قريش، الخليج مفاتيح لفهم حرب معلنة. ترجمة (ابراهيم العريس)، دار قرطبة للنشر والابحاث ، طرابلس ، 1990.

4. البرت منتشافيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني .

5. جان جاك بيربي، خليج العربي، ترجمة (نجدة هاجر وسعيد الغز)، ط1،المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت ، 1959.

6 . جورج لونزوسكي،البترول والدولة في الشرق الأوسط ،ط1، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت،1961.

7 . جورج مو، العراق القديم، ترجمة وتعليق(حسين علوان حسين)، دار الحرية للطباعة، بغداد،1984.

8 . ستيفن همسلي لونكريك،أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث،ترجمة (جعفر خياط)، مطبعة التفيض الأهلية، بغداد،1941.

9 . شارل روسو، القانون الدولي العام،الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت ،1982.

10 . العراق في الوثائق البريطانية(1905 –1930)،ترجمة وتحرير(د.فؤاد قزانجي)،ط1،دار المأمون للترجمة والنشر، بغداد، 1989.

11. لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة(عفيفة البستاني)، موسكو،1971.

12. هنري فوستر، نشأة العراق الحديث،ترجمة وتعليق(سليم طه التكريتي)، ج1، ط1، بغداد،1989.

13.هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة وتعليق(سليم طه التكريتي)، ج2، ط1، بغداد،1989.

ثالثا: البحوث والدراسات

1. أحمد الرشيدي، حول التسوية السلمية لمنازعات الحدود، مجلة السياسة الدولية، ع(111)، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، 1993

2. أحمد الرشيدي، وظيفة الجامعة العربية في مجال التسوية السلمية للمنازعات،مجلة المستقبل العربي، ع(111)، مركز دراسة الوحدة العربية، بيروت، 1993 .

3. أحمد سعيد نوفل، أرضية الصراع العربي في الخليج العربي،مجلة المستقبل العربي، ع(150)، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،1991.

4. بطرس بطرس غالي،الدبلوماسية العربية في مواجهة المنازعات الاقليمية، مجلة السياسة الدولية ،ع(32)، مؤسسة الاهرام للنشر،القاهرة،نيسان، 1973.

5. خالد السرجاني، ترسيم الحدود العراقية–الكويتية بعد أزمة الخليج الثانية،مجلة السياسة الدولية،ع(111)،مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع،القاهرة،1993.

6. خالد السرجاني،جذور الأزمة بين العراق والكويت، مجلة السياسة الدولية،ع(10)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،القاهرة،1990.

7. خالد نويهض، تكوين الحدود العربية: لماذا وأين، مجلة المستقبل العربي،ع(187)،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1994.

8. صلاح سالم زرنوقة، أزمة الحشود العسكرية العراقية قرب الحدود الكويتية،مجلة السياسة الدولية،مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والدولية،ع(120)،1994.

9. د.صلاح العقاد،الإطار التاريخي لمشكلات الحدود العربية،مجلة السياسة الدولية، ع(111)، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع،القاهرة،1993.

10. صلاح العقاد، نزاع الحدود بين العراق والكويت، مجلة السياسة الدولية،ع(33)،مؤسسة الأهرام للنشر،القاهرة، تموز،1973.

11. د.ضاري رشيد الياسين، ترسيم الحدود العراقية–الكويتية من جانب مجلس الامن، دراسة في شرعية الإجراءات و الترسيم (بحث) مقدم إلى رئاسة الجمهورية،1995.

12. د.ضاري رشيد الياسين، مدى شرعية قرارات مجلس الأمن ضد العراق،(بحث) غير منشور، كلية القانون،جامعة بغداد،1995.

13.عبد الخالق عبد الله، أزمة الخليج: خلفية الإدراك ودور الإدراك الخاطئ، مجلة المستقبل العربي،ع(148)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1991.

14.عمر عز الرجال، جامعة الدول العربية ومنازعات الحدود العربيـــة، مجلـــة الـــسياسة الدولية،

ع(111)، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع،القاهرة،1993.

15. د. غسان العزي ، سقوط النظرية الأمنية التقليدية ، مجلة شؤون الأوســـط ،ع(105)، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، شتاء 2002، ص35.

16. د.غسان العزي ،مستقبل العراق كمحدد لمستقبل المنطقة، مجلـــة شـــؤون الأوســـط ، ع(129)، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيـــق، بيـــروت، صـــيف 2008 ، ص131 .

17. المؤتمر القومي العربي الرابع، حال الأمة1992 ، مجلة المـــستقبل العربـــي،ع(172)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1993.

18. د. محمد عبد الله الغامدي ، الحدود السياسية كأحد مقومات الدولة،مجلـــة الدبلوماســـي، ع(9)، معهد الدراسات الدبلوماسي، شركة العبيكان للطباعـــة والنـــشر،الريـــاض، كـــانون الأول،1987.

19. مركز أبحاث ام المعارك،الحقيقة والتضليل في ام المعـــارك فـــي المؤلفـــات العربيـــة والأجنبية،الندوة السنوية الأولى 2 –4 شباط،1994.

20. نبيه الأصفهاني، وثائق خاصة بالأزمة ،مجلـــة الـــسياسة الدوليـــة، ع(102)، مركـــز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة 1990.

21. وزارة الخارجية ، الحدود العراقية–الكويتية (تقرير سري)، دائرة الشؤون القانونيـــة والمعاهدات ، الجمهورية العراقية ، 1965-1966.

بحوث الانترنيت:

1. تجربة الآباء تنير مسيرة الأجيال في كويت المستقبل.

التوجيه العام للاجتماعات www.file://c:/bassam/.

2.Archived Iraq Net News,www.file:// c:bassam.htm, 27.11. 2001

رابعا: الرسائل والاطاريح

1. إسراء شريف جيجان الكعود، لجنة الأمم المتحدة الخاصة بنزع أسلحة التدمير الشامل العراقية،أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد،2001 .

2.علي صدام صحن،النزاع العراقي-البريطاني حول منطقة الكويت(1921-1958)،رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية- قسم التاريخ الحديث،الجامعة المستنصرية،1994.

3. فيصل عبد الجبار عبد علي،السياسة العراقية المعاصرة تجاه الكويت(1958-1968)،أطروحة دكتوراه(غير منشورة)،كلية التربية- قسم التاريخ الحديث،الجامعة المستنصرية، 1994.

4. مشكاة صبيح عبد علي المؤمن، مبادئ العدل والإنصاف كمصدر للقانون الدولي العام،أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية القانون، جامعة بغداد، 2001 .

خامسا: الصحف والمجلات:

1. جريدة الثورة العراقية،ع(7591)،بغداد، بتاريخ: 1991/4/7.
2. جريدة الثورة العراقية،ع (7948)،بغداد،بتاريخ: 1992/ 6/1.
3. جريدة الثورة العراقية،ع(7949)،بغداد، بتاريخ: 1992/6/2.
4. جريدة الثورة العراقية،ع(7950)،بغداد، بتاريخ: 1992/6/3.
5. جريدة الثورة العراقية،ع(7963)،بغداد،بتاريخ: 1992/6/19.
6. جريدة السفير، بيروت، 1990/8/13.
7. جريدة السفير، بيروت، 1990/9/5.

8. جريدة النهار، بيروت، 1990/8/11.
9. جريدة النهار، بيروت، 1990/9/5.
10. جريدة الوقائع العراقية،السنة السادسة والثلاثـــون،ع(3537)، وزارة العـــدل، بغـــداد، بتاريخ: 1994/11/10.
11. جريدة البيان، دولة الإمارات العربية المتحدة، دبي، بتاريخ 19 كانون الثاني 2001.
12. مجلة الوقائع، السنة الرابعة عشر،ع(4)،الأمم المتحدة،كانون الأول،1993 .
13. مجلة ام المعارك، السنة الثانية،ع(3)، مركز أبحاث أم المعارك،بغداد، 1996 .
14. مجلة المركز العربي للدراسات الإســـتراتيجية،ع(10)،المركـــز العربـــي للدراســـات الإستراتيجية، الجمهورية العربية السورية،1997.
15. مجلة الوطن العربي،(125)،ع(41723)، مركز الأهـــرام للدراســـات الإســـتراتيجية والدولية ، القاهرة،آذار 2001 .

سادسا : الوثائق الرسمية:

أ- وثائق وزارة الخارجية البريطانية:

British Foreign Office Documents(F.O)

1.F.O. 371/6247 Under-Secretary of State, Foreign office, India office, 31 .st Dec. 1930 .

2.F.O. 371/8952 Memorandum from his Excellency the High Commissioner from Iraq to political Agent Kuwait , No.5405, 19th April 1932.

3. F.O. 371/8952 From Shaikh of Kuwait to political Agent, 4th April 1932

4 .F.O. 371/18910,E6631/127/91, Memorandum, Kuwait-Iraq Fronter, 30th Oct. 1935.

5. F.O.371/18910, Clark kerr to sir Samuel Hoard, No.5/8, 3rd Oct.1935.

6. F.O. 371/1/21859,E5841,Record of conversation with the Iraqi minister for foreign Affairs held the F.o at 6p .m on 4Oct .1938.

ب- الوثائق العراقية:

1. وثائق وزارة الخارجية العراقية:

- مذكرة وزارة الخارجية العراقية إلى السفارة البريطانية،رقم ش/2635/ 12364 ، 25حزيران 1940

-مذكرة من السفارة البريطانية إلى وزارة الخارجية العراقية، رقم 355 ،3 آب 1940.

-جواب وزارة المالية إلى وزارة الخارجية العراقية،رقم س /639،آب1940 .

- مذكرة من وزارة الخارجية بغداد إلى سفارة صاحب الجلالة البريطانية ، بغداد، رقم 19648/7/2635 في21 تشرين الثاني 1941.

-مذكرة وزارة الخارجية بغداد إلى وزارة الموصلات والإشغال بغداد،رقم ش/7/2267/2267 في 20 كانون الثاني 1949.

- وزارة الخارجية، دائرة التشريعات ،(مذكرة) رقم دبلوماسية /8,896/936 كانون الاول 1962.

-Confidential ,No.P.O. 100,The Residency of Baghdad , 16th july , 1932.

-British Embassy Baghdad to political Resdent in persain Gulf ,24th Nov .1938 British Embassy Baghdad to Iraqi Minister for foreign Affairs , No. 487 , 17th Oct 1940.

-British Embassy Baghdad to Iraqi Minister for foreign Affairs, No.626 the December 1951.

ج . وثائق الأمم المتحدة United Nations Documents

1. وثيقة مجلس الامن رقم S/22432.
2. وثيقة مجلس الامن رقم، ملحق (نيسان ،أيار ،حزيران) السنة السادسة والاربعون 1991،S/22457.

3. وثيقة مجلس الامن رقم S/22558، 2 أيار 1991.
4. وثيقة مجلس الامن رقم S/24113، 17حزيران 1992.
5. وثيقـــة مجلـــس الامـــن رقـــم ،ملحـــق(نيـــسان ، أيـــار ،حزيـــران) الـــسنة الثامنـــة والاربعون،1993، S/25905، S/25963
6. وثيقة مجلس الامن رقم 21,S/25811 أيار1993 . والاضافة S/25811 Add.1 ،24 أيار 1993.
7. وثيقة مجلس الامن رقم 16,S/PRST/1994/68 تشرين الثاني1994.

سابعا : المراجع الاجنبية

1.Amin Abdul Amir, British Interest in the Persian Gulf , Leiden;E .J Brill, 1967 .
2.Dickson . H.R. PATRICK, Kuwait And Her Neighbors, London, 1956.
3.G .Berger, Kuwait And The Rim of Arabia , United States America, 1978.
4.George E. Pearcy , World political Geography, Second edition, T.Y. Crow eel Company, New York , 1905.
5. Hassan AL, Abraheem, Kuwait And the Gulf (Small State and the International Systems), Washington , 1984.
6. Max.W. Thorn Burg , People and Policy in the Middle East, W.W. Nortouard Company, New York .
7. Richard Schofield , Kuwait and Iraq: Historical Claims and Territorial Disputes First Published, Royal Institute.
Of International Affairs, London, 1991.
8.YearBook of the United Nations, New York, 1991.

ثامنا: البحوث الانكليزية

1.An Abstract about Iraq-Kuwait Boundaries, Center for Research and Studies on Kuwait ,
http://WWW.crsk.org/Kuwait -i.htm , 27.11.2001.

2.Iraqs Demand to Mark and Describe the Boundary with Kuwait , Center for Research and Studies on Kuwait, http://WWW.crsk.org/ historic.htm,30.11.2001.

3.The United Nation Kuwait –Iraq Boundary. Demarcation, Center for Research and Studies on Kuwait,

http://WWW.crsk .org/Iraq Dema. htm.

الفهرس